الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الاشموني على ألفية
ابن مالك في النحو نفعنا
الله بهم والمسلمين
آمين

obeikandl.com

(فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشموني)

صحيفة		صحيفة	
٢٢	الكلام ومايتألف منه	١٨١	الابتداء
٥١	المعرب والمبنى	٢١٧	كان وأخواتها
١٠٦	النكرة والمعرفة	٢٣٤	فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
١٢٧	العلم	٢٤٢	افعال المقاربة
١٣٧	اسم الاشارة	٢٥٠	ان وأخواتها
١٤٥	الموصول		
١٧٠	المعرف بأداة التعريف		

(تمت)

obeikandl.com

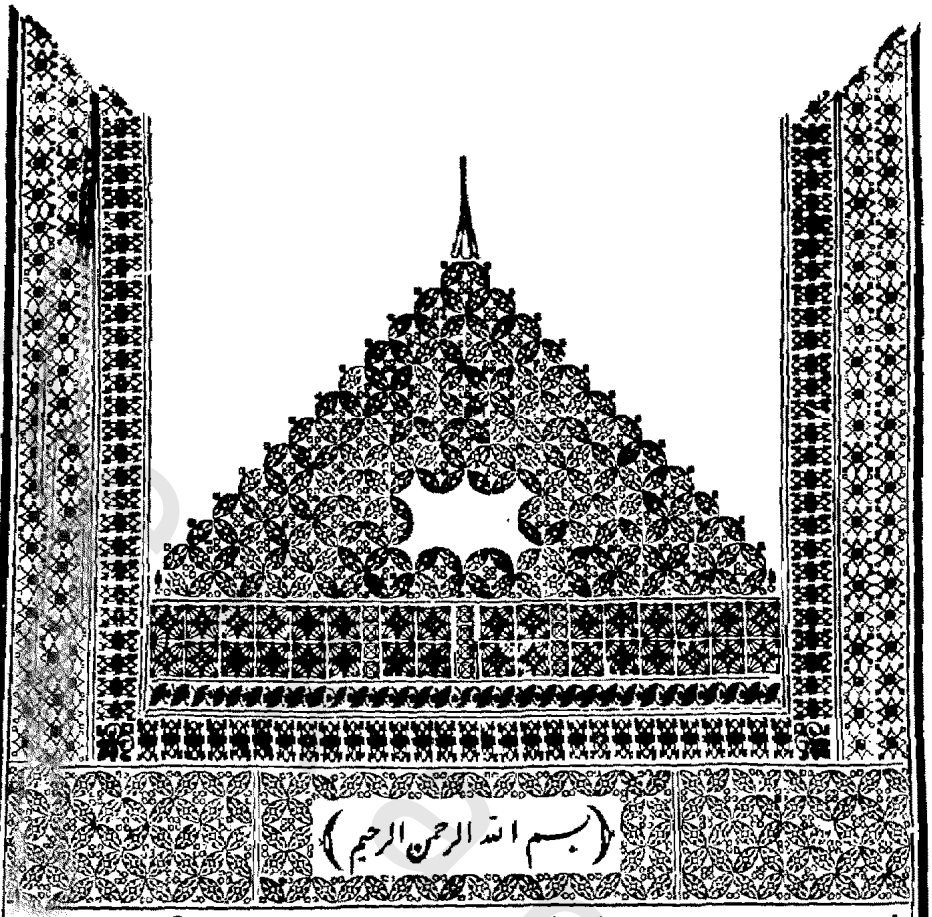

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض بالاذلال وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك في ذاتك وصفاتك وأفعالك ﴿أما بعد﴾ فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبان غفر الله ذنوبه وستر في الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقريرات جليلة منيفة وتحقيقات فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي على الفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة ملخصا فيها زبدة ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منبها على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الاذهان ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر مضيفا اليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي أو قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحفني رحمهم الله تعالى وبجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما في حواشيهم وليس معزوا لاحد فهو غالبا مما ظهر لي وربما نبهت الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولي السداد

(قوله اما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التاليف ويجاب أولا بأنا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
أما بعد حمد الله

لانسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمدا لله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة فى قوة الجملة فكأنه قال اما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بأنا سلمنا تلك الافادة لكن لانسلم أن المطلوب لايحصل بها الان افادة سبق الحمد منه تتضمن ان المحمود أهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف أحمد ربى الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من أن الشارح أتى بالثلاثة لفظا لايحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام فان قلت لانسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا المتقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أى صريح قلت ما تقرر انما هو فى الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كما فى احمد ربى الله على انه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على ما منح من اسباب البيان) على تعليلية وما موصولة اسمى او نكرة موصوفة فمن بيانية والعائد محذوف ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام احد الوجهين ترجح الثانى لان النكرة هى الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لايحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفى ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل امكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطته ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى انه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه جميع ما له دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العى والفهاهة وسلامة القلب من موانع الادراك لاخصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ما له دخل فى حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والابواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب فى جانب البيان والفتح والابواب فى جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه اصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام اى الكائنين على من رفع او حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق

على ما منح من اسباب البيان وفتح من ابواب التبيان والصلاة والسلام على من رفع

بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الرودانى محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من أن التنازع لا يكون الا فى فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما كما سيأتى وماذكر ليس كذلك اى لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على أنه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من اصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف اى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أنه يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهما أو جميع ما وجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أو لا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الاسلام على خمس وعليه ففى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للاشارة الى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما الفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه ومعناه اللباب ففى عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان اصله قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل انه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى

ابويهما

بماضى العزم قواعد الايمان وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان

قوله على حقيقته هكذا فى الاصل ولعل صوابه حقيقة تأمل اه مصححه

أبو بهما وانما اخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان سابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا فى الكلام استعارة تمثيلية ان شبه حال الصحابة فى غلبتهم لمن قاواهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم الى قصبة السبق بجامع مطلق حوز ما به الشرف أو استعارة مكنية ان شبه فى النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا او استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان امامعناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك او مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وابرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد المضمر المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل ان المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ففى الكلام حذف مضاف اى مفسر ضمير الخ لان الذى اظهروه مفسره وهو لا اله الا الله او مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه اى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى كاللسان فى كثرة استعماله او من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا يجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من انواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع اخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمخل والممل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا مما سيأتى والجناس المضارع فى خلاوعلا والفرق بين الجناسين ان الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار مما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية او تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لابد ان يكون مستقبلا وكون الالفاظ

وعلى آله واصحابه الذين احرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان وابرزوا ضمير القصة والشان بسنان اللسان ولسان السنان فهذا

المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على انه مصدر بمعنى الشارح اى خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو اريد بالشرط الذى تضمنته أما التعليق مع ان المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اه نعم قال يس يندفع بتقدير القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمدا أولم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اه وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع ان هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على انه يرد على تقدير القول ان حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع ما يدل على ان بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول اى مبتدع اى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد انه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجئ بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على القية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق اى دال على القية ابن مالك اى على معانيها او على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح اى كاشف كما قاله البعض وفيه انه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله او بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما او منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع ان الشرح والمتن متمايزان واشار بهذه السجعة الى ما فى شرحه مما لا بد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع الفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم ان شرحه للمتن كالروح للجسد وان المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى امثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها الان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير واما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى نزل فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال اى كائنا منها لان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد اى كائنة من الاسد ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد منتسبا اليها ومنتسبة الى الاسد ولا يبعد ان من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه

شرح لطيف بديع على القية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ويحل منها محل الشجاعة من الاسد

قوله لبقية الشروح أى والالفية اه من هامش

حل فيها وقوله محل الشجاعة اى حلولها فمحل مصدر ميمى اى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بدليلها مع ردقوادحه والأدراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أوفتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد اقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها اثنا عشر لمزاوجة ادراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق اى أضاء أو بفتح اوله وضم ثالثه مضارع شرق كعلم وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالليلة المقمرة كمال الاقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك ان تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا ايضا قلبا اى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تأدية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا واخرها تين السجعتين مع انهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والمعلى والمخل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) اى عدلا وافرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجع للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها الف منقلبة عن همز ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك او الاستطاعة ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول ان المنع معنى مجازى مشهور للالو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا

تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته يعبق وبدر التدقيق من ابراج اشاراته يشرق خلا من الافراط المخل وعلا عن التفريط المخل وكان بين ذلك قواما وقد لقبته بمنهج السالك الى الفقه بن مالك ولم آل جهدا

أى اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض اى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لاغير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن يجعله مفعولا ثانيا وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن الانفال أو بمعناها نحو فاسأل به خبيرا أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله أنيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر نحو أؤلف أو أتألفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة وائلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فتحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من انه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه اى مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وأن ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كانف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب او كان مصدرا بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كام عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض محليه أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله

فى تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه والله أسأل ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به من تلقاه بقلب سليم انه قريب مجيب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال محمد (هو) الامام العلامة أبو عبد الله جمال الدين

شيخنا عن الشنوانى وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعر اجمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح انه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع انها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت فى قول المصنف هو ابن مالك التباس لايهامه ان مالكا أبوه قلت هذا الالتباس لايضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله سم وأيضا فيها تفاؤل بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ونادوا يا مالك فى المصحف العثمانى ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثمانى لايقاس عليه مع انه لايرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسبا) سيأتى فى المتن ان قولهم الطائى من شواذ النسب (قوله الجيانى منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسى اقليما ليكون للمتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدم الجيانى اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى اقليما لمن لايعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اهـ من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض ان الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم اخذها المسلمون فمنها ما اخذ عنوة ومنها ما اخذ صلحا ثم اسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اهـ ما قاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة انه رأى نصا بضم الهمزة والدال ايضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ووفاته والاولى احسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر يزار والتمييزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن تحويل تمييز النسبة أغلبى لا المحول عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفرد عين مميزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر ان يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اهـ وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر ان يعبر المتكلم عن فعله او قوله بما المتكلم فلفظ احمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات ان يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطول والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو انا زيد فاعرفه ولا تكن اسير التقليد (قوله ربى الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى انه

ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ الاندلسى اقليما الدمشقى دارا ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك)

تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يتبع وجيا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربي وهو اولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا ان يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخيرا فعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كثير ويظهر لي انه من الخير مصدر خار يخير اي تلبس بالخير او من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي لا الخطي ان رسم الاول بغير الف كما هو الاكثر في مالك العلم فان رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة أو مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز بن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله رب لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار الى ان شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقرينة قوله التي هذا النظم اثر من آثارها لانه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من افراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذلك الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفي لا يأتي هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وتصدا لخ وقوله التجددي أي الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددي أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق أن كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهي ثبوت الحمد له تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وبعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثني عليك بالجميل وصفاته تعالى جميلة كلها وبعضها فالمضارعية اكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعني التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من ان كلام الشارح ربما يقتضي ان المصنف اوقع حمده في مقابلة نعمة مع انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن ان يقال مراده المحمود عليه

أي أثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم من آثارها واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي وقصد بذلك الموافقة بين الحمد المحمود عليه

الذى يغاب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نحمده بحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ما ذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وايضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول ارجع الى التعليل ورجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاءنى زيد أيضا ولا جاءنى زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أى أصل الجملة الاسمية (قوله فحذف الفعل) أى وجوبا ان ذكر بعده وشكرا وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتى فى باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضى انه لو لم يعدل الى الرفع لافتقت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدا الا ان بقاء النصب صريح فى ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفى فى افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى فى باب المصدر وجعل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه فى باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون فى حكم الفعل ويكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت أيضا ولئن سلمناه فعمل افادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أى لمقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا أريد بعد خول اللام العلة الغائية فان اريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان اراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا والا فقد يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله اعلم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة وسيأتى فى المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف

أى كما أن الاله تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بحامد لا تزال تتجدد وأيضا فهو رجوع الى الاصل اذ اصل الجملة أحمد أو حمدت حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة المصدر وعليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ثم أدخلت عليه أل لقصد الاستغراق والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود

الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لاعتبارهما فيه والاكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول انه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته والثانى انه تقييد للوجوب أى الواجب الوجوب لذاته أى ليس وجوب وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاهاه وهو بحذف ألفه الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة ان من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن القلة لو كانت علة الاعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ والذى سلم انه قال لانه لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو مارواه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لايرد على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص الموضوع له خاص قال اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لايتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيقى فلسفى لايعتبره أرباب العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا معينا لا متعددا اه ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضعها لحنا بل وأسماء العلوم لان مسمياتها وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيقى فلسفى لايعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندى وان اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قيل أو على بحث بديهى فالمترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جار على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الايقاظ الذى هو المعنى اللغوى (قوله أوقع الماضى موقع المستقبل) أى على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار القبيحة او الانتفاع بها فلا ينافى تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لقوله اى الذى سيحصل فى الخارج منزلة ماحصل اى فى الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله اما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى انه لما حصل فى الذهن قوله نزله منزلة ماحصل فى الخارج فالجامع على هذا العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أى فى التنزيل الى ماقوى عنده الخ يعنى انه لما قوى ماعنده من تحقق حصول قوله خارجا فى

أى لذاته المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى هل تعلم له سميا أى هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله وهو عربى عند الاكثر وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العظيم فى الفين وثلثمائة وستين موضعا واختار الامام النووى تبعا لجماعة انه الحى القيوم قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران وطه والله أعلم *(تنبيه)* أوقع الماضى موقع المستقبل

المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول امكن لو قال الشارح فى العلتين اما الحصول بمقوله ذهنا أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيرا ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه والا لزم انهم يقولون بحقيقية كل لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد فى الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد وباطل وبهذا مع ما قررناه أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أو وقع الخ لا يصح لا على طريقة النحاة لان التجوز فى مثل ذلك على طريقتهم انما هو فى التنزيل ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين لانه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول الشارح اما الاكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر الراء ويفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجوين جماعة كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فعلها على هذا نسب وعلى ما قبله رفع ولا تحمل لها على كونها معترضة وانما دفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من انها ان قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم انها من قطع النعت فقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم * (فائدة) * يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم (قوله وافظر ب نصب) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء والفرق بين التقديرى والمحلى أن المانع فى الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كما قاله الجماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه مستقيل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أى لرب لانه أوضح منه ورجح ابن هشام كونه بدلا من جهة ان البدل على نية تكرار العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ورجح المعرب الثانى من جهة ان المبدل منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه المعرب امتناعها مع ما فى جعله بدلا من ربى ان جعل الله بدلا من محمد لمخالفة الجمهور المانعين تعدد البدل وما فى جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من محمد لمخالفتهم فى منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه

تنزيلا لانه وله منزلة ما حصل
ما اكتفاء ما الحصول الذهنى
أو نظرا الى ما قوى عنده من
تحقق الحصول وقربه نحو
أتى أمر الله فلا تستعجلوه
وجملة هو ابن مالك معترضة
بين قال ومقوله لا محل لها
من الاعراب وافظر ب
نصب تقديرا على المفعولية
والباء فى موضع الجر بالاضافة
والله نصب بدل من رب أو
بيان وخبر نصب أيضا بدل
أو حال على معنى دعوت الله
سميعا

كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفيه وعبارة السند وبى وجملة أحمد ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب لانها محكية بالقول اه ويظهر لى حمل الاول على حالة ملاحظة العاطف من المحكية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثانى على حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت فى الكلام على قول الشارح اما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مقدرة لانها فى قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمل وانما لم يأت بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو لا تقتضى ذلك (قوله أى رحمته) أى الالتفة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله بتشديد الباء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله أى الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف ومرصوف أى المكان ذى الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأه فلا يرد ان النبى على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه (قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثانى أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك (قوله حال) اعترض بان الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بانها انما تقتضى تقييد حمده فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع (قوله منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بان الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه انه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة ليست صلاة فالاولى انها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على العرفى لكن يرد عليه ان المأمور به الابتداء بالحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بان المعنى أحمده بلسانى وأصلى به قلبى يرد عليه ان الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة)

وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء أى أنشئ الحمد (مصليا) أى طالبا من الله صلاته اى رحمته (على النبى) بتشديد الياء من النبوة اى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق او بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثانى بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل احمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد اى ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة

كذا بالتاء في نسخ وعليها فتذكير الضمير في قوله وهو الخلوص من الكدر لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظتين وضعتا لشيء واحد احداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفو بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا يفسد ان معنى المصطفى في الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أي معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أي لانها من حروف الاطباق الاربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله أي أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه في العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع النشر لا خصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولو في أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين الشرفا وما اشتهر من ان اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست أقول باطلاقه بل المتجه عندي التفصيل فان كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك (قوله المستكملين) صفة لازمة للآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فاشرف بفتح الشين مفعول المستكملين أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسي ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول الشمس الشوبري في حواشيه على التحرير الفقهي الراجح أن النصب بنزع الخافض سماعي اه أو يقال ان المستقين نزلوا منزلة القياسي لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أو للضرورة كاستجبر الطين أي الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى انهم لعلو مراتبهم في الشرف كانهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أي كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لافهام الثاني من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) اي توصلا لقلبها ألفا فلا يرد ان الهمزة أثقل من الهاء مع انها قلبت همزة باقية في ماء وشاء ولعل وجهه انهم قصدوا بقلبها همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة اقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء لقلة عدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) اشار بهذا التنظير الى ان الحرفين تقارضا (قوله كما في آدم وآمن) مثل مثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على اهيل) ضعف باحتمال انه تصغير اهل لا آل فلا يشهد للاول واجيب بان حسن

وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه الفا لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) اي اقاربه من بني هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) اي العلو * تنبيه * اصل آل اهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق الاصل اراق ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي اصله اول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وقد صغر وعلى اهيل

الظن بالنقلة يقتضي انهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الاصل في المصغر أجيب بان توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذي شرف) لا ينافي هذا تصغير آل المقتضي الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافي تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع اساكفة (قوله فنعه الكسائي والنحاس) اهل شبههم ان الآل انما يضاف الى الاشراف والمقصم عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كمرجعه في الدلالة اه بجاري على المحلى (قوله انه) اى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) اى حين قدم ابرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافي ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند اهله او شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله واستعين الله) اى اطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة لاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تاثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتاثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة في الفعل ليسهل افاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي واصل استعين استعون بكسر الواو ونقلت كسرتها الى ما قبلها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واتى بالم يقدم اسم الجلالة على استعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في اقرا باسم ربك على بعض التقادير (قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة تجري عليه الصفة اعني الفية لكن في تسميته هذه الالفية قصيدة ما ستعرفه (قوله الف) نقل شيخنا السيد ان بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة ابيات فلينظر فان جماعة ممن اثق بهم اخبروني بعد التحري في عدها بأنها الف (قوله او اثنان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه انه كان عليه حينئذ ان يقول اثنية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على انها الخ) فيه اف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى انها من كامله يكون مشلا قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربي الله خير مالك بيتا مصرعا أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى انها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا من دوبيت مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناءها قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعل مجموع الابيات قصيدة لزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه الارجوزة عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على

وهو يشهد للاول وعلى الثاني ولا يضاف الا الى ذي شرف بخلاف اهل فلا يقال آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف في جواز اضافته الى الضمير فنعه الكسائي والنحاس وزعم ابو بكر الزبيدي انه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك وفي الحديث اللهم صل على محمد وآله (واستعين الله في) نظم قصيدة (لقيه) أي عدة ابياتها الف او اثنان بناء على انها من كامل الرجز او مشطوره وعجل هذه الجملة ايضا نصب عطفا على جملة احمد

الخزرجية

الخزرجية ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة ويمكن ان يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو انه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم بشروعه فى الفعل ولان ارتكاب التجوز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله ان فى بمعنى على اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو اشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون النحوى قياسا وان كان الاكثرون على انه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان دون البيانى فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه فى الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها فى تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى استخير ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد (قوله أى اغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وأن فى كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التنافى بين ماهنا وقوله آخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها أن ماهنا فى حيز الطلب وما يأتى اخبار بما تيسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطى فى آخر نكته وصرفوا ماهنا الى ما يأتى دون العكس لان ما يأتى هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرها (قوله بها اى فيها) من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد تلك المعانى ويصح أن تكون الباء سببية وصلة تحوية محذوفة أى تحوية لتتعاطيها بسببها (قوله تحوية) اسم مفعول وأصله تحووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الاولى التى قبل الياء المدغمة للمناسبة (قوله النحو فى الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد الامور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا فى الكلام وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه كذا فى شرح الخطيب على المتن وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفى الاصطلاح اما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض

والظاهر ان فى بمعنى على لان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون أو انه ضمن أستعين معنى استخير وعداه بفى أى واستخير الله فى أقضيته (مقاصد النحو) أى اغراضه وجل مهماته (بها) أى فيها (محوية) أى محوزة *(تنبيه)* النحو فى الاصطلاح

النحاة مجيء الحال من المبتدا واما الغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة (قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لان النحو علم حقيقة فى نفسه سواء علم أولم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة فى الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفى الثانى الاول وان كان مجازا فقط بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سرى الدين والمجاز على المجاز جائز عند البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الاصول للزركشى فنقل شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو الانسب هنا لا الادراك ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر انها هى النحو فتأمل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس عليه الشئ ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرا أى من أحوال أجزائه ففى العبارة حذف مضافين وان أوات الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها المن بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله أجزائه راجعا الى عين كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافها باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام اجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الرضى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المحمل للضمير وصفا أو فعلا فاوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما

هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها كلام صاحب المغرب

الهمع والتصريح من ان الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لا قسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بانه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه ان يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه واقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) اى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كما كان نحو السمكة وذكر ان أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قيل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مر (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشا والموات وقد أسن واتفقوا على أنه أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله الخ هذا النحو يا أبا الاسود) روى أن تمام ذكره أبو الاسود حكم ان وأن وكان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيدها ففعل (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل افعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد متوهم بالتشكيك وما قيل من انه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعيف بانه لا يلزم ذلك لانهم اقتهم بالابعد شدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعيدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز

فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا اى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما وجاء فى اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو هررت برجل نحوك أى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف والقسم نحو هذا على اربعة انحاء أى أقسام وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الاسود الديلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب قال الخ هذا النحو يا أبا الاسود (تقرب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) أى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع

(قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففي الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بان الاتحاد انما يأتي اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أي اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفي المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أي الاعطاء يعني تكثير افادة المعاني فقيه استعارة اما تمثيلية بان يكون شبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة عطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أي البذل اشارة الى ما تمنحه أي الى منح ما تمنحه لموافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أي الاعطاء ويحتمل ان هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وان تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلي وقوله من كثرة الفوائد أي من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) الباء بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ في المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه الواقع لان فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها التهيئة للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا فالمسم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بانه للاشارة الى عزة معانيها الان الموعود به تتشوف اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للغير) أي عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لخلف ايعادي الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضي أي تطلب) أي من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلي من الاسناد الى السبب اذ الطالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل انه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل ويحتمل انه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضا) كسر رائه سماعي كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح يفرح (قوله محضا) كانه زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضا والمراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله وتقتضي رضا الايغني عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها الاخذ الثار والمراد منه في حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أي عالية في الشرف وانما فاقتها لانها من بحر واحد وألفية ابن معطي من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطي (قوله الحنفي) في حواشي الشيخ يحيى انه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزولي ثم تشفع كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من الغرب اه ويمكن انه تحنف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله في الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمي (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثني عشر

اي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ اي اختصاره (وتبسط) أي توسع (البذل) بالمعجمة أي العطاء وهو اشارة الى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) اي موفى مريدها *(تنبيه)* قال الجوهري اوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد واني وان اوعدته أو وعدته لخلف ايعادي ومنجز موعدي (وتقتضي) أي تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضا) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة الفية) الامام العلامة ابي الحسن يحيى (بن معطي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب

عما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) اى آخر (قوله على شفير الخندق) اى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف ان جعل مولد مصدرا ميميا بمعنى الولادة اى كائن فى سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) اى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب او تبسط لقرب تقتضى (قوله خبر المبتدا المحذوف) أى والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) اى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن (قوله وأوجب بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مباركا فى الآية خبر مبتدا محذوف اه وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) اى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى أنه لم يجز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من جائز ومستوجب (قوله جائز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بان التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز له المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الجائز فى كل شئ بحسبه فمعنى جواز التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل فى نفسه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أى مستحق اه ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصيرا الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر انه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهى السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية اى لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف اى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف الخ كان اخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن ان يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) اى لازمة أو مخصصة على القولين فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه اى كائنا عليه او ثنائى عليه لا بثنائى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله او معمول له أى على انه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنيب هو منابه اى ثنائى الثناء الجميل أو على انه مفعول به على التوسع باسقاط الخافض والاول أولى لان الثانى سماعى على الاصح (قوله اى يحكم) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ما هى عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع الى التقدير (قوله اى عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافرة مع ما قبله من كلام الشارح (قوله اى تامة) افاد به ان وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشئ يفر وفورا أى تم ووفرته افره وفرا اى اتممته (قوله لى وله فى درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها

الى ان توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة اربع وستين وخمسمائة

(تنبيه) يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبرا لمبتدا محذوف والجر نعتا لافية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس واوجبه بعضهم (وهو) أى ابن (بسبق) الباء معدية للسببية أى بسبب سبقه اياى (جائز تفضيلا) على (ثنائى) (مستوجب) على (الجميل) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر او معمول له (والله يقضى) اى يحكم (بهبات) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (وافرة) أى تامة (لى وله فى درجات الآخرة)

الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات ٣٢ من المراتب وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والمراد مراتب السعادة في الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب *(تنبيه)* وصف هبات وهو جمع بوافر وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الافصح وافرات لان هبات جمع قلة والافصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومتكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومتكسر *(خاتمة)* بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى عليه السلام رب اغفر لي ولاخي وكان الاحسن ان يقول رحمه الله تعالى والله يقضي بالرضا والرحمة لي وله ولجميع الامة لما عرفت ولان التعميم مطلوب

(الكلام ومايتألف منه)

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح مايتألف الكلام منه

المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد موته انما يتأتى بها دون درجات الدنيا (قوله قال في الصحاح) بفتح الصاد ومعناه في الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هي الطبقات من المراتب) أي علية أو دنية فهو أعم من تفسير ابي عبيدة قاله البعض وردّ بحمل بعضهم كلام ابي عبيدة بيانا لما في الصحاح (قوله والمراد) اي من درجات الآخرة واشار بهذا الى أن الاضافة في درجات الآخرة على معنى في (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله ان المطابقة في الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أي وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) اي محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لي في الجواب عن المصنف ان الافراد لاستعماله جمع القلة في الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) اي بناء على مذهب سيبويه ان جمعي السلامة للقلة والذي ارتضاه السعد التفتازاني والدماميني ان جمعي القلة والكثرة مبدؤهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان في المبدا مختلفان في المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين في المبدا والمنتهى وعلى هذا يأتي استشكال القرافي الذي ذكر ان له عشرين سنة يطالب جوابه ولم يجده وهو انه اذا قال له علي دراهم كان اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه باحد عشر لانه اقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان اجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدماميني فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح في جمع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتني بشأنه في المطابقة بخلاف غيره وطويق جمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا السيد المطابقة في جمعي العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها في جمع الكثرة لغيره لانه لانحطاطه عن العاقل في حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك في جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) اي من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على ما رجحوه في مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام واعاد ذكرها استئناسا (قوله لما عرفت) أي من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم اعلم عم في اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام في انه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

(الكلام ومايتألف منه)

اي والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التي يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أي هذا باب شرح الكلام الخ) لاشك انه شرح الكلام ومايتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التي يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح في المعطوف على انه كما قال الرودني تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح اضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدا

قول المحشي أي هذا الخ الذي في نسخ الشارح الاصل هذا الخ اه

محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوانى رفعه على انه مبتدا حذف خبره اى باب الكلام هذا الآتى ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هالة كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفى قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع فى النفس بأن حذف المبتدا ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط او عن المبتدا والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال فى مكانه مقدرا ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدا على الثانى غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) أتى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللاشارة الى ان المصنف من مجتهدى النحاة (قوله أيها النحاة) اى مبنية على الضم فى محل نصب بأخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لى ان معنى قولهم على اللفظ انه ضم اتباعا لضم لفظ اى فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة ان النعت موافق للمنعوت فى اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتى فى محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات بصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا افاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين او اكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد او العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف اى يحقق تحقيقا او مقدرا تقديرا او بمعنى محققا او مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان ماهية الملفظ افرادا محققة وافرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لانه فى المقدرة مجاز اه ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور اهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل او بالقوة والتقدير ى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اه فقوله المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره انت اى تصوير معناه تقريبا وتدريبا انت قال البعض وحينئذ فليس فى اضرب مثلا الا افعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فأقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف او الصوت اصلا ليس

اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) اى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيدا وتقديرا

على ما ينبغي افاده العصام (قوله المستتر) اى وجوبا وجوازا فيما يظهر (قوله مفيد) اى بالوضع فاندفع ما اورد على التعريف من انه يشمل اللفظ المقيد عقلا او طبعا مع ان المراد بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما في المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح و بحسنه عند السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه و به (قوله بالوضع) الظاهر ان مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قال الشاطبي وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه ادرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الاولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبني على ان المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه و بين فصله العموم الوجهي اخرج به (قوله من الدوال على ما ينطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعيضية اذ ينطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع ان اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما في اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله و بالمفيد الخ) أخرج به أمورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الاضافي (قوله والمركب الاسنادي المعلوم الخ) جرى في اخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله في شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل او لا قصد بها المتكلم الكلام أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أريد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا يأتي على مصدريته حتى يرد ان اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوي ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلي وهو الرمي مطلقا أو من الفم فلا اشكال فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلي وهو الايجاد انما هو في مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أي فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أي وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلا وتتميما كما اشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكافي ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) أي والافية خلاصة الكافية

كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فانه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة و بالمقيد المفرد نحو زيد والمركب نحو غلام زيد والمركب الاسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم * (تنبيهات) * الاول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول اى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق * الثاني يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد

(قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) اى لان المفيد لفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من ان المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية او السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه ايضا (قوله صرح بهما) اما تصريحه بالقصد فظاهر واما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شروح التلخيص بضم كلمة او مايجرى مجراها الى اخرى او مايجرى مجراها بحيث يفيدان مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وارجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف اى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف ايضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام او داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنسأوه طوالق الا هند او عبيده احرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) اى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحدا احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكرا حدهما فعلا والآخر فاعلا واجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر مما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط افاده فى الهمع (قوله لاخراج نحو قام ابوه الخ) اى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) اى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر ان التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم انها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا افاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) اى من هنا اى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) اى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام اى وتمثيلا ايضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه انه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على انه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمنا له ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على

نظرا الى ان الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام ابوه من قولك جاءنى الذى قام ابوه وهذا الصنيع اولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تتميما للحد * الثالث

المعنى الذى ذكرناه وان تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ماتقله البعض عن البهوتى واقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما اسنده اليه الشارح وان كان فى اول كلامه مايشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحدان كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت افيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع انه يضار به قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا ان يكون كاستقم نعتا للمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم يبدأ بالكلام مع ان الكلمات اجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب انه راعى كون المقصود بالذات الكلام واما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والمركبات لاتتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد قال البعض وهو معنى التأليف (قوله ووقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى او اضافتها اليها او وصفها بها او نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى اى وليس المراد بها تناسبهما فى المعنى لئلا يخرج نحو اطرما كول (قوله الكلام مبتدا الخ) اى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر واعلم ان الشارح حمل الكلام فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع وان كان قوله اى الكلام الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلام على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق اكثر كلامه اى من اجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل ان المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل ان المراد به جزؤه اى جزء ما صدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزأه فرد من افراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من افرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك ان تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلام الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والالاثنث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات اى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا اولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) اى محل القسمة يعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر اى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى اجزائه تحليل المركب الى اجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم

انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم * الرابع انما قلل ومايتألف منه ولم يقل وما يتركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة وهى وقوع الالفة بين الجزأين (واسم وفعل ثم حرف الكلام) الكلام مبتدأ خبره ماقبله اى الكلام الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلام منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا يجائز حينئذ ان يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلام

قيودا الى امر مشترك لتحصل امور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقي ان تباينت اقسامه والا فاعتباري (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) اى باجتماعها اى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد ابوه قائم والباء داخلة على المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا اى وان كانت من نوع الاسم فقط او من نوع الاسم والفعل فقط او الحرف فقط والظاهر من كلامهم ان المراد بالكلمات في الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة الفاظ مهملة كلها او بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى اجزائه ويكون جعل الثلاثة اجزاء باعتبار تركيبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) اخذ الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن ان يقال لا نسلم ان ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبل طرفيه هو الاسم فقط وما يقبل بطرف هو الفعل فقط (قوله ان الكلمة) اظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما ان تصلح الخ) اما حرف تفصيل وان تصلح في تأويل مصدر خبر ان على تقدير مضاف اى ذات صلوح او تأويل المصدر باسم الفاعل اى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا احسن من تقدير مضاف قبل اسم ان اى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولانه في وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف الى تقدير اى ذات الثاني الحرف او الثاني حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وان والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد ان يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الموصول (قوله او بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو ان تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل (قوله الاول الاسم) اورد عليه ان من الاسماء ما لا يقبله اصلا كالظروف التي لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كاسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة واجيب بأن الكلام باعتبار الغالب افاده في الاشباه (قوله على هذا) اى انحصار الكلمة في الثلاثة (قوله الا من لا يعتد بخلافه) هو ابو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم (قوله الى كيفية تأالف) الاضافة للبيان اى كيفية وحالة هي تأالف وقوله بأنه في موضع الحال من التأالف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد انه ذكر في التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم ان التأالف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله القائدة المذكورة اى التي يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) اى التأالف وظاهره أن الكلام يتركب من اكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله في شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب

ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة اما ان تصلح ركنا للاسناد أولا الثاني الحرف والاول اما ان يقبل الاسناد اليه او بطرف الاول الاسم والثاني الفعل والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه وقد أرشد بتعريفه الى كيفية تأالف الكلام من الكلم بانه ضم كلمة الى كلمة فاكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك

لانه لا يتأتى الا من اسمين او اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو اكثر اه لكن قال السيد قبيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما اما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول اسناده او الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) اى حقيقة كما مثل به او حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لانه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة اسماء الا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الاولى نحو ذا احمد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع انه حرف معنى لاسما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل الف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كما صنف فى تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه او بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله او فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير ان فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى ان يكون الضمير واجب الاستتار افاده فى التصريح وناقشه يس بأنه لا شك فى ان قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) اى الجملة الندائية فانه اى عند الجمهور من الثانى اى المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن ادعو وهو فعل واسم واما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لامتناحتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثانى فان قلت قد اسلفت ان ظاهر قوله واقل ما يكون الخ ان الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من اجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثانى قلت اعله يشترط فى الاكثر الذى يتألف منه الكلام ان تتوقف عليه الافادة نحو زيد ابوه قائم وان قام زيد قت فلا يلزم عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة اللفظ عن لفظ ان يعطى جميع احكامه حتى يرد ان النداء انشاء وادعو اخبار على انه لا مانع من ان يقال انما نابت يا عن ادعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل واورد ايضا الاما فانه كلام مركب من حرف واسم لان الا التى للتمنى لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل فى يا زيد (قوله ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني فى قول المغنى الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها ما نصه الباب مبتدا والثانى صفة له وفى تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم فى الظروف واما حال من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه فى قول الشاعر * لمية موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه وغاية ما يلزم

امسان نحو ذا زيد وهيهات العقيق واسم نحو اقائم زيد وبشرط الاستقهام او لا نقض بالنداء فانه من الثانى * (تنبيه) * ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو

كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها وهذا ليس بمعذور عنده واما صفة للمبتدا بأن يقدر متعلقه معرفة اى الباب الثانى الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وماذكره فى قول المغنى من الكتاب يأتى مثله فى قول الشارح فى قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام) فيه ان هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخى الرتبى من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخى الرتبى بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفى فى الاشعار الخ فيه ان ثم ادل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون اشرف كما فى آية لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخى الرتبى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله ان الكلام اسم جنس على المختار) اى لدلالته وضعا على الماهية من حيث هى وللهروى اعتراض يتنافى فى كلام الشارح نقله البعض واقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدا فلا تغفل (قوله وقيل جمع) ردبأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع ردبان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار انه اسم جنس جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم ان الجمع مادل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع مادل على آحاده دلالة الكل على اجزائه والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد قلة او كثرة كماء وتراب والجمعى مادل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقانى اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى ان ذلك منافٍ لكونه جمعا وجوابه ما فى الرضى فى باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل فى الجمع فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا قال الرودانى لكن يلزم كونه مجازا دائما والظاهر انه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل فى الجنس فى ضمن افراد كذا قيل وفيه انه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من ان استعمال رجل فى زيد ان كان من حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ضير فيه اه واقول الاولى ان يقال انه غلب استعماله فى ثلاثة افراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع التجوز من اصله ولا يبعد حمل كلام الرضى على ماقلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقى ان تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعى غير حاصر اذ منه ما ليس بجمع ولا افراديا كأسد ثم رايت بعض المحققين زاده وسماه احاديا (قوله وقيل لا يقال) اى الكلم لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعى (قوله اى يقال على الكثير والقليل) هذا بناء على انه مادل على الماهية من حيث هى واما على انه مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من ال مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز فى ضميره) اى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعى لان المحدث عنه الكلم ولان من اسم الجنس الجمعى ما يجب تذكير ضميره كغنم ومايجب تأنيث ضميره كبط ومايجوز فى ضميره الامران كقوم وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل

اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام ويكفى فى الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسميه ترتيب الناظم اياها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا واعلم أن الكلام اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار أنه اسم جنس جمعى لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت ام لم تفد وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة وقيل افرادى اى يقال على الكثير والقليل كماء وتراب وعلى الثانى فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه وقد أشار ابن معطى فى الفيته فقال واحدها كلمة وذكره الناظم فقال

وجائز الامرين كركب كذا قال ارباب الحواشي وفي غالبه خلاف تذكره ان شاء الله تعالى في باب العدد (قوله واحده كلمة) قال سم اي واحد معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء ما صدق عليه ويصح ان يكون مراد المصنف بواحده فرده الاصطلاحي كما مر (قوله ومن المخلوقات) اي ما ليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه انه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه ان اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه انه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار انه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحده كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك ان تجعل الفاء فصيحة اي اذا اردت معرفة اسم الجنس الجمعي فاسم الخ والجمعي صفة لاسم كما مر (قوله هو الذي يفرق الخ) اي ولم يغلب تأنيثه ليخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالتاء وهو جمع واعلم ان فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام والمعاني وما نقل عن الفراء من تخصيص المضعف بالاجرام والمخفف بالمعاني اهمله اريد به الاولوية لان الفرق لما كان اظهر في الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعاني والا فأهل اللغة متواطئون على ان مثل كسرته وكسرته في المعاني والاجرام مطلقا افاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد في الآية الاولى افادة التكثير وانما يؤتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شفافا فهو كالمعاني أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز بغالبا) اي الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزبج) بكسر الزاي وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق موجودة لكونه في الاصل مصدرا لا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا المقول لان اعتبار الاصل جائز في مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء في الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافي كلية الجنس المدلول عليه بأل الداخلة على المحدود وزاد في التسهيل في حد الكلمة قيد الاستقلال لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضي الى انها كلمات (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان وضع الكتاب لبيانه فسقط قول البعض الصواب اسقاط قوله في الاصطلاح لتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثاني انه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) اي جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافي ما سبق من اختياره انه اسم جنس جمعي لا جمع (قوله كسدر) اي بسكون الدال وأما بفتحها كسبب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع ايضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها لاتباع وفتحها

(واحده كلمة) وتطلق كلام وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق ونبقة فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه على العكس من ذلك اي يكون بالتاء دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنج وزنجي وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على احد جزأي العلم المركب نحو امرئ القيس فجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات

التخفيف

للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) اى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه اى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة اى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق ايضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا فتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله والقول) اى المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره (قوله على معنى) اى واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول اى المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) اى عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها أو لنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على انه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما فى كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة واعلم ان عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) اى بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) اى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا اى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهره ان أعرب الكلام مبتدأ خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اه مع ان دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلام فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفيهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات

فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان نحو نخذ او فعلا نحو شهد (والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام او كلم او كلمة قول ولا عكس اما كونه اعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد واما كونه اعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر والكلم مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة وقد بان لك ان الكلام والكلم

النحوية على اعرابه مبتدأ خبره ماقبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص *(فائدة)* قال ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وجهي من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا القياس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) اى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بإرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافي أنه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والحاصل أن في مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا الشيخنا على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) اى القول اى مما يستحقه أو المصنف اى من الحق المطلوب منه اى على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد في التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) اى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلي وقال الفاكهي يطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول في التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قديم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) اى جملة كلام قديم التي هي اسمية مركبة من مبتدا وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثاني وهو بها للضرورة (قوله للتنويع) قال سم حمل الكلمة على التنويع يقتضي انه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ اى ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودي لا يصح لا أنه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قديم فصح ما قاله المكودي اه بعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) اى بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهي علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضع المعاني الاقصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتأنيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه في أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضي موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظ في (قوله يطلق لغة) اى اطلاقا مجازيا كما في التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من أن

بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام اعم من جهة التركيب واخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان في الصدق في نحو زيد ابوه قائم وينفرد الكلام في نحو قام زيد وينفرد الكلم في نحو ان زيدا وبه قائم *(تنبيه)* قد عرفت ان القول على الصحيح اخص من اللفظ مطلقا فكان من حقه ان يأخذ جنسا في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قديم) اى يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة اى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة

هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) اى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال بس ليس بقيد فان العلاقة الاسنادية تفيد أن اطلاقها على الجمل لايختص بالمفيدة وان اشتهر فى كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم فى الاطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل (قوله انها) اى جملة ترب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر فى الاسلام دهرا وكان يقول أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته يا لبيد أنشدنى شيأ من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الاسلام هذا البيت

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتنى اجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ماخلا الله باطل) اى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر ومن ايراد العلماء هذا الشطر فقط انه الواقع فى الحديث والمخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو (وكل نعيم لامحالة زائل) واعترض بأن نعيم الجنة لايزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولا دوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لامحالة بفتح الميم اى لابد وقيل لاحيلة (قوله وهو) اى الاطلاق المذكور من باب الخ اى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على انه يجب ان يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمزة وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها اشرف اجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس فى ابن اخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استد ساعده رمانى

وكم علمته نظم القوافى * فلما قال قافية هجانى

واستد بالسين المهملة اى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مرسل فى عرف النحاة) اى انهم لايستعملون الكلمة بمعنى الكلام اصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من امراض الالفية التى لادواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله ان اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لايمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله يوهم انتفاءه

على الجمل المفيدة قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شئ ماخلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مرسل فى عرف النحاة * (تنبيه) * قد فى قوله قد يوم للتقليل وهو مراده التقليل النسبى اى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لا قليل فى نفسه فانه كثير

فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد في عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي يصدد أن تدعو حاجة ليسه نير تكب اوأنه اراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) اى الشروع في الكلام الآتي ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف في الخبر اى ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب اطرادها اى وجودا لمعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها اى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان اورسما الا عند من جوز التعريف بالاعم او الاخص (قوله لشرفه) اى لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لاغنى للكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه قصورا لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودورا لاخذ المعرف فيه وان أجيب عن الثاني بأنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ماذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا اولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم يقع لان المدخول اسم تأويلا لتأويل ان تقوم بالقيام ويقع بالنفع (قوله والاضافة) اى المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو في الاصل) اى اللغة (قوله اى ادخلت نونا) اى اوصوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصار والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لامن ادخال النون اذهي مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتي عن الرودانى وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا اى لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف في الوقف نصبا كتبت الالف والمراد باللحوق خطا المتي لحوقها بنفسها الا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون انسفعا حينئذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذا على الصحيح من انها في الكتب ألفا في الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة في التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لا أنها لحقت الآخر فخرج بقيد لحوق الآخر كذا في الرودانى (قوله مخرج للنون) اى الاولى المتحركة المزيدة في آخر

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال في شرح الكافية وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين) وهو في الاصل مصدر نونت اى أدخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما للنون تلحق الآخر لفظا لا خطا فخرج نحو توكيد فقيد لا خطا فصل مخرج للنون في نحوه

ضيف وأخرجها الرودانى بقيد تلحق الآخر نظرا الى أنها آخر ضيفين لأنها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى أنها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفى فلا تفضحون قاله الدنوشرى (قوله للقوافى) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافى المطلقة بأنه يلحق الأعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها الا انه لحقها وأجيب عن الاول بأن المراد بالقوافى ما يشمل الأعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الرودانى ولا يرد عليه ما اذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروى مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها فليس التنوين لاحقا لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) اى الشاعر المفهوم من السياق وان لم يتقدم بخصوص اسمه بحر برهنا والنابغة فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما فى التصريح وهو الاقرب وبكسرها كما فى الشمنى اى ان أردت النعاق بالصواب بدل اللوم وجملة لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى (قوله أفد) فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح والما نافية وتزل مضارع زل التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكأن قدن اى كان قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع اى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف لين نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد الصوت بمدة تجانس الروى (قوله تجانس الروى) اى حركة الروى والروى الحرف الذى تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث وبخ بفتح فكسر اى مخمورا اى مستور العقل مغلوبه ويعدو يسطو والواو استئنافية او تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمر ما مصدرية اى ائتماره لامر غير رشيد قال فى التصريح والمشهور تحريك ما قبله اى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ويظهر لى جواز تحريكه بفتحة المشابهة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) اى ورب مكان قاتم

ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا والنون اللاحقة للقوافى المطلقة اى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتابن
وقولى ان أصبت لقد أصابن

الاصل العتابا وأصابا وقوله

أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن

الاصل قدى ويسمى تنوين الترنم على حذف مضاف اى قطع الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروى ويخرج أيضا النون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى رويها ساكن غير مد كقوله

أحار بن عمرو كأنى خمر
ويعدو على المرء ما يأتمر

الاصل خمرو يأتمر وقوله

وقاتم الاعماق خاوى المخترق

الاصل المخترق وقوله

والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق المعر الواسع لان المار يخترقه اى يقطعه وخبر مجرور ورب محذوف اى قطعته (قوله قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع الى البعل اى الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره ترضين به والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به (قوله فان هاتين النونين) اى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لاخطاها تين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن اتجه عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لان القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لاخطا لا قولنا لا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة النونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى فيكون قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة والتى بعدها أعنى قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معا بقى أن الدماميني نقل عن الزمخشري أن تنوين الترنم لا يوقف به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكر معه من تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما فى الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بجيمين فى أوله وهو زيادة اربعة أحرف فاقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن ورود الغالى بمعنى الغلو غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له او أن التنوين الغالى ليس غلوا وان أمكن دفع هذا بأن غلوه بالنسبة لتركه واختلف فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف اذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره الا وزن او أصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) اى من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) اى بالاستعارة علاقتها المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط) وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لانونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج بالتى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهى أربعة) اى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقل فى علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين ما لا ينصرف فى قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وكتنوين المنادى المضموم فى قوله * سلام الله يا مطر عليها * وتنوين الشذوذ كحوّلا قرمدا بتنوين حوّلا لتكثير اللفظ وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين فى تنوين التمكين زاعما فى القسم

فالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان
فان هاتين النونين زيدتا فى
الوقف كما زيدت نون ضيفن
فى الوصل والوقف وليستا
من انواع التنوين حقيقة
لثبوتهما مع أل وفى التعل
والحرف وفى الخط والوقف
وحذفهما فى الوصل ويسمى
التنوين الغالى زائده
الاخفش وسماه بذلك لان
الغلو الزيادة وهو زيادة على
الوزن وزعم ابن الحاجب
انه انما سمى غاليا لقلته وقد
عرفت ان اطلاق اسم
التنوين على هذين مجاز فلا
يردان على الناظم وقيد
لغير توكيد فصل آخر
مخرج نون التوكيد
الثابتة فى اللفظ دون الخط
نحو اضربن وهذا التعريف
منطبق على أنواع التنوين
وهى أربعة الاول

الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف ورده الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف مافيه علتان مانعتان من الصرف ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الاول من القسم الثاني أن الضرورة أباحت الصرف ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكنية وزاعما في النوع الثاني من القسم الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب ويرد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) اى التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية او المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل وقاض) اى وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم أن تنوين المنكر للتنكير فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا على شيء لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب (قوله لانه لحق الخ) هذا التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله اى انه) بيان للشدة (قوله فيمنع) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب النفي (قوله لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما في التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا) اى فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية اى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه وقوله اى الحديث المعهود المناسب اى الزيادة المعهودة اى التي هي من حديث معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودا في قوله لان جميع الافعال نكرات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له اه اى علم شخصي لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدد بتعدد الملفوظ والتعدد بتعدد ذهني لا يعتبره ارباب العربية وعبارة الشارح

تنوين الامكنية ويقال تنوين الصرف وتنوين التمكين كرجل وقاض سمي بذلك لانه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية اى انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا وايه بغير تنوين اذا

صالحة لحملها على هذا القول ايضا ولا يخفى ان ماذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص كما عرف فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ الفعل يظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به اى فرد من افراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اى حديث وان معنى كون الثانى نكرة انه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب (قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى) لعل لان البيانية اشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) اى من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) اى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فأصل جوار جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جواري باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقدير منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل قانه عوض عن ألف والاصل جندال على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى أنه للصرف أفاده فى التصريح بعض زيادة (قوله لا ذى فى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر أراك وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثانى اعتبره وماذكره ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى او كان المراد منهما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق

استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت غير معين قلت سيبويه وايه بالتنوين والثالث تنوين التعويض باضافة بيانية وبه عبر فى المغنى وهو أولى وهو اما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور وسيأتى الكلام على ذلك فى باب ما لا ينصرف مبسوطا ان شاء الله تعالى واما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ فانه عوض عن الجملة التى تضاف اذ اليها فان الاصل يوم اذ كان كذا

الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالاضافة للبيان مطلقا العموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يوم اذ أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما يحتمله جماعة من المتأخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا الآيتان هم اذ الاعناق في أعناقكم وانكم اذ المذنبون وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع اى اذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) اى جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله وردبملازمتها للبناء) اى على السكون وفيه ان ملازمتها للبناء هو دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها او يقول وردبانها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف اى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله في قوله نهيتك الخ) اجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ حذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم والله يريد الآخرة اى ثواب الآخرة أفاده في المغني ويضعفه انه تقدير امر مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى او الثانية اى حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني قال الشمني وهو بناء على انه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعافية متعلق بنهيتك اى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما اى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم) قال في التصريح قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه وقوله أولا الذي في الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون في واحده تنوين كما في فاطمات الا أن يجعل التنوين في كلامه شاملا للمقدر والتقديري ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه في رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى وأجلد بسبب حركتها ومانقله الاسقاطي عن البيضاوي في قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من أن أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه خواشيه (قوله للربعي) بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما في يحيى على المرادي (قوله وهو ماسمي به مؤنث) لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولي فيه بحث لان من يثبت نحو عرفات ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر

فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن اذ مجرورة بالاضافة وأن كسرتها كسرة اعراب وردبملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما الى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح

قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما يضاف اليه ذكره الناظم والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق نحو مسلمات مما جمع بألف وتاء سمي بذلك لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين وليس بتنوين الامكنية خلافا للربعي لشبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرعات لقرية ولا تنوين تنكير لشبوته مع المعربات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما قيل انه عوض عن الفتحة نصبا

الاجماع المذكور كما أن من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى ما بعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فانهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر *(فائدة)* قال في المغني يحذف التنوين لزوما للدخول أل وللاضافة ولشبههما نحو لامال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب أما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فأما قوله (جارية من قيس بن ثعلبه) فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكرا الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان في تعين التنكير لاحتمال ذاكرا الضد فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتماثل الكلمات في ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار لمماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اه بايضاح والاصل في تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولي الساكن ضم لازم نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيد ابنك هم (قوله والندا) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرد الى لغة الضم والمد بانه لما اتفقت لمشاركة في نادى كما يحتمل كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) اي طلب اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره الندا بما ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يا رب ساد) اي عازم على السري لتحصيل غرضه بات ما توسدا اي لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) اي وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعي منبها والمنبه لا يكون الا معنى اسم اذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظا اصلا بخلاف النداء فاندفع ما اعترض به هنا (قوله تقديره يا هؤلاء) اي في الآيتين وامافي البيت فيقدر ما يناسب (قوله وهو مقيس) اي حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا يا اسلمي) تقدير المنادى يا هذه وحي قيل ترخيم مية للضرورة وقيل حي اسم آخر لا ترخيم مية وعلى يعني من (قوله وأل) المراد لفظ ال فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتدا بها في الوضع كالاعتداد بهمزة اسقع حيث لا يعد باعيا نظرا الى

الاعتداد

مردود بان الكسرة قد عوضت عنها (والندا) وهو الدعاء يا او احدى اخواتها فلا يرد نحو يا ليت قومي يعاونون

يا رب ساريات ما توسدا

ألا يا اصطبحوا في قراحة

الكسائي تخلف الدعاء عن ما فانها المجردة للتنبيه وقيل انها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الامر كالآية وفي الدعاء كقوله

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا

(وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام او زائدة كالحرث وطبت النفس

الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة اما على القول بأن المعرف اللام وحدها فلا تتأتى التعبير بالالف واللام افاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طيئ) يمكن جعل فى الاولى بداية كالباء فى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية اى ويقال بدل أل ام فى لغة طيئ فلا يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وان تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ ال ولفظ ام كلاهما باسناد رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله ان الجمهور على اختصاصها بالاسم وان دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) اى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) اى والنادر كالعدم (قوله ومسند اى محكوم به) فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد منه اللفظ الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها المعبر عنه السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها بعد الوضع المعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيه اللفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى * (فائدة) * اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لو لوّ وفى فى فىّ وفى ما ماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يعتد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى اخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو اعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لافعل كاسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) اى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرهما لان الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا

ويقال فيها أم فى لغة طيئ ومنه ليس من امبر امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على الموصولة وتستثنى الاستفهامية فانها تدخل على الفعل نحو أل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا وقطرب وانما لم يستثنها الناظم لندرتها (ومسند) اى محكوم به من اسم او فعل أو جملة نحو أنت قائم وقت وانا نحن نزلنا الذكر * (تنبيه) * جعل الشارح لفظ مسند اى على اسناد فقال ومسند اى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته

(قوله اعتمادا على التوقيف) اى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لايحسن فى مقام التعريف وردّه زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لايؤثر (قوله ولاحاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لاحذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولايسند الا الى الاسم) اى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند فعلا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف اى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر المنظر (قوله فحذفت أن) اى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسا على المختار اهـ وبجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) اى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه اى كالمطية فى التوصيل الى المقصود ويروى مطنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) اى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كلمة مفصلا (قوله تمييز) اى تمييز لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها ان يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها ارباب الحواشى الى سبعين وجها او اكثر وفى كثير منها انظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف اى الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور اى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين الممنوع والنعت باجنبى واحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف اى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مررت بزيد أو جاءنى غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بانه ممرور به وعلى الثانى بانه غلاما وانما لم يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الاربعة) اى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهى دلالته على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه فى

اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف اى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منسلخ مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع اى سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وقد روى أن تسمع على الاصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تمييز) عن قسميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه العلامة الاسم لانها خواص له أما الحرف فلان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا من الاسم وأما التنوين فلان معانيه الاربعة

جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أو هى لادنى ملابسة واطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم (قوله لاتنافى فى غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف لايجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلان العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لايعقبهما جملة أو عن مضاف اليه فالمضاف لايكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء اسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لايكون الا اسما) أورد عليه امران الاول انه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية لايدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة منادى وبحث فيه سم بأنه ان اراد بكون الكلمة منادى مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله ففى ادراك المبتدى اياه دون المفعولية نظر ظاهر الثانى ان المفعول به قد يكون جملة نحو أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله واجيب بانها مفرد فى المعنى لان المعنى أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المقول ويدل لهذا ماسننقله أن التحقيق أن الخبر فى نحو نفى الله حسبى من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه (قوله وهو لايكون الا للاسم) لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتا الفاعل) اشار الشارح بهذا الى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وارادة اللازم على طريق الكناية او المجاز المرسل ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى ونون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم او اشار الى صحة غير المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل او قام به او نفى عنه ذلك كضربت وضربت وماضربت وما مت وبهذا علم انه ليس المراد الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء فى نحو ماضربت ومت وعلم ايضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء فى نحو ماقام الا انت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن والتاء حرف خطاب فقط لكن بقى انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ماسيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لايصدق عليها أنها قامت من وجد منه الفعل او قام به او نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها عليه نص على ذلك المصنف فى تسهيله بل هى تامن نفى عنه الخبر اللهم الا أن

لاتنافى فى غير الاسم وأما النداء فلان المنادى مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما واما أل فلان اصل معناها التعريف وهو لايكون الا للاسم وأما المسند اليه لايكون الا اسما

* (تنبيه) * لايشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (بتا) الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت يا الله بفتحها او مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرها

براد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هي تامة من قام به الرجاء او انتفى عنه ويتعين القصر في قول الناظم بتا للوزن وان كان في نحو البنون والتاء وانشاء المد والقصر كما في الجمع (قوله وأنت) عطف على تا فعلت بتقدير مضاف اى وتا أنت أو على فعلت مع جعل التاء في قوله بتا من استعمال المشترك في معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تا فعلت وتا أنت مع أنهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) اى تأنيث الفاعل فلا يرد تا ضربت وثمت على لغة سكونها فهو يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة ليس حتى ينهض ما سيأتي من رد زعم حرفيتها بالحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء في نحو ليست هند قائمة تاء تأنيث الفاعل فالمعنى المتقدم لما مر الآن يجاب بما مر لكن الاعتراض بليس هنا وفيما مر انفا مبني على ما اشتهر أنها للنفي الاعلى ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة عسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء في نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الآن يجاب بما مر أو بأن معنى عسى في الاصل قارب كما يأتي وهند متلاهي المتصفة بالمقاربة وكذا تا نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم فاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان مدح الجنس لاجل ذلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة اى عن خروج ذي الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لثلاثة بضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهي سبعية (قوله لالتقاء الساكنين) اى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) اى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم ان لفتح التاء جهتين جهة عموم وهي جهة كونه حركة وجهة خصوص وهي جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بان كانت حركة بناء كما في قوة أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) اى على لغة تحريك تائيهما وهما ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ساكنة ليس من الحروف الا أنث بالتاء الا هي كما نقله شيخنا لسيدي عن الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفاكهي بان الحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى (قوله حرفية ليس) اى قياسا على ما النافية نقل الرودانى أن السيد ذكر في العباب أن ليس عنده من جعلها فعلا معناها بانت انتفاؤه اى انتفاء وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وأن القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لان للنفي معنى في الاسناد اه (قوله حرفية عسى) اى قياسا على لعل نقل الرودانى أن السيد ذكر في العباب ان عسى زيدا أن يخرج معناه الاصلي قارب زيدا الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح

(و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أنت) هند والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لاحول ولا قوة الا بالله وفي الفعل نحو هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين لحقت ما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم ويلتبس

* (تنبيه) * اشترك التا آن

أما على كونها حرفا فهى للترجى (قوله فى لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتبارك أسماء الله) قال فى التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس اه وورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله وياء فعلى) بقصر يا للوزن ولم يقل وياء المضمرا وياء التكلم للعوقهما الاسم والفعل والحرف نحو هربى أخى فاكرمنى وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسمان فعلى أمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا امر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة) اى لا خصوص اللاحقة للامر وان اوهمته العبارة والا لظل لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل اكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصدها حينئذ وشدة رغبته افيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة قصدها لتحقيره واهانته وعدم شدة رغبته فى ذلك لما عنده من المحبة له (قوله واما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دام سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرون) هو جمع كما يفيده صدر البيت * يا بيت شعرى منكم حنيفا * اى يا ليتنى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام واما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرون الخ بما قبله على ان الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مرددا باستفهام نحو ليت شعرى أتاتينى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا سادمسد لكثرة الاستعمال اه فاصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقاتلن كما يفيده كلام العينى وروى أقاتلون وقوله الشهودا اى على ان الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لاعرب مع النون بالحركة ولم يزم معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدماميني فى الاستشهاد بالاخير بانه يجوز أن يكون الاصل أقاتل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وادغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقاتلون ما يصح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع افظا ومعنى (قوله قصدا لجنس) اى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل او تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى او خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع او الامر او خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد فى ضمن جميع أفراده وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراده لا يتجلى بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المغرب

فى لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الفاطم فانه قال فى شرح الكافية وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الآجرومية للشهاب الخفاجى أن تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله (وياء فعلى) يعنى ياء المخاطبة ويشترك فى لحاقها الامر والمضارع نحو قومى يا هند وأنت يا هند تقومين (ونون) التوكيد الثقيلة كانت او خفيفة نحو (أقبلن) ونحو لنسفعا وقد اجتمعتا حكاية فى قوله ليسجنن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله أشاهرون بعدنا السيوفا

وقوله

أقاتلن أحضروا الشهودا

فشاذ (فعل يتجلى) مبتدأ وخبر وقوع الابتداء بفعل قصدا لجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة

المسوغ كون فعل قسيم المعرفة اى الاسم والحرف (قوله وبتاء متعلق بينجلى) ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة او لكون المعمول جارا ومجرورا والظروف يتوسع فيها مع ان منع هذا التقديم احد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى ان الباء فى قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) اى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلى بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع اى الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية اى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله اى كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال اى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان اوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله اى سوى قابلى العلامات) اشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من ان فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلام ان كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا واورد عليه سم فى نكته انه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا ان الحرف سوى قابلى علامات الاسم والفعل للقطع بان مقابلى الشئ لا يقبل علاماته فاذكره من التقدير مختل أيضا الا ان يقال ان فى هذا التقدير اشارة الى ان علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد اى علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى اقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هى وان كان بعضها حروفا فى الواقع الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا اولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام احالة على مجهول واورد على كلامه ان من الاسماء ما لا يقبل شيأ من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل واجيب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز فى الجملة وما قيل من انه يؤدى الى خطأ المبتدى اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بان التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى كاف فى بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بأنا لا نسلم ان ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من ان يقبل بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضى والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله اما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلوله الحدث او بمعنى معناه بناء على ان مدلول لفظ الفعل ونعنى بمعنى معناه المعنى التضمنى لمعناه فتنبه (قوله اى علامة الحرفية ان لا تقبل الخ) اورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بان العدم لا يصلح علامة للوجودى

واجيب

وبتاء متعلق بينجلى اى يتضح الفعل ويتميز عن قسيميه بسبب العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا فى شاذ نادر كما تقدم * (تنبيه) * قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع اى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواهما) اى سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة اى علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات الافعال

واجيب بأن ذلك فى العدم المطلق وماهنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة اعداد المصنف الامثلة وتلك أن تجعل نكتته الاشارة الى ان الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك وعراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهى الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكلمات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هى أصناف ثم الانواع الثلاثة التى ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل او عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفى او غير الخاص كأن وأخواتها او مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسئل عنه وما جاء على خلافه يسئل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ماذكر لانها فى الاصل بمعنى قد كما فى هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما قطعت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده او نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لاحمل المخاطب على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والاورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقرر به فى مثل هذه الآيات لنكتة ككون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذى هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار اى لانكار فى الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة فى محل نصب اسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيدا أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها الفظا اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان او منصوبا وانه يكفى فى هذه الصورة ان يليها تقديرا فعل وهو مذهب الكسائى ومذهب سيبويه ان الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها الفظا اسم فى الاختيار وانه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) اى المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على الفاعلية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله البعض فى حلها غير ظاهر (قوله فى حيزها) اى قرب حيزها الاشتغال حيزها بها والمراد بحيزها تركيبها اى التركيب التى هى فيه (قوله ذاهلة) اى غافلة عنه تركاله فى مقابلة تركه اياها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) اى للالفة السابقة (قوله لا بعمانقته) اى ولو تقديرا على ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الا بعمانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به (قوله لعارض الحمل) اى العارض هو الحمل فالاضافة للبيان او للعمل على ليس

ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (فى و) مختص بالافعال نحو (لم) *(تنبيهان)* الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجىء فى بابه ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها انسلت عنه ذاهلة وان رأته فى حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بعمانقته * الثانى حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الاصل كما سيأتى وانما لم تعمل

هاالتنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولاقد والسين وسوف واحرف المضارعة مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن

منزلة الجزء من مدخولهن و بجزء الشئ لايعمل فيه وانما لم تعمل ان وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في

موضعه وانما عملت ان النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن اخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم اى بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال (فعل مضارع يلي) اى يتبع (لم) النافية اى ينفى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الاعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها (وماضى الافعال بالتا) المذكورة اى تا فعلت وأتت (من) لاختصاص كل منهما بما به ومن امر من مازه يميزه يقال مزته فامتاز وميزته فتميز (وسم) اى علم (بالنون) المذكورة اى نون التوكيد (فعل الامر ان امر) اى طلب (فهم) من اللفظ اى علامة فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور منتف

العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه افادة كل النفى (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة المركبة من ها والف فتذكر واضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح المراد به ولو مد اقتضى أن لها معنى مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده يس (قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الاصل المعرفة فهى داخلة في عبارته فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) اى الستة ووجه التنزيل في ها التنبيه وأل واحرف المضارعة أن العامل يخطاها او يعمل فيما بعدها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تفيد قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله ومقابليها يفيد ان تأخر مجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على الحدث وقربه او تحققه او تقليله او تأخره لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ اورد عليه بعضهم أن وكى المصدريتين اعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مختصة لمدخولها والمختص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمله (قوله لما يذكر في موضعه) اى من شبه ان واخواتها بالافعال في المعنى فان وأن يشبهان أؤكد وليت اتمنى ولعل اترجى وكأن اشبه ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما عملت ان النصب الخ) هذا السؤال يجرى في أن وكى واذن الناصبات للمضارع ايضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) اى ملابسة لمعناها اى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا النفى الجنس ولن لاطلاق النفى (قوله لشرفه) والسبق الاستقبال على المضى فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فان كان متعددا كأمس وغدا فالماضى سابق كذا قال الشمنى وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعته الاسم) اى المصوغ للفاعل لفظا الموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضى الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتا المذكورة) اى تأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعى (قوله فهم من اللفظ) اى باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه اى تصوره عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول ها وتا وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمع بها قاله الرودانى فيجوزها تين وتعالين باعادة اللام منتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالدور) اى الحاصل من اخذ الامر في تعريف

فعل الامر مستأنف وهذا تفريع على تفسير الامر فى قوله ان امر فهم بالامر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم الامر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورودتأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) اى فى بابه (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكأن قول الشارح فليس بفعل امر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سهوا عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعده بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المنجه عندى ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الاولى على السعة وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدا اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة اقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المفيد يتابعه فافهم (قوله اى اللفظ الدال) اى بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف اى دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفى عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا اللفظ وبوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفى قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه أقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها اسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وهو هو اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع أنه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال اربعة كما فى الرودانى (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الرودانى ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه

فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلان او فعل تعجب نحو احسن بزيد فان احسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر) اى اللفظ الدال على الطلب (ان لم يلك النون محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) اما مصدر نحو وقد لا زيدا الملال اى انزل واما اسم فعل امر (نحو صه) فان معناه اسكت

(وحيهل) معناه اقبل اوقدم اوعجل ولا محل للنون فيهما * (تنبيهات) * الاول كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل امر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كما قررته أي أرجع وأف بمعنى أتضجر وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء

كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول

ومايرى كالفعل معنى وانجزل

عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه * الثاني انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما في فعل في التعجب وماعدا وماخلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها * الثالث انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للازم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم كل منهما في الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة

(المعرب

وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسميته صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفي حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) اي حلول كامر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

ومايكن منها الذي غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

اي ومايكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) اي علامته (قوله اسماء الافعال الثلاثة) يصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) اي من قول الناظم في باب اسم الفعل

ومابمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله اذا كان) اي هذا الانتفاء للذات اي ذات الكلمة (قوله وماعدا الخ) اي وعدا وخلا من ماعدا وماخلا وحبذا من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) اي كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها في التعجب الخ) اي من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التي تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) اي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده اي وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجود شيء آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدم شيء آخر فقول الشارح اي يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على اللف والنشر المرتب لكن في قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله دل (قوله مساوية للازم) اي لازمها وهو المعلم اي والملزوم المساوي للازمه مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب ابن قاسم في نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالاخص ماهو المتبادر منه وهو مايصح حمل الاعم عليه بل مايلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) اي الغالب

(المعرب والمبنى)

اى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله * وفعل أمر وماض بنيا * وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطراديا تعسف لاحاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب والمبنى اسما مفعول الخ) لم يضمر لان الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما والاشتقاق لما يليم الاصطلاحى واللغوى ولانهما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) اى عكس ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم بيان المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع أنه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر العبارة (قوله اى أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحى عن أن الاعراب لغة كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوى التغيير (قوله اى أظهر) أتى به لان أبان يأتى بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله وأجال) يقال أعرب زيد ابنه اى أجالها ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال عرب يعرب عربا من باب فرح اى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها (قوله ماجئ به) اى شئ نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى العامل) اى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل وأخذ

(المعرب والمبنى)

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من الاعراب والبناء فوجب أن يقدم بيان الاعراب والبناء فالاعراب فى اللغة مصدر أعرب اى أبان اى أظهر أو أجال او حسن او غير أو أزال عرب الشئ وهو فساده او تكلم بالعربية او أعطى العربون او ولد له ولد عربى اللون او تكلم بالفصيح أو لم يلحن فى الكلام أو صار له خيل عراب أو نحو ذلك من غيره ومنه العروبة التحببة الى الزوج او أما فى الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما أنه اللفظى واختاره الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه فى التسهيل بقوله ماجئ به لبيان مقتضى العامل

العامل فى تعريف الاعراب قال الآن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر بالطالب لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو حذف) قال الرودانى كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعارا للفظ بهما لان من سمعه ينقص حركة او حرف علم بهما ومن حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والحركات) اى وجودا وعدما يدخل السكون وكان الاحسن أن يزيد والحروف اى وجودا وعدما يدخل الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والا فقد تكون فرعا كفتحة مالا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لايدفع أحسنية زيادة الحروف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول المورد أن الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب اى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالذى ينبغى ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف للكلمة قطعا لالتزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما تقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان ولذلك نظائر كقولهم هذه الكلمة منونة مع أن التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم ان أول اللزوم فى تعريف البناء بالالتزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المقصود له الباب بقرينة اختلافهم فى انه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة فى أواخر الكلم للجنس فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغيير

من حركة او حرف او سكون او حذف والمعانى انه معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تغيير أواخر الكلم

ثلاث أواخر مع انه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة فان اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما يأتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما فى الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء فى الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتى وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها ليشمل العامل المعنوى كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى أنهما راجعان الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى ووجود العامل لفظا كما فى جاءنى زيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته وجعل التغيير لفظيا وتقديريا باعتبار دالهمن الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بانزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى اى على الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير أى تغيير واختلاف لفظ اوتقدير (قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير ذلك الشئ ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو الصواب باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى أن الثانى قريب الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى كلام الشارح ولاحاجة الى دفعه بأن أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لا أقربية لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم احواجه الى تأويل بخلاف الثانى (قوله لان المذهب الثانى) اى لان تعريف أهل المذهب الثانى او المراد لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه فافهم (قوله التغيير الاول) اى الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله لم يختلف بعد) اى الآن اى حين التغيير الاول اى لان حقيقة اختلاف الاشياء ان يخلف كل منها الآخر (قوله على صفة) اى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت اى مدة طويلة قال للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الاول أقرب الى الصواب لان المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء فى اللغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل ما جئ به لالبيان مقتضى العامل

ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون أو بفتحتين اى مشابهه في كون كل حركة أو سكونا او حرفا او حذفا ومن بيانية (قوله وليس) اى ما جئ به وقوله حكاية الخ اى لاجل الحكاية كما في من زيدا الحكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما في نحن أوتي بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا ما سيأتي من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكن في كلتين وما سيأتي فيما اذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف بالاعم. (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير العامل فلا يرد أن في آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا او حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لارجلين ارم فدخل في تعريف البناء بناء اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة مادام منادى واسم لا يحتمل تخصيص التعريف بالبناء الاصلي فلا يرد ان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتي في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الاول ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله او اعتلال) خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال في اخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه في اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفي كلام الشارح اف ونشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة في التسمية) اى تسمية الاعراب والبناء باللفظي على المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني (قوله ظاهرة) لان ما جئ به للبيان أولا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة (قوله اى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا أحسن في المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) اى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه اى وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علة البناء شبه

من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين على هذا هو الظاهر وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال وعلى هذا هو معنوي والمناسبة في التسمية على المذهبين فيما ظاهرة (والاسم منه) اى بعضه (معرب) على الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه اى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الاصل فيه ويسمى غير متمكن

الحرف شبها قويا وأن المعرب ماسلم من هذا الشبه قال السندوبي وكما لاتقتضي عبارته الحصر لاتقتضي ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ماتصنع في من التبعيضية فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم مناظعن ومنا أقام اذليس في الآية والشاهد الاقسمان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها بالمجموع هما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع الا أنه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع (قوله على الاصح) وقيل المضاف الى ياء المتكلم لامعرب ولامبني والصحيح انه معرب وذهب بعضهم الى ان الاسماء قبل التركيب لامعربة ولامبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الاسماء (قوله ويعلم ذلك) اى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) اى مع قوله هنا ومبني لشبه الخ (قوله وبناؤه) اى الواجب فلا يرد على الناظم ماسيأتي في باب الاضافة أن من اسباب البناء الاضافة الى مبني لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الاطلاق فتتناسبا وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام ولهذا قال الشارح بعني أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدني) اعترض على التعليل بأنه يقتضي تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والالزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولامعنى لذلك مع ان اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بانا لانسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب او بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه في عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الصرف بشبه الفعل الامن جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الأعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف في البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كما بني الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لاتتوارد عليه تلك المعاني (قوله منحصرة في مشابهته الحرف الخ) اى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما في نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما في حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما في المنادى والتركيب كما في اسم لاوكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذي عارضه الخ) كما في أي فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التي هي من

ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناظم

ويعلم ذلك من قوله

ومعرب الاسماء ماقد سلما

من شبه الحرف وبناؤه

(الشبه من الحروف مدني)

اى مقرب القوته يعني أن علة

بناء الاسم منحصرة في مشابهته

الحرف شبها قويا يقربه منه

والاحتراز بذلك من الشبه

الضعيف وهو الذي عارضه

شيء من خواص الاسم

خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بناء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل و بالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف و بالاعراب وهذا ينافي اقتضاء الشبه الوضعي للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثيره هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي واعلم الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون أولها نظير ثانيها بحسب الظاهر في الاعراب بالحركات كيدودم فاندفع ما نقله البعض عن الطيلاوي وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعي مع انكار كثيرين له تقديما للحسي أو اهتماما به لكونه في مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية اي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله في اسمي جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف في الاضافة التي على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الرودا في (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافيه كالزاي من زيد لا اسمين لان المراد اسمي مسمى جئتنا التي نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل في معناه كما في قولك جئتنا يا زيد والتاء ونافيه اسمان لانفس جئتنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن اراد لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كمن) هذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كاولا (قوله والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصلي الملائم للطبع (قوله او حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيده الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يدودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منه الخ وحاصله انهم اعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يديه ودمي وفي النسب يدوي ودموي وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التثنية اي على اللغة غير الشاذة أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء ثالثا بتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب الى يدودم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير بدلان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع انهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يدودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق

(كالشبه الوضعي) وهو أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسمي) قولك (جئتنا) وهما التاء ونا اذ الاول على حرف والثاني على حرفين فشابه الاول الحرف الاحادي كباء الجر وشابه الثاني الحرف الثنائي كمن والاصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فما أعدا فما وضع على أقل منه افتقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يدودم لانهما ثلاثيان وضعا * (تنبيه) * قال الشاطبي نافي قوله جئتنا موضوعة على حرفين

ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود ٥٧ نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف

شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الاماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغيره الشاطبي (قوله وضعا أوليا) احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولي فلا يعتد به (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) اى المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد الاسماء البحتة اى التي لا تؤدى مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم معربا نحو مع بناء على القول بانها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) اى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتل الخ) اى فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية او شرطية والافتقاري ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) اى اقول قولا مشتملا على الجملة اى الاجمال أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوفي وكأن حكمة الاختصاص كون الحرف آلة للغير فخفف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) اى زيادة على معناه الاصلي الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه الوضع الاولى وانما اعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضا والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء بحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة الا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبنى النسبة الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حقق السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما في فن البيان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للمعرف) أي بحيث يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل في الموضع ظهوره وانما نفى التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خلف حرفا في معناه) أي في افهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وأن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فما فعلوا) قال يس توزع فيه بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا

ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبنائهم ومن بانهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه (و) كالشبه (المعنوى) وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفا في معناه أي أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فانها استعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم اقم فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الاول بمعنى ان في الثاني وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أي اسماء الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا

بالاشارة حرفا اه وأجيب بان المراد بالاشارة التي لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في تسكت السيوطي أن هنا بنيت لتضمنها معنى ألى كامس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي الخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما ان الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي شبه في نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل) زاد في التصريح والمعنى (قوله بلا تأثر) التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فالمعنى يبنى الاسم لشبهه الحرف في مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بان يأبى وضعه ومعناه الاعراب ويقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه من أن التأثر قبول الاثر الذي هو الاعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بان المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بان عدم تسلط العامل فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل في الحرف قلت لاشك ان عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب فبتسليم ان النيابة عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون اصالة وجه الشبه في المشبه به باعتبار أحد جزأي وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما في صنيع البعض *(فائدة)* قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر وتقدير اعراب تأثر مع ان ذلك خلاف الظاهر ولم لم يقل بان لا معربة محلا أو تقديرا وأنها مضافة الى تأثر وان جر تأثرا اعراب له لا لا الا أن يستأنس لما مر بالقياس على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فتأمل (قوله ويسمى الشبه الاستعمالي) الضمير يعود الى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالي ومثله يقال في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء الافعال) فكلها مبنية لشبه الاستعمالي وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية الفعل خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا بإعمال ناب عنه كنصب المصدر (قوله ولا يعمل غيرها فيها) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

فلم نعم حشوا الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله أنها معربة أعفى فاعلها عن الخبر

لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه (وكنيابة عن الفعل) في العمل (بلا تاثر) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي وذلك موجود في أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب كما سياتي فاشبهت ليت ولعل ولا الا ترى انهما

كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازني وانظر ما علة البناء على هذين القولين (قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما لا ان الاصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف النداء عن أدعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبين ثانيهما ان المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يأثر بالعوامل تارة يعمل وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة وافتقارا صح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه متأصلة حقيقة في المرتجل كما مر وتنزيلا في المنقول كوراءك (قوله وهو) أي الشبه الافتقاري أن يفتقر الاسم أي ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أي أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض عنهما كالتنوين في اذ اه دنوشري ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه قول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيأ هكذا ينبغي تقرير المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تفسير مراد اذ المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر الحرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معاني الافعال أو شبهه الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله *سبحان من علقمة الفاخر* أي براءة منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء لان الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في أنبت الله الشيء نباتا ويجوز أن يكون مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد اي أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التنزيه او غيره علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب اما اي فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما في سبحان او يبنى جوازا كما في يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر

نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا) ويسمى الشبه الافتقاري وهو أن يفتقر الاسم الى الجملة افتقارا مؤصلا أي لازما كالحرف كما في اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير مؤصل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه ألا ترى أن يوما في غير هذا التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير مؤصل لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض كونها موصوفة بها والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال العارض الموصوفية يزول الافتقار *(تنبيهان)* الاول انما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه لعارضه في أي

الى أى الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى وبالنظر الى أى الموصولة واللذان واللتان على الشبه الافتقارى (قوله من لزوم الاضافة) اى الى المفرد فخرج باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الاتحتم البناء وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء (قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بان من قال بالاعراب حكم بان التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان مفرد ماذ كرمبنى لا يقبل التنكير والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية والجواب منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان وتيان واللذيان واللتيان كان كانها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما) اى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت اى الموصولة) دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية) أما الاول فللتنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد انها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم الى جملة (قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف ماتضاف اليه) اى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى مقام ماتضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كانها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل مازعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو والنون (قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية فى ذان وتان واللذان واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع معنوية والجهة المعنوية اقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس (قوله لانه اخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن أعربه) اى بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا نظر الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله

من لزوم الاضافة وفى البواقى من وجود صورة التثنية وهما من خواص الاسماء وانما بنيت أى الموصولة وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد قرئ بضم أى بناء وبنصبها لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو حذف ماتضاف اليه أعربت أيضا لقيام التنوين مقامه كما فى كل وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على أنها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لانه أخص من الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبنى حيث به على صورة المعرب

ومن أعرب ذو وذات
الطائيتين حاهما على ذى
وذات بمعنى صاحب وصاحبة
* الثانى عشر فى شرح
الكافية من أنواع الشبه
الشبه الاهمالى ومثل له
بفواتح السور والمراد
الاسماء مطلقا قبل التركيب
فانها مبنية لشبهها بالحروف
المهملة فى كونها لا عاملة
ولا معمولة وذهب بعضهم
الى أنها موقوفة أى لا
معربة ولا مبنية وبعضهم
الى أنها معربة حكما

بعد مبنى الخ أو الى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن اعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الاهمالى) أى شبه الاسم الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح وادخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذ لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالى وعد بعضهم من انواع الشبه الشبه الجمودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية بثبت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل شيخنا السيد ان الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز ان يكون جاشا وعلى وكلا الاسمات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقدم رهذا (قوله ومثل له) اى للمشتمل عليه بفواتح السور اى نحو ص وق والم وهذا مبنى على انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل اما على انها اسماء للسور مثلا وان محلها رفع بالابتداء او الخبرية او نصب على المفعولية لمحذوف اى اقرأ او جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص او موازن مفرد كم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا او تقديرا بأن يسكن - كناية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيها الثانى كذا فى تفسير البيضاوى وحواشيه وفى الهمع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه وان موازنه اذا اعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمى وان مالم يكن مفردا ولا موازنه وامكن جعله مركبا من جيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون مع اضافة اول الجزأين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الاهمالى وقوله الاسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كتى وأين وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمى ما يشمل الاسنادى والاضافى (قوله وبعضهم الى انها معربة حكما) أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ماقبله لفظى لان الاول لا ينفى قبولها للاعراب والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال فى شرح الجامع وعلى أنها معربة حكما فللمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه بعض تلخيص وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته فالمعرب أى من الاسماء المركب الذى لم يشبه مبنى

الاصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء ما نصه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العاريه عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اه وهو حسن ينبغى ان يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) اى وعن غيره كالشبه الجمودى وان اوهم تقديمه الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها امور وجود وهو ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الرودانى من أن صحة الحمل اغلبى لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع افهامه من قوله ومبنى اشبه من الحروف مدنى توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله بظهور اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا سما * سماء يثلث لاول كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم (قوله وفى التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد ايضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد ان علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلأن) الفاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل (قوله افراد معلول علة البناء) اى افراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وأفراده النوعية محصورة لانها المضمرات واسماء الشرط واسماء الاستفهام واسماء الاشارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال واسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا ان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلى والعارض ويصح ان يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلى والاوردان افراد المنادى واسم لا الشخصية

ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

(ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كارض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر * فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر * مثلثات مع سماة عشر

* (تنبيه) * بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة

غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) اى افراد معلول علة الاعراب اى افراد موصوف معلولها (قوله فقدم علة البناء الخ بين افراد معلولها) اى فيما يأتى وكان الاولى حذفه لان تبيين افراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع انه اسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لما ثلثه المعطوف عليه وابقى المضاف اليه بحاله وان قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على انه اقيم مقام المضاف عند حذفه او على انه بمعنى ماض ويحتمل ان الف بنيا للاطلاق وان ضميره يرجع الى فعل مراد به الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى واصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح واورد عليه ان امر الاناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن اومعتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما ببنائه باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع ان مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والامر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الاناث او نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه امر الاناث المعتل فانه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك ان تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه اغلبيا وقال شيخنا السيد التحقيق أن هات لا مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) اى ظاهر او مقدر كما فى زيد وقوله او حذف اى حذف حرف علة او نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما فى قل اصله قول أى عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) اى والمضارع معرب والاصل فى الاعراب الحركة (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى ان الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس (قوله واما نحو ضربت الخ) اشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون آخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير او نا التى للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالى اربع متحركات) اى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان فى حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك عابط وجندل لانهما من الان عن اصلهما وهو عابط وجادل ولا نحو شجرة لان تاء التأنيث على تقدير الانفصال ويرد عليه ان نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقديرا نفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المنطرفة المضموم ما قبلها وايضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون

بخلاف علة الاعراب فقدم علة البناء الخ بين افراد معلولها (وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف والثانى على الفتح انظا كضرب أو تقديرا كرمى وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبنى على الفتح تخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات

آخر الفعل فيما مر تمييزا لفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون واكرمنا بالفتح وحملت التاءونون النسوة على نا للمساواة فى الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالى للاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو اطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هى اصلية لا لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة اليها الوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتسكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا وقضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد اى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم ان حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف لحذف الجار وانهم منع ذلك فى لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) اى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين او اللام كقم وارم والصحيح فى الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) اى نسبى بين الآمر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف التعت لاخذه من قوله فحقه الخ فاتضح قوله فحقه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظيره فى مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله وبحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو انتحاه بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الابهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم اربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة أن المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ما هنا الناظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال ثانيها أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن

فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كالجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو

(تنبيه) * بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فاصل قم لتقم حذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال فى المغنى وبقولهم أقول لان الامر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف انتهى (واعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام

القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول ان يقول قد يكثر استعمال المشترك في احد معنيه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب ان يكون للحال صيغة تخصه كما ان للماضي صيغة الفعل الماضي وللمستقبل صيغة فعل الامر مثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني وماذكرنا من ان زمن فعل الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به اما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) اى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان اصله يقوم نقلت حركة الواو الى ماقبلها للثقل (قوله في الحركات) اى مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) اى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما في يضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده في شرحه بأن الوجه الاول والثاني يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث ايضا يأتي في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا لولا والرابع ليس بطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ماذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة لحكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة ويصح أن يكون ماهنا من قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الاعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تميزها في الفرع بغير الاعراب كما سيأتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أي مشابه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول واباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط

والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد وقال الناظم في التسهيل يجوز شبه ما وجب له يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني

اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام ولكن اعتكف وأجيب بأنه نادر فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لالتبست) أي في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا التباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الالتباس ليجري الباب على سنن واحد اه دماميني بقي له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالتباس لاحتمال المعاني حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) اي لا تحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لا تعن) بصيغة المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذي بمعنى تقصد فبني للفاعل (قوله فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال في لا تأكل السمك وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أي من أجل ان الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي اعرابه اصلا والمضارع اي اعرابه فرعا (قوله خلافا للكوفيين) أي ولمن ذهب الى ان الاعراب اصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب فيهما تواردا لمعاني (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى اي خلا واما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) أي ولو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) اي نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجرا حقائب

(قوله لم يعرب) اي لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب او جازم كما في يس وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس أنها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا في باب اعراب الفعل نقل عن سم ان له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظر فيه وجزم بانه ليس له في حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبي وغيره (قوله لمعارضة الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه الاسم في الامور المتقدمة كان الاعراب منا أصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال) اي القوي بتنزيله منزلة الجزء الاخير للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس او ياء المؤنثة لمعارضة الشبه فيه بما هو من خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح

له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا فانه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ولا تعن بالجفاء وللمدح عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب أصل في الافعال كما هو أصل في الاسماء قالوا لان اللبس الذي أوجب الاعراب في نحو الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا من نون توكيد مباشر) لنحو ليسجنن وليكونا (ومن نون اناث كبرعن) من قولك الفسوة يرعن أي يخفن (من فتن) فان لم يعر منهما لم يعرب لمعارضة شبهه الاسم بما هو من خصائص الافعال فرجع الى أصله من البناء فبني مع الاولى على الفتح كما

OpenSource

كما قاله غير واحد لا لاصل البناء لانه ذكره لان التركيب لا يصلح علة للبناء بدليل بعدبك كما قيل لان المراد هنا خصوص التركيب العددي كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر لاطلاق التركيب المزجي والتركيب العددي يصلح علة للبناء كما ستعرفه في بابه وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السند ماذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عازيا الشرح الكافية انما ذكره المصنف في شرح الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففي عزوه الى شرح الكافية نظر (قوله حملا على الماضي المتصل بها) أي في كون كل ساكن الآخر لفظا لا في البناء على السكون اذ لا بناء في ماسبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المناقاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل سكونه مع ان الاصل في المبني السكون لانه لما استحق الاعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) اى الماضي والمضارع وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكون الآخر لفظا لا في البناء على السكون لما عرفت (قوله مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الاصل الاصيل في الافعال البناء وفي المبني السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين في اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت في القوة ولما خرج المضارع عن اصله واعرب ضعفت أصالة السكون فيه فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف اصالة السكون فيه (قوله لتوالي الامثال) أي الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جئن لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) اى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لانتفاء الساكنين) أي لدفعه وفيه ان التقاء الساكنين هنا على حده فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على ان اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا ان هذا ما درج عليه الناظم في شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها في قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتي في باب لا وأجيب هناك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) اى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) أي على الفتح حتى في المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر مع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه

مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل ملفوظ به كالف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند الاصل تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط ان ما كان رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا اكد بالنون لم يبن لعدم تركيبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء * (تنبيه) * ماذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش

البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التعذر بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما اسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) اشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاضر فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيدا البناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من قوله لشبهه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) اى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) اى معان تركيبية يحتاج التمييز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور والحرف لكن لا يميز بينهما بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله اى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا انه أوله بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تفضل بفتح آخر أورده المسوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر تظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف فى نحو لا وتران فى ليلة وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف فى نحو يا زيدون ويا زيدان اه وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقاره الحرف الى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوى كمتى (قوله ومنه) اشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين وما بنى على حذف كاغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح اخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها امثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وامس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم اشهر والحمل على الاشهر راجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كامر وأما ردبضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو وق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية وأما ردبكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للخلاص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل

وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا واما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل حرف مستحق للبناء) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (ان يسكنا) أى السكون لخفته وثقل الحركة والمبنى ثقيل فلا حرك اجتمع ثقيلان (وضمه) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأين) وضرب ودرب وذو الكسر نحو (أمس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبنى أين لشبهه بالحرف فى المعنى

باعمال العضلتين معا والكسر باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قيل ونسبة على ما بين فى محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبنى أمس عند الحجازيين) اى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب ما لا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فى الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها الغز ابن عبد السلام بقولهما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شان معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمن اهـ فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لانه يأتى أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمن المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من انواع المعرفة الاعلمية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ اى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله ومابنى من الافعال) اى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كانه أصل فيه استحق أن يسأل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه ان قول الشارح ومابنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته ما يستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر انه لا يسأل عن سكون المبنى من الاسماء ويسأل عن تحريكه مع انها أشد أصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعفت اصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له اصالة ما فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم فى الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله

وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب الى للتكثير *(تنبيه)* مابنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ومابنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا ومابنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ومابنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

وأسباب البناء على الحركة

خمسة التقاء الساكنين

كائين وكون الكلمة على

حرف واحد كبعض المضمرات

او عرضة لان يتدأ بها كتاء

الجر أولها أصل فى التمكن

كقول او شابهت المعرب

كالماضى فانه أشبه المضارع

فى وقوعه صفة وصلة وحالا

وخبرا كما تقدم وأسباب

البناء على الفتح طلب الخفة

كائين ومجاورة الالف

كأين وكونها حركة الاصل

نحو يا مضار ترخيم مضارب

اسم مفعول والفرق بين

معنيين باداة واحدة نحو

يا زيد لعمرو والاتباع نحو

كيف بنيت على الفتح اتباعا

لحركة الكاف لان الياء

بينهما ساكنة والساكن

حاجز غير حصين وأسباب

البناء على الكسر التقاء

الساكنين كامس

وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى امكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأورد هنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على انه لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كوا والجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بان المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله او عرضة لان يتدأ بها) اعترض بانه يغنى عنه ما قبله لانه من افراد ما قبله ويجاب بانه بصدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يتدأ بها يصلح سببا باعتباله ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما ان كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أولها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى انها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد انها متمكنة اصالة حتى يعترض بمنا فانه حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كقول) أى اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله بامضار) أى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور وقوله باداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين اى منبه عليهما بأداة واحدة لا ظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لا بالاداة الواحدة (قوله نحو يا زيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المحبوب بالمناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع انه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمز قلما كانت ثقيلة تناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل أو الاضافة قاله يس وعبارة الدماميني على المغنى قالوا وانما كان الاصل فى ذلك الكسر لان الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اه

(فائدة) الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان فى الوصل الا أولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الاول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما فى اضرب الرجل بفتحها تريد اضربن بنون

التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثاني مدغما حركت كغلاماي ومن سكنه من القراء في ومحياي فللوصل بنية الوقف ولو لم يكن الثاني متصلا حذف الاول نحو دعوا الله يقولوا التي أفي الله شك وربما أثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لا تناصرون باثبات الف لا وتشديد التاء وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جأن ولا الضالين بالهمز قال أبو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا في الضرورة على كثرة ما جاء منه همع بتلخيص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الآن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبي ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكهما عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أي الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فانها) أي لام الامر حالة كونها في الفعل نظيرتها أي لام الجر حالة كونها في الاسم أي في أن كلا عامل العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أي لان الكسر المعنوي يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي اشعار به (قوله والفرق بين أداتين) قال هنا بين أداتين وفي يا زيد لعمرو وجعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هناك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هناك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بان الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هي الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية في النطق اه فاكهي وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يا زيد) أي فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا في التمكن أي حالة في الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافي في معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافي غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) اي وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول فظاهر وأما الثاني ففي حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافي) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أي عاضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها اتضامت الخ (قوله كالواو) أي في كون كل يكون علامة رفع ومن واد واحد (قوله كنحن الخ) حاصله ان نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهو وضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو وفي نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهم لعدد أقله ثلاثة كانت هم أقوى فاستحقت واوها ان تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله انهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لانقلال ان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك

الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاشعار بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم فاعل والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد والاتباع نحو ذه ونه بالكسر في الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على الضم ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه أشبه قبل وبعد قيل من جهة أنه يكون متمكنا في حالة أخرى وقيل من جهة انه لا تكون له الضمة حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا تكرر أو أضيف اعرب ومن هذا حيث فانها اتضامت لشبهها بقبل وبعد من جهة انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا حجاج ترخيم حجاج مصدر تحاج اذا سمي به وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها هم وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا والاتباع كنذ

واواخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخر حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح ان ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى اتبلون فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث مابعده فهى ضمة اتباع لا ضمة بناء وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء فكان الاولى اسقاط هذا الاخير *(فائدة)* ضم واو الجمع المفتوح ماقبلها الساكن مابعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لوا نطلقنا كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) أى من قوله والاصل فى المبنى ان يسكن ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الالقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لان حق ألقاب الشئ اتحادها معه والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى ان كل نوع منه الملقب من هذه الالفاظ ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن انواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان منه البناء على حرف كما فى يازيدان ويازيدون ولارجلين والبناء على حذف كما فى اغزوا اخش وارم واضربا واضربوا واضربى واعلم ان انواع البناء وانواع الاعراب وان اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها على المعانى كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لعان أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف اذ هو اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ومثنى بالنصب لانه أوسع مجالا فان أنواعه اكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه أصل لاتجه أيضا اهدمامينى (قوله وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع قال الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه السيوطى بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك فى عدة مواضع كقوله *والفاعل المعنى انصبن بأفعلا* وقوله وبه الكاف صلا وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغى حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الاعراب خاص بالاسم (قوله لان عامله) أى عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره الى مايتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى باضمار ان وقوله غيره عليه اى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فانهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه

وقد بان ذلك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى أيضا وقفا * وهذا شروع فى ذكر ألقاب الاعراب وهى أيضا أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ماهو مشترك بين الاسماء والافعال وما هو مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا الاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم والفعل (نحو) أقوم و (ان أهانا) والى الثانى أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) اى فلا يوجد فى الفعل قال فى النسميل لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب

(قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أى بالجزم) فسر أن بالجزم لانه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبته الرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلى للجزم (قوله لكونه فيه حينئذ) أى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل أصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على الجر باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو كونه ثبوتيا فتعادلا فالسؤال من أصله باطل وان اعتبر به المذكور فان قلت كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف اشبه الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الاول فلان الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثانى فلما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا) الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندى أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى انه لفظى هى نفس الاعراب وعلى أنه معنوى علامات اعراب وقوله وبين جعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معربا بضم الخ وان احتمل ان تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من اصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بأن الاعراب لفظى يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى ان وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور ان القائل بان الاعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بانه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقى شئ آخر وهو انه تقدم ان الضم وأخواته انواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن ان يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتسكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب

(كما قد خصص الفعل بأن ينجزما) أى بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله فى التسهيل واعلم ان الاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه بالحركات او السكون والاصل فى كل معرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك الاشارة بقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم اشار الى ما بقى وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين) نحو لم يقم * (تنبيه) * لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر)

وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جا أخو بنى عمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو واعلم أن النائب فى الاسم اما حرف واما حركة وفى الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فيبدأ بالاسماء الستة لانها اسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء) أى نيابة عن الحركات الثلاث (ما) اى الذى (من الاسما أصف) لك بعد (من ذا لك) أى من الذى اصفه لك (ذو ان صحبة أبانا) أى اظهر لاذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها البناء عند طيئ (والفم حيث الميم منه بانا) أى انفصل فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات أعنى

فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) اى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى ان كل واحد من غير ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جا اخو بنى عمر) يقصر جا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعا وغير بفتح فكسر ابو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذا يحذو اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله او مجرور وبد لامن اسم الاشارة ومتعلق الظرف محذوف اى واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف اى احذ هذا الحذو (قوله والمجموع على حده) أى حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ والاولى الواو قاله شيخنا اى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ماذكر ينوب الخ والواو توهم انه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول لمحذوف اى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح ان يكون مفعولا لاجله لتنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد احدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل ال للجنس (قوله ما من الاسما أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير واضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المرادبها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لابانا لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى او الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لابانا فقد ولى ان الفعل لظاهر تقديرا (قوله لاذو الموصولة) احترز عما تبع ان الكلام فى المعرب وهى مبنية دفع التوهم المبتدى الذى لا يعرف انها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى

اعنى التركيب واعترض كلامه بانه يوهم ان الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يبدل من واو وميم وقد يقال لانسلم أن الاصل الواو قال الناظم الصحيح ان للفم أربع مواد ف م ى ف م و ف م م ف و ه كذا فى الرودانى و بأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا والمعرب هو فولٌ وهو غير الفم ينقص الميم فنى عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بان المراد بالفم المضاف المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال بعم ما معه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل الحركات المقدرة فى لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) اى حين اذ لم ينفصل منه الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام فى شرحه على الشذور ما نصه الفم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر فى التسهيل على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشارح وهى اعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا ضمت الى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة فما نقله البعض وسكت عليه من انها عشرون وان شيخ الاسلام ذكرها فى شرحه على الشذور لا أصل له و بقى لغات ثلاث نقلها الدماميني وغيره وهى فاه وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أى اعرابه بالحركات مقدرة على الالف كما فى فتى (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل مما اصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك والحم أقارب الزوج وقد يطلق على اقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك (قوله عن اسماء الاجناس) كان ينبغى حذف اسماء لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك اى شيئك ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا يكنى أى بدلا عن اسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان او غيره (قوله وله ذا ثنى به) أى لكونه متعين الاعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم (قوله أحسن) أى اكثر استعمالا ليس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا لفلان ليخرج الناس معه فى القتال الى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة أى قولوا له عض على هن ابيك أى على ذكر ابيك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده اى تمسك بذكر ابيك الذى انتسبت اليه عساه أن ينقمع فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله اى تمسك بذكر ابيك الذى انتسبت اليه الخ يحتمل أيضا ان معنى عض على هن ابيك عض على ذكر ابيك حيث لم يلتمن

الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه وفصحاهن فتح فائه منقوصا و (أب) و (أخ) و (حم كذلك) مما أصف (وهن) وهى كلمة يكنى بها عن أسماء الاجناس وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وهذا الاعراب متعين فى الاول منها وهو ذو وله ذا بدأ به وفى الثانى منها وهو الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير متعين فى الثلاثة التى تليها وهى أب واخ وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها (والنقص فى هذا الاخير) وهو هن (أحسن) من الاتمام وهو الاعراب بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهى النون وفى الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن ابيه ولا تكنوا ولقلة الاتمام فى هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفى اب وتاليه) وهما أخ وحم (يندر) أى يقل النقص ومنه قوله

يعضدك على الباطل من اخوتك * (فائدة) * قال بس الحديث المذكور فى الجامع الصغير عن الامام احمد والنسائى لكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير فى النهاية على ما فى الشرح اه (قوله فما ظلم) أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف ايذانا بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذ لم يشابه أباه (قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز الامرين وان كان الافصح فى الثلاث الى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير اليه الافراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى ان عدة الشهور الآية ذكره السيوطى فى كتابه المسمى بالشماريخ فى علم التاريخ فما فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغى (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفى أب وتاليه يندر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى الندرة التى هى قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضيل شاذ لانه امامن شهر المبنى للمجهول أو اشهر الزائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان المتن لم يصرح بالاكثرية وكأن الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفا (قوله أكثر وأشهر الخ) مقتضاه ان النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن الا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام فلا تنافى كثرته فى نفسه (قوله ان أباها الخ) الشاهد فى الثالث صراحة وفى الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير الى الجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل أو غاية الجد فى النسب وغاية الجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية للاشباع لا للتثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من أنه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه قال فى التصريح قيل أول من قاله عمرو بن العاصى حين حمله معاوية على مبارزته على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فاعرض عنه على رضى الله تعالى عنهم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وان فى هن لغتين) زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون (قوله وزاد فى التسهيل الخ) ذكر الرودانى أنه يجوز فى الاب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاول فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذواتا وقيل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلان يائى اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر

كسرة

مبتدا واشهر خبره ومن نقصهن متعلق باشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه والمراد ان استعمال اب وأخ وحم مقصورة أى بالالف مطلقا اكثر وأشهر من استعمالها منقوصة اى محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله

ان اباها وأبا اباها

قد بلغا فى المجد غايتاها

وفى المثل مكره اخاك لا بطل وحاصل ما ذكره ان فى أب واخ وحم ثلاث لغات اشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية ان تكون بالالف مطلقا والثالثة ان تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان فى هن لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد فى التسهيل فى اب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى اخ التشديد وأخوا باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حمو كقرو وحما كقرء وحم كخط فيكون فيه ست لغات * (تنبيه) * مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل

كسرة فقلبت ياء فان قلت لاوجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت يقدر ذهاب فتحهما الاصلى وفتح الواو بفتحة الاعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كالتى الرفع والجر على قياس ماسيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى ولك أن لاتتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بمثبت وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى لاترد عينه الى سكونها فاله يس أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا مع وجود (قوله ولامها واو) انظر مادليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام أخواته غير فولك واو فأجرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ماعينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ماتقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بمثبت ولا يرد جمعه على أفعال لان ماعلى فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لاتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ماتقدم (قوله لامها) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لامقتضى لقلب اللام ألفا الا تحركها مع انفتاح ماقبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أى لان ماعلى فعل الصحيح العين الساكنها لايجمع على افعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم * لفعل اسما صح عينا أفعل * لكن هذا لاينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه ان ماعلى فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على أفعال وافعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء ويوقف شيخنا فى سماعه (قوله فبه يستدل) أى لابماذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما عملت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضفن) أى ولو نية فى فانصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * اى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوانى عن سم انه لايقاس على ذلك عند المصنف ايضا غير فامن فو وفى وبقية الاسماء الستة واورد عليه ان هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف الى ماهو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ماعداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه مافيه ولايرد على اشتراط الاضافة لاأب لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجر ارما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بان اللام اقرب وبأن الجار لايعلق فيكون مستثنى من

آن وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذوو وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وقولك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء واب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء من الحماية لان أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى ان وزن اب وأخ وحم فعل بالاسكان ورد بسماع قصرها وبجمعها على افعال وأما هن فاستدل الشارح على ان أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن ايازبأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة فى الواحد وقد حكى بعضهم فى جمعه اهناء فبه يستدل على ان

وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (ان يضفن

عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرارلا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فاعملنا لا فيه ولم تكررها أقول بقى ان يقال لم اعربنا لا الا بالحرف مع اضافته فى الحقيقة الى الياء وعدم اضافته اصلا فى الظاهر والقاطع للاشكال من اصله ماذكره بعضهم من حمل ماذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتى بسط ذلك فى باب لا (قوله لا لاليا) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لاى اسم لا لاليا ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة اصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ماهن عليه الخ) اشار به الى دفع اعتراض على المصنف فى سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع انه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه اعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله انواع غير الياء) أى انواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) اى تلك الاسماء أى القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد ان ذو والفم بالميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لى انه ليس بقيد بالنسبة الى اب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فقط ولا يرد عليه قوله

* خالط من سلمى خياشيم وفا * لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة اى خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا ان من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس فى الفم بالميم بل ليس فى ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وماذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهى الواو والميم) وجه التعويض ان الاضافة اذا زالت يأتى التنوين فيدخل على واو هى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها التبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أى على قلة اجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله وهو صحيح) اى الحوت المذكور قبل وجملة وفى البحر فيه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أى تغير رائحته بعد الزوال ومعنى اطيبته عند الله أحقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبته بيوم القيامة على المعتمد وذكره فى رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فى أبى وأخى وحمى وهنى بلا رد للامها المحذوفة كما هو الشائع او منع من ظهورها سكون ماقبل الياء للادغام فى الاربعة برد لامها وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وفى فيجب قلب عين فى ياء وادغامها فى ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ماوضع لمعنى كلى معرفا او منكرا واراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أبتدو ولا تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا

لا لاليا) مع ماهن عليه من الافراد والتكبير (كما أخوا يلذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء تعقرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر او مضمر والظاهر اما معرفة او نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء اب ورأيت اخا ومررت بحم وكلها تفرد الا ذو فانها ملازمة للاضافة واذا افردت فلك عوض من عينه وهى الواو والميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله

يصبح ظمآن وفى البحر فمه
ولا يختص بالضرورة خلافا لابى على فى قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا لاليا اذا أضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء الا ذو فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة

وما خالف ذلك فهو نادر ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابها وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة ويكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة واعلم ان ما ذكره الناظم من ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي ٧٩ وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام ابو زيد فأصله ابو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت ابا زيد فأصله ابو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بأبي زيد فأصله بأبو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل ان هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في اعراب هذه الاسماء وهما أقواها

*(تنبيه) *انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حدهما وذلك انهم أرادوا ان يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف

يقال انت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم في نحو أنا الله ذو بكة والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي ان اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي يس انه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله او مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون او الياء والنون ان أريد بهما من يعقل او بالالف والتاء ان اريد بهما ما لا يعقل كأن يقال أبوات واخوات وقد سمع جمع أب واخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بالميم ايضا (قوله وابعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) ان قلت لم اتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصا ورحا قلت الفرق ان للاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بان ما قبل الآخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ان له اباشيخا كبيرا فقد سرق اخ له بخلاف الظاهر ومن المقرر ان الشيء اذا لزم شيأ من باب أجري جميع الباب على وتيرته فلا يرد قولك ذو مال (قوله ثم انقلبت الواو الفا) اي لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه ان حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة الفا لما سيأتي في محله من انه يشترط اصالة الفتح واجيب بان حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة اخرى للاتباع أمر تقديري او تكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصالة ونابت عنها واتحدت معها نوعا اعطيت حكمها افاده الدماميني (قوله وذكر في التسهيل ان هذا المذهب أصح) اي لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ظاهرة او مقدرة فمتى امكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه في الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ما ذكر يتوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني عشر مذهبا ساقها السيوطي في همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله في السؤال الثاني وانما اختيرت هذه الاسماء ان يقول هنا انما اعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك لبعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح ان يقال المنظور اليه في السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهي كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهي كونها هذه الاسماء

بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقي) فالم لكونه اقارب الزوج او الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والقم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتي شروط المثنى (قوله والمثنى) اى اصطلاحا اما لغة فهو والمعطوف كثيرا (قوله اسم) اى معرب بدليل ان الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف انقما (قوله ناب عن اثنين) اى اسمين اثنين اعم من أن يكونا مذكرين او مؤنثين مفردين كالزيدين او جمعي تكسير كالجمالين أو اسمي جمع كالركبين او اسمي جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة لان معنى الفعل غير معتبر في التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل في الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله في الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذي يجوز تثنية المشترك مرادا بهما معنياه المختلفان وجمعه كذلك عندا من اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه نحو عندي عينان منقودة ومورودة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عند ذلك معللا ذلك بان الاصل في التثنية والجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصارا فاذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياسا قال في شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنييه أي واللفظ في حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب (قوله اغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد و زيد مثلا في غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفضل ظاهر نحو جاء رجل طويل و رجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا ابن محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي وال في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففي كتاب العسكري لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد و زيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا في الدماميني وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندي انه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس من المانع جواز جاء الزيدان في جاء زيد فزيد أو فعمرو ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فعليك بالانصاف وأل في المعطوف ايضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد ان التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان اى ماش ولما دل على اكثر كصنوان جمع صنو ولما أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس كحلبة الحداد أو علم كالبحرين لمكان وجعله اتفاقا في الوزن قيدا أول انه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول مخرجا لما مر (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا في مسئلتين قولهم

للفرق بينهما وبين المفرد
فأعربوا بعض المفردات بها
لتأنسها بالطبع فاذا انتقل
الاعراب بها الى المثنى
والجموع لم ينفرد منه لسابق
الالفة وانما اختيرت هذه
الاسماء لانها اشبه المثنى
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها
لا تستعمل كذلك الا
مضافة والمضاف مع
المضاف اليه اثنان وأما
معنى فلاستلزام كل واحد
منها آخر فالاب يستلزم ابنا
والاخ يستلزم اخا وكذا
البواقي وانما اختيرت
هذه الاحرف لما بينها وبين
الحركات الثلاث من
المناسبة الظاهرة (بالالف
ارفع المثنى) نيابة عن
الضمة والمثنى اسم ناب
عن اثنين اتفاقا في الوزن
والحروف بزيادة اغنت
عن العاطف والمعطوف
فاسم ناب عن اثنين يشمل
المثنى الحقيقي كالزيدين
وغيره كالقمرين واثنين
واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ
الموضوعة للاثنين

ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن امثلة المسئلة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين فى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بأن المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالى وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اه أقول عد فى آخر المغنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث *(فائدة)* أذكرنى ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرتنى * ليالى وصلها بالرقتين
كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدمامينى هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وأن قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه اه أى لان معنى رأيت بعينها الخ انى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لانى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى قال الصلاح الصفدى وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين وذهب بعضهم الى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهما لم يوضعا لاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الرودانى (قوله فخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز الى أنه الذى يسلم قال الدمامينى يغلب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدمامينى نقله الشمنى عن التفتازانى ثم نقل الدمامينى عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثانى نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لان المثال الذى ذكر مخارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن ايضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا اى خرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كات وثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم أنه كان ينبغى

كزوج وشفع فخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمرو وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمرو وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كات ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت وأما قوله

للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة نظر وجهها أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للمقايسة وانه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفردها الا يهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفردها فتأمل واعلم أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه *(فائدة)* قال في التصريح ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثنى غيره ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم متان ومتين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف اليهما ذوا أو ذوات او يجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معدى كربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان وأما العلم الاضافي فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا وبهذا لا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى معنياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقدم أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر السابع أن لا يستغني عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان لا سوآن اى قياسا فلا ينافي أنه شذ سوآن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقدم بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب التقييدي العلم كالمزجي وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد وعريب وديار لافادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب اى مع من فلا يعتد به

فى كلتا رجليها سلامى واحده فانما أراد كلتا فحذف الالف للضرورة فهذه الخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه وليست

منه (وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا) الالف للاطلاق اى وارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه

اذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العينى (قوله وكلا) هذا شروع فى ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قبل بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالالف فيهما غير محتملة لما تحمل فكيف تكون اعرابا أجيب بان الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غيرهما على شئ كما فى الاسماء الستة وبعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر (قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة الدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر فى وصل العائد الى كلا مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه نحو زيد وعمرو هما كالا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام شيخنا (قوله اى وارفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثنى وان مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) اى حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) اى سواء أضيفا الى مضمر أو ظاهر (قوله عمدت) اى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جدبنا المسير مجازعقلى والاصل جد دنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) اى الى المعرف الذى يدل على اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله كلاهما) اى الفرسين وقوله جد الجرى مجازعقلى والاصل جد فى الجرى وقوله قد أقلعا اى كفا عن الجرى وقوله رابى اى منتفخ والشاهد فى أقلعا ورابى (قوله وبه جاء القرآن) اى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلتا قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما تو كيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشئ الى

مضافا الى ذلك المضمر حالا على المثنى الحقيقى و (كلتا كذلك) اى ككلا فى ذلك تقول جاءنى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فان أضيفا الى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الالف رفعا ونصبا وجرا وبعضهم يعربهما اعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا وبعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
فى حين جد بنا المسير كلانا

(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

الا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن قال تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية أجريا فى اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص اجراؤهما مجرى المثنى

بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة (اثنان واثنتان) بالمثلثة اسمان

نفسه لافرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندي ويؤيده تصريح بعضهم كما في الرودانى بجوازنا كما اذا أريد بالاثنين امرآن غير المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما ما نقله في التصريح عن الموضح في شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) اى من الاسماء الدالة وضعا على اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان اى في الرفع بالالف أفاده في النسكت (قوله مطلقا) اى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان اى شهادة اثنين ليصح الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثنتا كم (قوله وتخلف الياء) اى تقوم مقامها في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل مرفوعا (قوله في هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها تأكيدا للمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكر وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى في البيان ولافادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما في نكت السيوطى فقوله قد ألف في معنى التعليل (قوله للضرورة) فيه ان قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه ان مجئ المصدر حالا وان كان كثيرا مقصورا على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما في آتيك طلوع الشمس (قوله اى مجرورة ومنصوبة) لم يقل اى مجرورا ومنصوبا مع ان المجرور ربى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا لمجردا كتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) اى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) انما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا) في معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) اى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا في الدماميني وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله لهما) اى عض وتيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذان مبتدا وساحران خبره مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتداء اى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبران واعترض بان حذف ضمير الشان شاذا لامع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل

مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثنتان في لغة تميم (وتخلف الياء) هذه الالفاظ (جميعها) اى المثنى وما ألحق به (الالف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف) الياء فاعل تخلف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور ربى اى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ما قبل الياء الاشعار بأنها خلف عن الالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها

(تنبيهان) الاول في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحرث بن كعب وقبائل أخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر

فاطرق اطراق الشجاع ولو رأى ... مساغا لنابيه الشجاع لصمما

وجعل منه ان هذان لساحران ولا وجه له الثاني لو سمى بالمثنى ففي اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقد مر في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها

يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشأن تمكين
مايعقبه فى ذهن السامع لانه موضوع لمبهم يفسره مابعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما
بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف
المبتدا ينافى التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه وأجيب عن
هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدا ولان
المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى
نحو مررت بزيد وجاءنى أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحباى أنفسهما وبالنصب
على تقدير أعنيهما انفسهما قاله الدماميني وقيل هذان مبنى لتضمنه معنى الاشارة كفرده
وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لان الاصل فى المبنى أن لا تختلف صيغه لاختلاف
العامل مع أن فيه مناسبة للالف ساجوان وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية
(قوله ومنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيابين) تثنية اشهياب وهى
السنة الجدبة التى لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) اى ظاهرة كما فى الزيدون أو مقدرة كما فى صالحو
القوم أو منقلبة الى الياء كما فى مسلمى على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور
متنازعا فيه لاجرر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل
المعطوف عليه للفصل به بل يقدر لمعمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب
التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما فى كلام البعض وعلى هذا
القول فالذى أعملناه هو الثانى اذ لو كان الاول لوجب الاضمار فى الثانى بلا حذف للضمير
وقصرا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة)
يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا اى نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون
قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة اى ونيابة عن الفتحة مفعولا
لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله سالم)
تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الاخير وأضمر فى الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع
من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير
سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله
الرودانى وغيره وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير
جمع هذا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وانما يقال ايهام المصنف بهذا
الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما يجب فيه
المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) اى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل
نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهم ما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمر وعلين لمؤنثين
فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثانى لان
السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد
عن الشنوانى (قوله لسلامة بناء واحده) اى بنيته اى لغير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو
قاضون ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى

كاشهيابين ليجز اعرابه
بالحركات (وارفع بواو) نيابة
عن الضمة (وبيا اجرر وانصب)
نيابة عن الكسرة والفتحة
(سالم جمع عامر و) جمع
(مذنب) وهما عامرون
ومذنبون ويسمى هذا الجمع
جمع المذكر السالم لسلامة
بناء واحده ويقال له جمع
السلامة لمذكر والجمع على
حد المثنى لان كلا منهما
يعرب بحرف علة بعد نون
تسقط للاضافة وأشار بقوله
(وشبه ذين) الى أن الذى
يجمع هذا الجمع اسم وصفة
فالاسم ما كان كعامر

الفعل بجامع الدلالة على الجميعة وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلي (قوله علما) اى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدي نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة في أصله لانه أفعل تفضيل أصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجميعة واشتراط عدمها المصرح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجميعة بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين اى المهيئة لقبول الجميعة وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين يحل لغز الدماميني المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) اى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزي والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه في الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لي ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة اى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحرر اه أقول في الدماميني على التسهيل ان ادخال المثنى في هذا الحكم سهو وانه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) مالم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفر وا وقوعها حشوا في التثنية لانه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لاطلاق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أو لا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع اى الواو في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) اى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيبون (قوله أو الاسنادي) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي باحد هذين المركبين قيل

علما المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كارض علم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة أو التركيب المزجي كمعد يكرب وأجازه بعضهم أو الاسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الاعراب بحرفين

كالزيدين أو الزيدين علما والصفة ما كان كذلك صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل أسودين وأحمرينا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح

(تنبيهات) الاول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثاني يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثي المعوض منه فانه تاء التأنيث نحو عدة أو من لامه نحو ثبة فانه يجوز جمعه هذا الجمع * الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون * الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه
والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه

ذوا كذا وذو وكذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافي لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوزا الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الرودانى لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله الا واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) اى ان أعربا اعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعربا بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى وانا الموسعون فنحن الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس. قال الدماميني معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) اى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التي لا دنى ملابسة اى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكبر لكبيرة الذكور وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كعيمان اما ويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول الموضح قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) اى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب ضرب اى نبت وتضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع

والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخاص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها في اللفظ بما النافية انتهى عيني بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشاب (٢) فلا يكون قسيما له ودفعه الدماميني بتقدير صفة للشيب اى والشيب غير العانسين (قوله وبه عشرونا الخ) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع اسما جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين وجموع سمي بها كعلبين وجموع تكسير كأرضين وسنين (قوله وبابه) اى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) أفرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) اى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشري والرودانى (قوله وعشرين) اى وانطلاق عشرين (قوله وهو) اى اللازم باطل اى فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) اى غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به في قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقي لا ملحق كذا قالوا وفي فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقا فالفارق الداعي الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثاني ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الرودانى ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) اى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة في الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا لعالم) اى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ماسوى الله) اى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثاني اطلاقه على كل صنف من اصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلي لا أغلبي وانه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن في الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين الشمول وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثاني في كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وأنصف (قوله أو يكون جمعا له) اى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون عن خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته اندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثاني مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف

(٢) قوله صادق على الشاب صوابه الاشيب اه مصححه

(وبه) اى وبالجمع السالم (المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) في الاعراب بالحرفين وليس بجمع والالزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا الاهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لانه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به ايضا (عالمون) لانه اما ان لا يكون جمعا لعالم لانه أخص منه اذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ماسوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع

فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الاعم الجمع فاذكر شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا بجعله على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على اى عالم كان وصدق الجمع على اى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى والا لزم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات اى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى و يكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) اى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جمع على كسكيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم لاعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كلا ان كتاب الابرار لفى عليين اى محل كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف اى كتابة أعمال الابرار (قوله وأرضون) مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف اى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة (قوله شذ قياسا) اى لا استعمالا اما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم واما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا من حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالمين واهلين مستويان فى الشذوذ وان أرضين وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة شامل لعالمين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسما لاعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل (قوله بدليل أريضة) وبدليل ياعبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) اى مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير ولكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى اخذ

لغير علم ولا صفة والحق به (عليون) لانه ليس بجمع وانما هو اسم لاعلى الجنة (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذ) قياسا لانه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (السنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء التأنيث

ولم تكسر فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين ثبة وثبين وقوله وقالين قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال

المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو اوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) اى تكسيرا تعرب معه بالحركات والاسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو أو الياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو ايضا به التبس المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) اى كثر وشاع استعمالا فلا ينافي قوله آنفا شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا النبون أصالة كل منهما بدليل (قوله لقولهم في الجمع الخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على ثبوته في الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف في المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفي الفعل سانيت) اى والفعل المسند الى التاء ردّ الاشياء الى اصولها (قوله واصل سانيت) جواب عما يقال ماذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الياء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما يأتي وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) اى كالاعضاء في التفرقة فقوله اى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله اى مفرقا) اى مفرقا فيه اى مفرقة أقوالهم في شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف اذ لو كان مشدد القابت واو ويا مجاورتها متطرفة ثلاثة احرف فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثاني عضو بفتح فسكون وقوله اى فرقته تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا اقاويلهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء اى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من قال اساطير الاولين (قوله او عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يدعي أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في التصريح عزى فلامه يا (قوله وهي الجماعة) اى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي ايضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان احسن (قوله وشذاضون) بكسر الهمزة اى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن احرين ايضا جمع حرة وأن اصل حرة احرة حذفت همزته وأن هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا اى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا في نحو عدة الخ) اصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعدو وزن وورق وولد ووحش بكسر الواو وفي الكل

عزين واصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاورت متطرفة ثلاثة أحرف واصل عضة عضوة من العضو واحد الاعضاء اى ان الكفار جعلوا القرآن اعضاء اى مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية اى فرقته تفرقة قال ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى اى بالمفرق لانهم فرقوا اقاويلهم فيه او عضه من العضه وهو البهتان والعضه ايضا السحر في لغة قريش قال الشاعر أعوذ بربي من النافثا ت في عقد العاضه العضه واصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو واصل ارة وهي موضع المناراري واصل ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت اى جمعت والاول اقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات اكثر وواو واصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذاضون جمع اضاة كقناة وهي الغدير واحرون جمع حرة واحرة والاحرة فاعتقلت والحرة الارض ذات الحجارة السود واوزون جمع اوزة وهي البطة ولا في نحو عدة ووزنة لان المحذوف الهاء وشذ قولهم في جمع رقة

فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) اى المساوى فى السن (قوله لعدم التعويض) اى من لامهما المحذوفة واصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اه تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذابون واخون) اى وهنون وسنون وذودون وقون على القول بسماع الكل كما مر قال الدماميني فى نحو ابون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل ابوون اى بردا اللام ثم أتبعوا كما اتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى أنهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم واخت) اصل الاول سمو بكسر السين او ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين واصل اخت اخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لاهاؤه وكذا اصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل به ما مر وقيل اصل الكلمتين بقضتين كذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الرودانى هى أن اصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى اصولها اذا أرادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراوة لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون اوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما السكونه اسكونه حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا اريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذى بنون وابون واخون وهنون وذودون اه اى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو وحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فقلبت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودانى لو قيل اصله شوهة كرقبة لكان اقرب مسافة لان اعلالا واحدا اولى من اعلالين ولكان كشفة اذا اصله شفهة اه وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الرودانى فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) اصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة (قوله وأظب) اصله أظبو كأرجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) اى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون فى حرة او يقال الكلام فى المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله

وهى الفضة ولدون فى جمع لدة وهى الترب وحشون فى جمع حشة وهى الارض الموحشة ولا فى نحو يدودم لعدم التعويض وشذابون واخون ولا فى نحو اسم وأخت لان المعوض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم ولا فى نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين *(تنبيه)* ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الافصح

لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها الغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء اولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت او فتحت فى مفرد اشهر من ضمها وساغا ان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح واما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اه وهى ليست نصا فى اكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال ان حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط فتى نقل اليعمورى عن شرح التوضيح اكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا ان يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عند ى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مئين) قضيته انه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث يا كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا او صفة لمحذوف اى ورودا مثل ورود حين اى فى الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما فى التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل عال المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه ان من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقى فى باب سنين لغتان اخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع احدهما ان يلزم الواو وفتح النون والظاهر ان اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما ان يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعانى) اى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنين كسنى يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله اى مجىء) لو قال اى ورودا لكان احسن لانه المتقدم ضمنا فى قوله يرد الا ان يقال اشار بذلك الى ان الورود بمعنى المجىء وقوله الجمع بمعنى جمع سنة وبابه واضافة مجىء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء لمثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى حل الشارح لانها انما تكون اذا اريد بالجمع فى قوله اى مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسى (قوله عرندس) اى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى المجى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الاديم والخشب والبرد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف لوالاه وابقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) اى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة او بفتحها على أنها مع معمولها فى تأويل

(ومثل حين قد يرد ذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعانى من نجد فان سنينه لعين بنا شيبا وشيبننا مردا وفى الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين (وهو) اى مجىء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله

رب مجى عرندس ذى طلال لا يزالون ضاربين القبابا

وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين والصحيح انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع (تنبيهان) * الاول قد عرفت أن اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة

وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل ولانهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض

مبتدا والخبر محذوف اى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور ومن اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد اعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى ان سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو اعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه ان سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفى هذا دور فافهم (قوله لزم ان يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفرديهما وبأن هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبأن من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون ونحوهما فلو اعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بان ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) اى وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ باسقاط لما وهى ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) اى خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) اى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة وقوله أخف منها اى اخف من وجودها لغة وهى صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة اى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله فلان حروف الاعراب) اى فى الاسم فلا يرد النون فى الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) اى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع (قوله فى نحو رأيت زيدك) اى من كل مثنى او مجموع اضيف سواء كان مع الالف فى حال النصب او مع الواو فى حال الرفع لا الياء فتميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض او الياء سهو (قوله بقى الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقى الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه ان المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه ان لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع اللالتباس ولو اعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه ان انما احقق لين لالتباس فيهما بأن يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون احدهما الواو رفعا للالتباس على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولابد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لائق لكن هذا يؤدى الى ان المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر فتامل (قوله اسما) حال من الضمير فى بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) اى اعراب فضلة او التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية لمناسبة اى ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه

لجعل اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة واما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلان حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابهما بها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت زيدك ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما واعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما فى نحو اضربا وحرفا فى نحو ضربا أخواك واعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسما فى نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين

* الثانى ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجى قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى أن اعرابهما

البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف فى المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق او مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للعمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط فى الخبر *(فائدة)* تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلى ما ان أنتما الصاد قاهوى * اذا خفقا فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير مجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن ومأهم بضار به من احد كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني وفى المغنى يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو اذا قدرا الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط اعرابهما فى باب لا (قوله فافتح) اى ضما ما قبل الواو ولو تقديرا فى نحو وانتم الاعلون اذ اصله الاعلوون وكسرا ما قبل الياء ولو تقديرا فى نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ اصله المصطفيين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) اى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف الف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) اى مع الياء قال فى التصريح ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) اى لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) اى بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وارادبهم الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا (قوله حدا الاربعين) استشهد به هنا على ان كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرح به وان زعم البعض خلافه ويمكن ان يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصوبة بالنون وان كان الملحق المنصوب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) اى بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوى قطعا فما حكاه البعض من انه لا لغوى ولا منطقى غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء

الساكنين

بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به الحق) فى اعرابه (فافتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال فى شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به فى شرح الكافية وعما وردمنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه
وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله * وقد جاوزت حدا الاربعين (ونون ما ثنى والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذاك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الاصل فى التقاء الساكنين وفتحوه قليلا تشبيها بنون التثنية (فائدة) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله

الساكنين اذا كان الاول حرف لين ان يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بان محل الحذف مالم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة انها عوض عما هو ساكن وهو التنوين وانها زائدة والزائد ينبغي فيه التخفيف والساكن اخف (قوله على احوذيين) تثنية احوذي وهو خفيف المشي حاذقه واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة والضمير في استقلت اي ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هي الا لمحة اي فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله اعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر او بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى في قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفي قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء وقال الدماميني في قوله ومنخرين بالياء دلالة على ان اصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء ويفتحهما وبضمهما وظبيان اسم رجل علم ماصوبه العيني رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني وعلى ماقاله العيني فانظر هل المراد اشبهها منخري ظبيان في الكبر او اشبها نفس الرجل في العظم او القبح (قوله ارقني) اي اسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد او قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم افصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره ان النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا ان يقال المراد انها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع ال مع ان المعوض عنه لا يثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) اي الظاهر او المقدر كما في الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الاضافة الخ) حاصله انه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع ال كما ثبتت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله نظرا الى التعويض بها عن الحركة ايضا) لا وجه لقوله ايضا لان المنظور اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا ان يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره لناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) اي وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وهكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم

على أحوذيين استقلت عشية
فما هي الا لمحة وتغيب

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيرافي كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ظبيانا

وحكى الشيباني ضمها مع الالف كقول بعض العرب هما خليلان وقوله

يا أبتا أرقني القذان
فالنوم لا تألفه العينان

(تنبيه) قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلا موسى وعيسى ومررت بيني كرام ودفع توهم الافراد

لا فراد) اورد عليه انه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ واجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم واقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على انه مثنى حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمثنى فى اول التنبيه هو وما الحق به (قوله طلبا للفرق) اى بين نونى المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه الاصل فى التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وان خصوص فتحها الطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) اى مر ان علة الفتح طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم ان هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مر على انه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لما مر فى لغة اكلونى البراغيث (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله ما ناب فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والاول اكثر) لانه افراد ثلاثة انواع هى المثنى والمجموع على حده والجمع بالالف والتاء واما الثانى فافراد نوع واحد هو ـ لا ينصرف (قوله وما) اى جمع وقوله قد جمعا اى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل ان اوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالة النصب والجر بالكسر مع ان المعرب به الجمع ان اوقعت ما على مفرد واعلم ان الجمع بالف والتاء يطرد فى خمسة انواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه الف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغرا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغيرذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وسجلات وحمامات وثنيات وشمالات وامهات ويستثنى من الاول خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء امراة امة وشاة وشفة وقلة زاد الرودانى وامة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة على اموات واماءات ومن الثانى فعلاء افعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا افعل له كحمراء ورقاء فقال ابن مالك يجمع بالف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب سرام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله

فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل فى التقاء الساكنين لانه قبل الجمع طلبا للخواف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وقد مر ذلك وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين * ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء أخذ فى بيان ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شامل لما جمع بالف وتاء ولما لا ينصرف وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر فقال (وما

بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على مامر والمقصور اذا لم تدخل عليه ال ولم يضف ولم يوقف عليه ينوّن فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهي احق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) اشار بقوله بسبب الى ان الباء سببية وبقوله ملابسته الى ان في عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغني عما اطال به البهوتي هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغني عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله في الجر) انما ذكره مع انه جاء على الاصل والكلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهي بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه اما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر في وقت واحد (قوله يجري على سنن اصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت تحملها ثم لغرض فقدها هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة اي في جمع المذكر السالم لو اعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) اي حذفت لامه اولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الاشياء الى اصولها وجبرا لحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) اي بفتح التاء وهو جمع لغة اصلها لغوة او لغي حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) اجيب عمن عبر به بأنه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وسراديقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما في القاموس (قوله نحو بنات واخوات) لم ترد اللام في بنات وردت في اخوات حملا للكل على جمع مذكره وهو ابناء واخوة لعدم الرد في ابناء والرد في اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام في ابناء ايضا كنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما في كساء الا ان يقال لما غيرت عن اصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا اولات) اي مثل ما جمع بألف وتاء في اعرابه السابق اولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى ان المقصود لفظ اولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة او اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ او الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما سنذكره عن شيخنا وبهذا يعرف ما في كلام البعض واصل اولات الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعلات قاله في التصريح قال الرودا في فيه انه يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا

بتا والف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع اي ما كان جمعه بسبب ملابسته للالف والتاء اي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يكسر في الجر وفي النصب معا) كسر اعراب خلافا للاخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا القول ما لم يرد اليه المحذوف فان رد اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات * (تنبيه) * انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه المذكر كحمامات وسراديقات وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (كذا اولات) وهو اسم جمع

حقيقة الاطلاق به وهو خلاف المفروض فالصواب ان وزنه فعلات بالاحذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما ان يكون جمعا يدفعه انا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهما فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظير اولى في المذكر الا أن اولى مختص بالعاقلين بخلاف اولات (قوله وان كن) اصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتي ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذي اسما) اى علما المذكر او مؤنث كما في شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما في اللغتين الاخيرتين اذا سمي به مؤنث فان سمي به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظي لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتي (قوله كاذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله ايضا) اى كما قبل في اولات كذا قيل ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع ان حمله على هذا المعنى يؤدي الى عدم فائدة له والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قبل فيه غيره هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) اراد القبول القياسي لانه انما يتكلم في الاصول القياسية اه يس (قوله على اللغة الفصحى) المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادي انما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية اى اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اه اى وتنوين المقابلة يجامع حالتي منع الصرف (قوله من يمنعه التنوين) اى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه لتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة اى مراعاة للحالة الاصلية ففي هذه اللغة مراعاة الحالتين ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة لا في حال الجر وان ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح (قوله منهم من يجعله كارطاة) والمراعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوي موجود ايضا (قوله تنورتها) اى نظرت بقلبي لا بعيني الى نارها الشديدة شوقي اليها وجلة واهلها يثرب حالية وكذا جملة ادنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم من نزلها من العمالق وقد ورد النهي عن تسميتها يثرب لانه من التثريب وهو الحرج واما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن قاله من المنافقين وادنى دارها مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا اى نظر ادنى دارها او الخبر اى ذو نظر عالى والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف بنظري نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) اى في الشرح اى وتقدم حكم اعراب المسمى بجمع بالف وتاء في المتن واورد عليه انه تقدم في المتن حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال علون ومقتضى كلام الشارح انه لم يتقدم والجواب أن مراده انه لم يتقدم بنائيا وجهه بل بوجه

لا واحد له من لفظه يعرب هذا الاعراب الخ اقاله بالجمع المذكور قال تعالى وان كن أولات حمل (والذي اسما قد جعل) من هذا الجمع (كاذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة اصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع (فيه ذا) الاعراب (أيضا قبل) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كارطاة علما فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله تنورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالى والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين * (تنبيه) * قد تقدم بيان حكم اعراب المنسوب اذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة اوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به والثاني أن يكون

واحد وهو اعرابه كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود اهل النار وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون (قوله منونة) اى ان لم يكن اعجميا فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والجملة ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالجمعة والتأنيث المعنوى افاده البعض وقد كتب الرودانى على قول المصرح فان كان اعجميا الخ مانصه هذا كلام ظاهرى فان ضمير كان عائد الى ما سمى به من الجمع وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحد منها بل هى اسماء مرتجلات لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع فى انواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدماميني فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين او علما كصفين ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل علتين من هذا النوع اه بيعض تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح بالى (قوله وشبه الجمعة) لان وجود الواو والنون فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو سمدون وصنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه الجمعة كما فى الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو ولا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من أنه يلزم تقدير الاعراب فى وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت فى الاصل أعنى فى حالة الجمعة قبل التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون الواو اخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل امر ناصبا مالا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة مايشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقانى على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على أنه معرب باعراب اصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقا والذى اسما قد جعل الخ فافهم (قوله وهو مافيه علتان) العلة اصطلاحا مايترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة فى الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل أو اراد بالعلة مايشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) اى فى اجتماع علتين فرعيتين احداهما لفظية والاخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك وهذا تعليل لقول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع لعلته وقد عادت فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضرورى وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) اى تناوبهما على معنى واحد وهو مطلق التمييز أعم من

كغسلين فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة والثالث أن يجرى مجرى عسربون فى لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع أن يجرى مجرى هرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه الجمعة والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافى وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز تسعة أحرف فان تجاوزها كان شبيها بين تعين الوجه الاول قاله فى التسهيل (وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (مالا ينصرف) وهو مافيه علتان من علل تسع كاحسن او واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتى فى بابه لانه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتناخيهما فى اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقود خلا وراقود دخل فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة

أن يكون نصا أو احتمالا وذلك أنك اذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندى راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وان تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما أن راقودا ان تؤن لم يجز خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما فى زكريا (قوله نحو فيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكساجد وصحراء تمثيل لذى العلتين وذى العلة (قوله مالم يضف الخ) اى مدة عدم الاضافة والردف لأل لان النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو مالم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة قاله سم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس (قوله فان اضيف) اى الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم او مقدر نحو ابدأ بذا من اول فى رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنوانى (قوله ضعف شبه الفعل) اى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة فى معناه وهى أل او الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما فى معناه التعريف اى فى الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة فى معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جر مالا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) فى بعض النسخ ما أنت فيكون فى البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف اول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف اى ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ او مفعول مطلق لمحذوف اى والتمثيل به بنى بناء والرفع خبر محذوف اى والتمثيل به بناء على الخ اى مبنى (قوله أن شمت الخ) يحتمل أن تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة اى نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق الجنون وجملة اعتاد أو لقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة فى المعنى كما فى كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير فى يضف ومابعده يرجع الى مالا ينصرف ومفهومه أنه اذا أضيف مالا ينصرف او تبع أل جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه فى هذا المفهوم مالا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لانه من دخول التنوين فيه قاله فى الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل او الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على أن الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) اى زالت منه علة اولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) اى بان كانت احدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله

فتصرف)

تحنوا بأحسن منها وهذا (مالم يضف أو يل بعد أل ردف) أى تبع فان أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجر بالكسرة نحو فى أحسن تقديم وأنتم عاكفون فى المساجد ولا فرق فى أل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو كالاعمى والاصم وقوله وما أنت باليقظان ناظره اذا نسبت بمن تهواه ذكر العواقب بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى والزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ومثل أل أم فى لغة طيئ كقوله أن شمت من تجد بريقا تألقا تشبيت بليل أم أرمد اعتاد أو قا

(تنبيهان) الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل* الثانى ظاهر كلامه أن مالا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه اذا زالت منه علة

فتصرف) اى ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل نحو يفعلان الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما فى الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت امامقدرة على الضمائر او على ماقبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثانى لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ماقبلها حشوا والاعراب لا يقع حشوا ولئن يعربها بحركات مقدرة على ماقبل الضمائر أن يقول ان سلم أن ماقبلها كالحشو لا يسلم ان الاعراب لا يكون على ماهو كالحشو بدليل أن البناء الذى هو نظير الاعراب يكون على ماهو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وايضا لو كانت اعرابا لاذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم فى الواو ونحو من قال وفى الياء نحو من يقنت وتبدل ألفا فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على أذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن يا هندون جوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية واذا لم تحذف جاز ألفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة فى غير ذلك

نحو أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

وفى الحديث والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران يظاهرا اى يتظاهرا ان فأدغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع انه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بأن كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ماهنا الى ماسيأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع أن فى العكس التأويل وقت الحاجة لاقبلها لبعد التأويل فى الثانى بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الاول ولا ينافى التأويل فى الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه اثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لا تكون الا اسما (قوله واو الجمع)

فتصرف نحو أحمد كمروان بقيت العلتان فلا تحذف بأحسنكم ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال (واجعل نحو يفعلان) أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النون رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع نحو يفعلان (و) نحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا

وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه الامثلة رفعها بثبات

المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على ما يفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما وحرفا الآن المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ما ذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين اى جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومرادهما اللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف فى الاولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما وحرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما وحرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث او الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقى التأنيث او مجازيه زاد العدد وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وما ماثلها فى اتصال الالف او الواو او الياء *(فائدة)* اذا قلت هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى او ياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن ابى العافية تليذ الاعلم وهو الراجح الذى ورديه السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدماميني (قوله بثبات النون) اى بثبوتها اى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعدانني ان أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى انها تضم أيضا قرئ شاذا الا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها نقله الرودانى (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كامر (قوله مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) اى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان اصلا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الاصل الاصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص (قوله وهذا) اى اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة اى وثبوت النون او حذفها دليل على ذلك المقدر اه دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) اى فى الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفوا) اى بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت

فالامثلة خمسة على اللغتين النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أى النون (للجزم والنصب منه) اى علامة نيابة عن السكون فى الاول وعن الفتحة فى الثانى (كلم تكونى لترومى مظلمه) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم فى الاول وهو لم وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود *(تنبيهان)* الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل *الثانى* اغا اثبت النون مع الناصب فى قوله تعالى الا أن يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واو ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفوا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان اعراب المعتل منهما

الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى ابواب الثلاثة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة اولا اووسطا او آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى اجوف وذا الثلاثة لانه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة احرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض افراده كاغزو ولم يغز ونقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه فى الحكاية على اربعة كدحوت والمعتل بالقاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) اى فى الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بانه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالقرا اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة اى التى هى الاصل واجيب بان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) اشار بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) اشار بزيادة الداعى الى انه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو الى انه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الاسماء ما آخره واو كاذكره فى معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربى آخره اصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو والطائية والاعجمى قال فى الهمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام السمندو اه وما واوه عارضة للطرف نحو ياغومر خم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله بعل) اى يغير آخره بالقلب اى دائما فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كما مر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) اى حذف يائه للتنوين وفيه أن الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله نخرج بالمعرب) ليخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا الى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى أن الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه ان الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلامىك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بان المثنى خارج باشتراط الكسرة يرد بان اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله

وبدأ بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) اى الاسم المعرب الذى حرف اعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمرتقى مكارما)

* (تنبيه) * انما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أولا ثم الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفى والثانى يعل آخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذى وبذكر الالف فى الاول المنقوص نحو المرتقى وبذكر اللينة الهموز نحو انملا وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخا لك ورجا الزيدان فى الاول ومررت باخيك وغلاميك وبذلك فى الثانى وباشتراط الكسرة قبل الياء

نحو ظبي وكرسي (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذي قد قصرا) اي سمي مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لانه

محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب (والثاني) وهو ما كان كالمرتقى (منقوص) سمي بذلك لنقص حذف لامه للتنوين أولانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر على الياء بخلفته نحو رأيت المرتقي ومرتقيا وأجيبوا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدع الداع الى كل قوم هاد فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كذا أيضا يجر) بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداع وانهم في كل واد وانما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لاتعذر الامكانهما قال جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضي
وقال الآخر

لعمرك ما تدري متى أنت جائي
ولكن أقصى مدة العمر عاجل

(تنبيه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضا قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره
وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

نحو ظبي وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير في قدرا العائد الى الاعراب او نائب فاعل قدرا وتأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل في الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) اى في اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) اى الفرعي وهو الزائد على المد الطبيعي ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده في نحو يخشى ولا على الثاني بوجوده في نحو غلامي على أنه قد يقال المراد الحبس الذاتي عن ظهور الحركات والحبس عنه في نحو غلامي ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثاني نحو يدعو ويرمي كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) مالم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجي أعرب اعراب المتضايفين نحو معدي كرب وقالي قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال في همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضي بان هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احداهما عقب الاخرى لكن في حواشي شيخنا عن سم أن الدماميني نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو بيع ورمى فانه للزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم أن المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) اى اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضي) اى وفاء غيرنا فذيل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله واى فعل) اى مضارع ولم يقيده به لان الكلام في المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بان الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير ان ولولا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك في غير الضرورة (قوله اما ناقصة شانية) اى اما ناقصة شانية اى اسمها ضمير الشان وقوله أو ناقصة اى غير شانية ففي عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بان الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بها وفي بعض النسخ أو غير شانية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر (وأي فعل) كان (آخره ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرمي (نعتمد لاعرف) وخبر

اي شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهي اما شانية وآخره ألف جملة من مبتدا

وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وشبر المبتدا جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى اى فعل كان آخره حرفا ١٠٥ من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف ان وقع غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو يخشى ويسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وأبى) اى اظهر (نصبا ما) آخره واو (كيدعو) او ياء نحو (يرمى) خلافة النصب واما قوله

أبى الله أن سموبام ولا ابه ... ما أقدر الله أن يدنى على شحط

من داره الحزن ممن داره صول

وضرورة (والرفع فيهما) اى الواوى واليائى (انو) لثقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وابق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق به واحذف عطف على انو وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله وجازما حال من فاعل احذف وثلاثهن مفعول به اما الاحذف

(وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشان (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله واوا وأو ياء خبر مبتدا محذوف اى او هو واو أو ياء فلا اشكال فى رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) هذا هو الراجح ويوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المغنى (قوله حال منه) اى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى انه حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان غير شائع وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله بفسره) اى معنى لا لفظا والتقدير أقصد الالف او اعتبر أولا يبس (قوله ابى الله الخ) يعنى أن علوا وسيادته من نفسه لا تصافه بالاوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله ان يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون لزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر الا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لانه فرق بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة تأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضوفان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل اخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والا كثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للعامل) لو قال أو للعامل لكان اخصر وأنسب بالعطف على قوله اما الاحذف (قوله ان كان نقض الخ)

١٤ ص ل والضمير فى ثلاثهن لاحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف وهى الافعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير الافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب إحذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم * (خاتمة) *

والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاعراب فى الاسم المعتل والفعل اذ منه فى الاسم ماسكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال فى الجيم اوللوقف أوللتخفيف والمحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادى على مختار السيد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا وكالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أسفا ويا أمتا ومنه فى الفعل ماسكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا أوللوقف اوللتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى نحو * واللائمهما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الاسماء الستة او المثنى او الجمع اذا أضيف الى كلمة أوالها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) اى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ اى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هنا وفى الهمع أن ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه اللغة قدا كتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله فى قوله وتضحك الخ) وأما قراءة قنبل انه من يتق و يصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف او الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أولاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) اى يجوز منسوبة الى عبد شمس وعبشميا اصله عبشمى حذفت احدى يائى النسب وعوض عنها الالف (قوله والانيا تنى) بفتح الفوقية اى الاخبار تزدادو تنتشر يقال نما الشئ ينمو وينمى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو مالاقت والياء زائدة ويحتمل انه تنازع يأتى وتنمى فى مالاقت وأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى والمعنى على الاول بعنى زيادة الياء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله
وتضحك منى شيخة عبشمية
كان لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله
ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى تزفنشأت ألف والكسرة فى يأتك فنشأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واو وأما من قرئ تلك فلا تنمى فلا نافية لا ناهية اى فلست تنمى

(النكرة والمعرفة)

هما فى الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع فى كلام شيخنا قبيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لامنع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق أنه معرفة معنى أيضا لانه الماهية المتخصصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الامر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الرودانى

(فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت

طائرا يصيح أو فوق غصن او على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال بضي أو بين السحاب او في الافق وبعد النكرة التي كالمعرفة او المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق اغصانه أو على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبني الزهر يفوح نشره او فوق اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال ليس على اطلاقه كذا في المغني وأطلقنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة

* (فائدة ثانية) * قال في المغني قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة او أعيدت المعرفة معرفة او نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى ان يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فأما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل ان يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا ان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون في الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذي كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر في أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازاني في تلويحه المذكور أولا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام اربعة وحكمها أن الثاني ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا في الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكي فيها قولين كما في الاشموني فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازاني واعلم ان المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغني يسأل اهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه أنه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة في الابهام كأحد الملازم للنفي وهو ما همزته أصلية ويعني انسان لما يقع في الاثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذا ويعني واحد الفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغيرو شبه لانها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءني رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان أل مع انهما معرفتان اذ منعنا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كانسان وكذات ثبت لها الضرب

(نكرة قابل أل موثرا) فيه التعريف

أو وقع عليها الضرب مثلا والحال ومابعدها قابلة لأل في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها أل
في تلك التراكيب وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع مايقبل أل لان معناه الرجل
المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل افاده سم وبمنع
أن يهودي ومجوسي يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان أل حال
كونهما جعيرا ليهودي ومجوسي كرومي وروميين وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ)
لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) اوللتنويع اى التنويع مفهوم
النكرة الى نوعين فهي موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو دال على شائع في جنسه كما
قاله ابن هشام (قوله كذي بمعنى صاحب) ورد عليه ان صاحبا الذي يقع موقعه ذو صفة من
باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وأل الداخلة على
الصفة التي من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع مايقبل ال
ولو في الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاصلي وان لم يكن معناه عند وقوع ذي
موقعه قاله سم او يقال صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع
موقع مايقبل أل بواسطة وقال الرواني تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصف وضع
لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وان صاحب لا يشك في انه
يجوز أن يستعمل مراد به الحدوث من صحبه فهو صاحب اى مصاحب وعليه يقال مررت
برجل صاحب اخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن
يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة
لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل في الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر اه
ملخصا وهو حسن (قوله فانهما عند معرفتان) لان جوابهما معرفة نحو زيد واقائل في
جواب من عندك ومادعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال في
الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم كذا في شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب
عن ايراد على قوله زمن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) اى بمفرد كما مثل او بجملة كمررت
بمن قام وسررت بما رأيت اى بانسان قام وبشيء رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله
كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) اى
النائبين عن اسكت وانكفف اى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد
المصدرين النائبين عن الفعلين المرادبهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب
والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقاني بانه ان اريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير
لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو لا على غير النائب فات الطلب على ان قولهم
الفعل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قبل ماذكره الشارح
مبني على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال الرواني
والذي نفهمه ما انه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه
موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتي
كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بان التعريف غير محمول على المعرف

كرجل وفرس وشمس وقمر (أو
واقع موقع ما قد ذكر) اى ما
يقبل أل وذلك كذي بمعنى
صاحب ومن وما في الشرط
والاستفهام خلافا لابن
كيسان في الاستفهام بينهن
فانهما عنده معرفتان فهذه
لا تقبل أل لكنها تقع موقع
ما يقبلها اذ الاولى تقع
موقع صاحب ومن وما
يقعان موقع انسان وشيء
ولا يؤثر خلوهما من تضمن
معنى الشرط والاستفهام
فان ذلك طارئ على من وما
اذ لم يوضعا في الاصل له ومن
ذلك أيضا من وما نكرتين
موصوفتين كما في مررت بمن
معجب لك وبما معجب لك
فانهما لا يقبلان أل لكنهما
واقعان موقع انسان وشيء
وكلاهما يقبل أل وكذلك
صه ومه بالتنوين لا يقبلان
أل لكنهما يقعان موقع
ما يقبلها وهو سكوتا
وانكفافا وما أشبه ذلك
ونكرة مبتدأ والمسوغ

لا حمل مواطاة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج اى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد لتعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى أن المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطاة لا زما فتأمل (قوله قصد الجنس) اى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدا الان قابل صفة لمحذوف اى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن يضعفه ان المحدث عنه النكرة فهى الاولى بالابتداء (قوله اولم وصف) لو قال اولم اصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله لانها الاصل) اى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يرد ان المعرفة اشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الاوله) اى لمدلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعريب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرد ان الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصالة ومراده بالمستقل ما يتفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور اى ما شانه ان يذكر معلوم اى ما شانه أن يعلم وكوجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى والظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى اولى (قوله ثم عالم) اورد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ العارف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله وغير معرفة) فى الاخبار قلب حكما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدا وانما افرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التى للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين او الامور لا التى للتنويع لانها بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) اى تعريفها الصادق بالرسم فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على أنا قد منعنا رده فى بحث الكلازم وقوله عن حد المعرفة اعترض بأن قوله

قصد الجنس وقابل أل خبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها واحترز بمؤثرا عما يدخله أل من الاعلام لضرورة اولمح وصف على ما سيأتى بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة *(تنبيه)* قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى آخره (وغيره) اى غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة

واستثنى بحد النكرة عن حد المعرفة قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه

وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة مالا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فقد ذكرها حدا وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى انه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) اى اعتراض عليه الضمير الى من أوحد ومن جملة ما عمل به المصنف ان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما فى قولك كان ذلك عاما اول وعكسه كأسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق اى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشئ بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) اى اضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) اى المذكر المقصود نداؤه بعينه واغما سكت عنه هنا لذكره فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون وايجع ونحوه من الفاظ التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على ان منهم من يرد الاربعة الى الستة اما المذكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره واما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه واغما زاده النداء وضوحا وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة (قوله والواجهة) يظهر أن العطف تفسيرى (قوله بأل) اى الحضورية نوابا عن حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم) كان عليه حذف على لان فات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عسر (قوله فأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا للفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب اوفائقا عليه كالعلم والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه ضميره (قوله ثم العلم) وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمى ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله ابو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل اسم الاشارة وانظر مرتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن اعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول للثلاثة كال والاضافة (قوله ثم المحلى) وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا فالتحقيق انه معرفة معنى أيضا كما مر عن الرودانى فى اول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) اختار الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى ان الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما اشار اليه الدماميني (قوله وقيل المحلى اعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذى جاء به موسى

دون استدراك عليه وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة المضمر (كهم و) اسم الاشارة نحو (ذى و) العلم نحو (هند و) المضاف الى معرفة نحو (ابنى و) المحلى بأل نحو (الغلام و) الموصول نحو (الذى) وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار فى التسهيل أن تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم الى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمر على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليه مطلقا عند الناظم وعند الاكثر أن المضاف الى المضمر

اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى يبدل او عطوع او الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بان الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على اعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) اى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية او دون كذا قالوا والاظهر عندى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرد لا كتسابه التعريف منه وأن قولهم فى علة استثناء الضميران الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوى ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذى قام ابوه والظاهر أن الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن القراء والسلويين وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه رد القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وواعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة او نكرة فقال غير السالم جاءنى زيد وعمرو وأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى احدهما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدماميني من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة او نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا وياله قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدماميني وعلله بأن فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى انك اذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) اى السالم عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فاوضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة او حضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة او الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة او حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع اولهما للغيبة او الحضور لا لذى الغيبة او ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره او معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة او الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة فى غائب او حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل

فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم (فما) وضع (لذى غيبة)

جريانه على مذهب السعد وايهامه رمن أن الضميرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة او حضور وعلى مذهب العضد والسيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة او حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة او تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيدا أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولأبويه لكل واحد منهما السدس اى الميت بقرينة ذكر الارث او بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب اى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا فى الخطائى وحقيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ان هى الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشرى تفسير الضمير بالتمييز بعده فى غير باب نعم ورب نحو قسوا هن سبع سموات فقضاهن سبع سموات جوز كون سبع تمييزا مفسر الضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه أنهم انما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفى الهمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اى عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

اى نصف حمام آخر بقدره عندى درهم ونصفه اى نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله * (فائدة) * قال فى التسهيل ولا يكون اى مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اه قال الدماميني وينبغى أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا اى ما ذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى احدهما اى الشيئين المتقدمين كما فى قولك جاءنى زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى احدهما وعوده اليهما معا كما فى قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغى أن يجرى على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة

تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما سيأتى فى اخر باب الفاعل (او الذى حضور) متكلم أو مخاطب

مثلا أشياء معدودة فمن قال هنا لك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هنالك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كانت وهو) ليس من جزء الكاف للضمير المنفصل على حد ما انا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير يس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غيره مما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) اى رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا في الرفع (قوله مالا يبتدأ به ولا يلي الا) اى ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان امكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على ان يلي عامله نعم كان القياس ان يلي الا على القول بانها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقياء على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتالوا الا فاندفع ما أورده اللقاني من ان الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا هم ضربوا هن ضربن وما ضرب الا هما او هم او هن لصير ورته مبتدأ او فاعلا بعد ان كان مفعولا وانما يرد لو صح ان يقال هما ضربت مثلا على ان هما مفعول به لضربت وأما ما اجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من أن الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تالوا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الا اى غيرك لكن في شرح الجامع ما نصه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الا اى) الكاف في محل نصب على الاستثناء المتقدم على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكرياء وها سلمه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فاعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل فتحة تاء الضمير وكافه بالف وكسرتهما بياء لغة ردئية لربيعه فيجوز عليهم انتا ورأيتكا وقتى ورأيتكى وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذا ولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دائما مبنى ملخصا قال الرضي زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه

(كانت) وأنا (وهو) وفروعها (ميم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنيا * (تنبيه) * رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذي الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه مالا يبتدا) به (ولا يلي الا) الاستثنائية (اختيارا ابدا) وقد يليها اضطرارا كقوله وما قبالي اذا ما كنت جارتنا

ان لا يجاورنا الا لائ ديار

وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابى اكرمك والياء والهاء من) قولك (سلبيه ماملك)

وبما عاهد عليه الله وهمزة لاهل امكنوا وتشبع حركتها بعد متحركة ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والرابع الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل في الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فألقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وسكونها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم والعمت عليهم بسكونها دماميني ملخصا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى أنه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وان زعمه البعض حتى تلمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء وافقط (قوله يجب) أي يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من انه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظير ما قيل في قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني النسبية التي حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازي وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو ايای اياناك اياه بناء على أنها حروف لاضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا (قوله مشابهته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله في الجمود) أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دماميني (قوله الاستغناء عن الاعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال يس فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لاختلاف المعاني لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الاعراب فالانسب حمل اختلاف الالفاظ

فالاول وهو الهاء ضمير متكلم مجرور والثاني وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهي ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف في سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وذكر في التسهيل لبنائها أربعة اسباب الاول مشابهة الحرف في الوضع لان اكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الاكثر والثاني مشابهته في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها والثالث مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به الرابع الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني

على اختلاف بعض موادها كانت واياه ونحن واياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ماذكر هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية تا للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم ومالا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنوانى يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أى الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أى المحلى فلا اعتراض بان المضمر مبنى وبان تقسيمها بحسب الاعراب يقتضى انها معربة فكيف يتضمن علة البناء ثم يرد على ابن الناظم أنه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحيته تا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى ان يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر ان صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا علم أنها تميزا باختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ماجر) الاضافة للبيان والمراد الجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد ان المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع انواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجر كلفظ ماانصب ولم يقل ولفظ ماانصب كلفظ ماجر لينبه من اول وهلة على ان كلامه فى المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجر من الضمائر المتصلة كلفظ ماانصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ ماانصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بى والى (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل اغلبى (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كعكسه المعرفة على النكرة فى قوله بعد والف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد احسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة فى باب العطف (قوله او المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره ان استعمال نا ونون المضارعة فى المعظم نفسه حقيقة وفى الدماميني ان بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة فى نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح اوفق بالقافية لعدم اختلاف ماقبل الروى عليه (قوله كما عرف بنا) اى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) اى بسبب الفاعلية او الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان اوضح (قوله واما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نابذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع ان الياء وهم ايضا صالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فى نحو اعجبنى كونى مسافرا الى ابى فانها فى الجميع للمتكلم ومحلها النصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث وهم يكون

قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء فقال (ولفظ ماجر كلفظ ماانصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجرنا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كما عرف بنا فاتنا ظلنا الخ) فنا فى بنا فى موضع جر بالباء وفى فاتنا فى موضع نصب بان وفى ظلنا فى موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربى وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لى وانى وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد الا انها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل

ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة فى نحو اعجبهم كونهم مسافرين الى آبائهم فانها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجر فى الثالث والجواب ان وقوع الياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

ألا أن الاطبا كان حولى * وكان من الاطباء الاساة

وكقراءة طلحة قد افلح المؤمنون بضم الحاء والجر على لغة اكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يرد على قول ابى حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر ايضا أفاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) اى اذا اتصلت بالافعال كما فى مثاله فالالف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود فى اللفظ) اى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا فى اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف المستتر فانه لا وجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو امر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقانى فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمى بيضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الرودانى (قوله ومستتر) نص صريح بان المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجر) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا اذ الوجوب أو الجواز (قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله او بمضارع) اى مذكور ولانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى (قوله أو بتاء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى انه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى فى غير مسئلة الكحل وبدون ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) اما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على انه من تأكيد الجمل

(والالف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لماغاب وغيره) اى المخاطب فالغائب (كفاما) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن *(تنبيه)* رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود فى اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع فى بيان الثانى بقوله (ومن ضمير الرفع) اى لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوبا او جوازا فالاول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك او المعظم نفسه مثل (نقسط) او بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما احسن الزيدين او بأفعل التفضيل نحو هم احسن اثنا او باسم فعل ليس بمعنى المضى

(قوله

(قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كانا لمفرد مذكر او غيره نحو نزال يازيد ويازيدان ويازيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل امر (قوله بخلافه الظاهر) اى يحل محله بأن يرتفع بعامله (قوله بفعل الغائب او الغائبة) اى غير ما تقدم من فعلى الاستفهام والتعجب (قوله المحضة) اى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور اما غير المحضة كالابطح والابرع فغير متحمل للضمير اصلا وكان عليه ان يقول او باسم فعل ماض نحو هيهات التحقيق هيهات بناء على انه من تأكيد الجمل كامر واما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانه يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الرودانى وفيه نظر لان الاختلاف انما هو فى تأثر اسم الفعل نفسه اما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فيما اظن احد يمنعه فتأمل واعلل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعلى الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبى حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخالفه الظاهر أو الضمير المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمبنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه فقول الموضح اذا الاستتار الخ ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عندهم كان مشاحة فى الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اه مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى أن جل هو وقولك مررت برجل مكرم له هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وأن استشكل بأن القاعدة أن لا تفصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم اصلا اذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه اصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم ما فى تأييد البعض المنظور من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) اى المستتر كما يؤخذ من المقام اى بطريق الاصالة فلا يرد أن اقوم مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق اتباعية للمستتر (قوله والى ما يرفعهما) اى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى ما يرفعه وغيره ولو اقى بم الكان احسن (قوله يجب ذكره) اى لفظا أو تقديرا او المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى تقديرهما كربط الصفة او الصلة او الخبر او الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) اى محلا وكذا يقال فيما بعد قال الرودانى ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كانت فانه قليل ولا بما اكد به

كنزال ومه واف واذ والثانى هو الذى يخالفه الظاهر او الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب او الغائبة او الصفات المحضة قال فى التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار فى نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وانما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير كاقوم والى ما يرفعهما كقام انتهى

(تنبيه) انما خص ضمير المرفوع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود فى النية والتقدير بخلاف ضميرى النصب والجر فانهما فضلة ولا داعى الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ (وذو ارتفاع وانفصال

أنا) المتكلم و(هو) للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع) عليها واضحة (لاتشتبه) عليك (وذو وانتصاب في

المنصوب والمجرور كما يأتي في باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا نحو يا أنت لانه في محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو (قوله هو) قال في التسهيل وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قياس واسد وتشددهما هما هدان اه بزيادة كلمة من الدماميني (قوله والفروع عليها) أي المتفرعة عليها (قوله في انفصال) أي مع انفصال والظاهر ان قوله هما في انفصال وقوله قبل وانفصال لتتفق (قوله اياي) قال الغزي في شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل في المرفوع اي مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم او خطاب او غيبة في آخره فلذلك قال والتفريع اي على اياي ليس مشكلا اه ولا بعد في جعل الاصلين فرعين لاياي قال في الهمع وفي اياي سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلا واحدا وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أي من مجموع كلامه حيث اشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله والفظ ماجر كلفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذي هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربا ضربت ضربت ضربت ضربت ضربا ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربتن أضرب نضرب اضربي وأما اضربا وضربتا ٣ فهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربي وكذا اضرب مع تضرب والاثنا عشر الاول تجري نظائرها في الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما في كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سميت به فعلى ان الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى انه أن يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نقل يس (قوله هو الهمزة والنون) أي وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهي كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى في الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب أنا) أي قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبهه يرى من التصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أي اللغة الخامسة (قوله وأما هما وهم وهن) أي المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو مذهب اليه الكوفيون من ان الهاء من هو وهي الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف ومذهب اليه جمهور البصريين من ان الميم والالف في هما والميم في هم والنون في هن

٣ قوله واما اضربا وضربتا أي وكذلك يضربان وتضربان وقوله وكذا اضربوا اي ويضربون وتضربون وقوله واضربن اي ويضربن وتضربن وبقي عليه ان يزيد على ما ذكره يضرب مع ضرب وتضرب للغائبة مع ضربت تأمل اه مصححه

حروف

حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى ان الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى ان الضمير التاء فقط وكثرت بأن همع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى انه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من ان الضمير هو ما دل على متكلم او مخاطب او غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب المذكورين يجرى فى اياى واجيب ايضا عن الايراد فيها بأن اياً مشترك بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فالمتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لاياً لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) اى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا اى فى الجملة اذ تاء انت لا تضم ويحتمل ان مراده كالتاء الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قوله فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق واياً عماد اى حرف زائد تعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق واياً اسم ظاهر اضيف اليها (قوله الى انها ضمائر) اى واياً مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله اياه واياً الثواب اضافة العام للخاص لان اياً مشتركة كما مر وردّ بأنه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة اعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) ويجعل اضافة مع انه معرفة لزيادة الوضوح كما فى * علا زيد يا يوم النقا رأس زيدكم (قوله وفى اختيار) مفهومه أنه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من اسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو نصركم نحن ظالمين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وأن يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم وأن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وأن يلى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

وأن يلى اما المكسورة نحو اما أنا واما انت ومن الاسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك ورده الدمامينى بجواز اتصاله فاصلا بين المتضايفين كأن يقال عجبت من ضربك الامير بجر الامير (قوله فأذكرهم) بالنصب جوابا للنفى وبالرفع عطفا على اصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المنفصل آخر البيت والمعنى وما اصاحب قوما فأذكرهم الا يزيدهم حبا الى قلبى

فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا واما اياى فذهب سيبويه الى ان اياً هو الضمير ولواحقه وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم او خطاب او غيبة وذهب الخليل الى انها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجىء) الضمير (المنفصل اذا أمكن ان يجىء) (المتصل) لان الغرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى قلبى

قومى الا يزيدون قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا فى المغنى واستقرب الدمامينى ان الذكر قلبى بمعنى التذكر وان زيادتهم قومه حبا اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوز الشمنى ان يكون فاعل يزيد ضميرا يرجع الى الذكر القلبى المفهوم من فاذكرهم والضمير المنفصل تأكيد للمتصل لانه يؤكد ضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولا شاهد على هذا (قوله بالباعث) الباء متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه على حد قوله

بين ذراعى وجبهة الاسد * او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بمعنى تضمنت اى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والدهارير قال فى التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه شيخنا والبعض والذى فى القاموس الدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد والسالف ودهور دهارير مختلفة اه وقال العينى وقولهم دهر دهارير أى شديد كليلة الهلاء ويوم ايوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق لصدر عبارته ان يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) اى فيه قد يقال ما قبله محصور فيه ايضا واجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعانى اما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما وما والا (قوله انا الذائد) بالذال المعجمة اى المانع والحامى من الحماية وهى الوقاية والذمار ما يلزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولآبائه مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازانى لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود (قوله اياك واشر) اصله احذرك لاقيك والشر (قوله وصل او افصل الخ) استفى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة فى قوله وفى اختيار الخ وقوله او افصل اى ات بالضمير المنفصل بدلها لان هاء سلنيه لا يمكن فصلها لانه لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذى صرح به فى عبارته (قوله او هما الخص) اى اعرف فلو لم يكن اعرف وجب الوصل فى نحو ضربونا والفصل فى نحو اعطاناك اياه واعطاك اياى او اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) اى فقط فلا يرد نحو حبيك فى البيت الآتى لانه وان كان فى محل رفع هو فى محل جر ايضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته اما اذا كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثانى وانفصاله نحو انا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه اما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله انلزمكموها ان يألكموها) الوانيها ما تولدت من اشباع الحركة اه شنوانى (قوله اذ يزيكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما اذا كان العامل فى الضميرين غير فاسخ للابتداء وهى فى الآية جملية وهى من نواسخ الابتداء فكان ينبغى ذكرها فى امثلة باب خلتنيه واجيب بان الفسخ فى الآية انما هو للمفعول الثانى والثالث

لا الاول

وقوله
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهاريز
الاصل الا يزيدونهم وقد
ضمنتهم أو تقدم الضمير
على عامله نحو ايانا نعبد
أو كونه محصورا بالا او انما
نحو امران لا تعبدوا
الا اياه ونحو قوله
انا الذائد الحامى الذمار وانما
يدافع عن أحسابهم انا او
مثلى
لان المعنى لا يدافع الا انا
او كون العامل محذوفا
او معنويا نحو اياك والشر
وانا زيدا لتعذر الاتصال
بالمحذوف والمعنوى (وصل
او افصل هاء سلنيه وما
اشبهه) اى وما اشبه هاء
سلنيه من كل ثانى ضميرين
اولهما اخص وغير مرفوع
والعامل فيهما غير ناسخ
للابتداء سواء كان فعلا نحو
سلنيه وسانى اياه والدرهم
اعطيتكه واعطيتكه اياه
والاتصال حينئذ ارجح قال
تعالى فسيكفيكهم الله
انلزمكموها ان يألكموها
اذ يريكهم الله فى منامك
قليلا ولو اراكهم كثيرا

لا للاول والثانى اذ الاول فاعل فى الاصل فالنسخ ليس للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفى فى قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفى الهمع اذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثانى حكم باب اعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين اول وثان او ثالث فكأعطيت او ثان وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه فى التصريح حديثا والشاهد فى هذا الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال حينئذ ارجح) لان عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه فى اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العينى والشيخ خالد زاد العينى وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بان الجواب بعد اداة الشرط التى دخلت عليها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض فى البيت الآتى أعنى قول الشاعر لئن كان الخ مما من أن الموطئة هى لام لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العينى انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد فى الشطر الثانى فقط وقول العينى الشاهد فيه وفى الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العينى وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وهما مفعول ثان أى ومنعيكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب مذكورة فى الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك اياها منى بأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية اليها واما زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور رب لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما (قوله وبابه) أى أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين فى كان واخواتها فى غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليس ولا يكون كما لا يجوز الا فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد واخواتها لا تدخل فى باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا فى ندور وجزم فى شرح التسهيل بان ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين فى أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك شاذ (قوله الخلاف) أى فى الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح الآتى ذكره فلا خلاف فى جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظانا منه انه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فانى * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلامه ينهاه عن الخمر دون تعيد الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر فى يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله او تكنه بالعكس والمراد بامه شجرة الكرم

ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم أو اياها نحو الدرهم أنا معطيكه ومعطيكه اياه والانفصال حينئذ ارجح ومن الاتصال

قوله
لئن كان حبك فى كاذبا
لقد كان حبك حقا يقينا

وقوله
ومنعكها بشئ يستطاع
و(فى) هاء (كنته) وبابه
و(الخلاف) الآتى ذكره
(انتهى) أى انتسب
(وكذلك) فى هاء (خلته)
وما أشبهه من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما ناسخ للابتداء
(واتصالا أختار) فى البابين لانه الاصل ومن الاتصال فى باب كان قوله صلى الله عليه وسلم فى ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله

وقول الشاعر
فان لا يكنها أو تكنه فانه
أخوها غذته أمه بلبانها

وأما الانفصال في باب خال فلمشابهة خلتنيه وظننتكه بسألتنيه وأعطيتكه وهو ظاهر ومنه قوله بلغت صنع أمرئ براخالكه * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا وأما (غيري) سيبويه والاكثر فانه (اختار الانفصالا) فيهما لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فمن الاول قوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير ومن الثاني قوله أخي حسبتك اياه وقد ملئت * ١٢٢ أرجاء صدرك بالاضغان والاحن * (تنبيه) * وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال لانه خبر مبتدا في الاصل وقد عجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يعجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع يكون من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرماني وابن الطراوة (وقدم الاخص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (في) حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلنيه وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال (وقدم من ماشئت) من الاخص وغير الاخص (في انفصال) نحو سلني اياه وسلني اياي والدرهم أعطيتك اياه وأعطيته اياك والصديق كنت اياه وكان اياي وهكذا الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم الرتبة اياكم * (تنبيه) * حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرا لكان أو احدى اخواتها أو ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع فخرج بمثل الكاف من نحو أكرمتك ودخل بمثل الهاء من نحو قوله ومنعكها بشئ يستطاع * فان الهاء ثاني ضميرين اولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفي اتحاد

(قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لاما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا (قوله وهو ظاهر) اى ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين في البابين منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر انه بتاء المتكلم أي أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أي محسن إخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس (قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدا في الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضي بان قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أي البابين أي فصليهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أي تحول (قوله أخي حسبتك اياه) الظاهر أن أخي مبتدأ وحسبتك اياه خبر أو ان الكلام من باب الاشتغال لا أن أخي منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت الدنوشري قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعا ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد (قوله والمرفوع يكون من الفعل) أي فالفصل به كالانفصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الامرين في باب سلنيه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال وأما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيد مصريحا بالجواز أن لا يعتبر في الشبيه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم الاخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قدموه على القوي في نحو ضربني لتقويته بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضربونا (قوله وحسبتنيك) كذا في بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتكه بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول الشارح بعد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أي في مثال آخر غير ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أي الا ما ندر من قول عثمان أراهني الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدم من ماشئت في انفصال) أي في حال انفصال ثاني الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو زيد أعطيتك اياه ومن هذا تعلم أن الحديث الذي ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثاني ضميرين الخ) أي سواء كان العامل فيهما ناسخا أو لا فدخل باب أسأل وخال (قوله وفي اتحاد

الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما اخص بأن يكونا معا ضميري تكلم أو خطاب او غيبة (الزم فصلا) نحو سلني اياي واعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنيني ولا اعطيتكك ولا خلته (وقد يبيح الغيب) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها ١٢٣ وانضرهموها وقوله

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة
أنالهماه قفوا كرم والد

وقوله

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير او التأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه ولو قال فاعطاهوه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا في الافراد والتأنيث نحو أعطاها اياها أو في التثنية أو الجمع نحو أعطاهما اياهما أو اعطاهم اياهم أو اعطاهن اياهن فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت

(الرتبة) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أي على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أي سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولي خال هنا على حد شعري شعري كما قاله زكريا (قوله أي كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أي وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا العلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميري غيبة (قوله وانضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما أن يجري على القول بان الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أي في وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد أن ذلك وراثة من آبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسي الخ) هذا البيت من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتكي من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عندها على يده واللام في لضغمة بمعنى الباء وفي لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أي لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أي مثل الضغمة التي ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة في نابها الادنى ملابسة (قوله أن يختلف لفظاهما) بان يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعده (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيدا أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول في الاول ومخالفته للثاني لفظا في الثاني مانع من توالي المثلين المستقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضربه عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه اياه وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما في عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أي كاتفاقهما في الافراد والتذكير في نحو اعطاه اياه (قوله وتقاربت الها آن) وبالاولى اذا والتا نحو اعطاها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أي وكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا)

الها آن نحو أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فاصل الا بالواو في نحو أعطاهوها وبالالف في نحو أعطاهاه بخلاف أنضرهموها وانالهماه ونحوه * (تنبيه) * قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وقبل يا النفس) دون غيرها من المضمرات (مع النعل) مطلقا

أى ماضيا أو مضارعا أو امرا متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه عدها فى حروف المعانى وأن المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودانى بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض العجز به وقال الدنوشرى الظاهر أنها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى (قوله مكسورة) أى مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر فى ما خلا وماعدا الوجود ما المصدرية التى لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن أفعالا لا يظهر الا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ولهذا قال فى المغنى وحاشا ان قدرت فعلا ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسنى) فى المغنى انه قاله بعضهم وقد بالغه أن انسانا تمدده أى ليلزم رجلا غيرى اه فدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسى بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتى بيانها ذكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره

عددت قومى كعديد الطيس بفتح الطاء أى الرمل الكثير وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تأمرونى) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح أن المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى وما يشعركم بسكون الراء حذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها استثقل فهى أولى بالحذف ولانها للامر استحسانى ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسيط اجماعا وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماصينى (قوله لانها تقى الفعل الكسر) أى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا فكان ينبغى أن يزاد وألحق المعتل بغيره طرد اللباب اه وكان ينبغى أن يزاد أيضا وتقى ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية فى غير الفعل (قوله ثم حمل الماضى الخ) قال البعض ظاهره انه لا لبس مع الماضى وليس كذلك لوجوده فى نحو ضربنى اذ لولا النون لالتبس الماضى بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله فى نحو أكرمنى الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهته له) أى فى المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالى الامثال فاللجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم

(التزم نون وقاية) مكسورة نحو دعانى ويكرمنى وأعطانى وقام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى ان قدرتهن أفعالا وما أحسننى ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى وندر ليسى بغير نون كما أشار اليه بقوله (وليسى قد نظم) أى فى قوله

اذ ذهب القوم الكرام ليسى ... ووجزا لكوفيون ما أحسنى

بناء على ما عندهم من انه اسم لا فعل وأما نحو تأمرونى فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع *(تنبيه)* مذهب الجمهور أنها انما سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست بياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الامر أحق بها من غيره ثم حمل الماضى والمضارع على الامر (وليتنى) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهته له مع عدم المعارض (وليتى) بحذفها (ندرا) ومنه قوله

كنيتنى جابرا فقال ليتى ... وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتى وليتنى

ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر أنه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولى الناظم وان كان قوله الثانى انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار الى ما فى المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلى بلانون والاقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلا نون والضرورة لعلنى ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة ثم رأيت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلى بلانون والاقل لعلنى) أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيرانى الخ) القدوم آلة النحت وأخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها استعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالى الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالى الامثال) مبنى على ان المحذوفة فى انى نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كذا فى الرودانى (قوله لست من قيس الخ) يجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال فى لدا الضم لدى بغير نون وفى لدا السكون لدنى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر لالتحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى لحقتها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلى لا يحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدماميني من الجواب بان نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فغير معلوم فى كلام سيبويه من أنه يقال فى لدا الضم لدى بغير نون اصراحته فى أنه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبى) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اهـ زكريا قال الرودانى والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان (قوله قدنى) أى يأتى واشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل أرادبهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل

فقلت اعيرانى القدوم لعلنى
أخط بها قبرا لابيض ماجد
ومع قلته هو أكثر من ليتى
نبه على ذلك فى الكافية وانما
ضعفت لعل عن اخواتها
لانها استعمل جارة نحو
لعل أبى المغوار منك قريب
وفى بعض لغاتها لعن بالنون
فيجتمع ثلاث نونات (وكن
مخيرا فى) أخوات ليت
ولعل (الباقيات) على السواء
فتقول انى وانني وكأنى
وكأنني ولكنى ولكنني
فثبوتها الوجود المشابهة
المذكورة وحذفها
لكراهة توالى الامثال
(واضطرارا خففا منى وعنى
بعض من قد سلفا) من
العرب فقال
أيها السائل عنهم وعنى
لست من قيس ولا قيس منى
وهو فى غاية الندرة والكثير
منى وعنى بثبوت نون
الوقاية وانما لحقت نون
الوقاية من وعن لحفظ
البناء على السكون (وفى
لدنى) بالتشديد (لدنى)
بالتخفيف (قل) أى لدنى
بغير نون الوقاية قل فى لدنى
بثبوتها ومنه قراءة نافع
قد بلغت من لدنى عذرا
بتخفيف النون وضم الدال
وقرأ الجمهور بالتشديد

وفى قدنى وقطنى) بمعنى حسبى (الحذف) للنون (أيضا قد يفى) قليلا ومنه قوله جامعا بين اللغتين فى قدنى

*قدنى من نصر الخبيبين قدى

وفى الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون اشهر ومنه قوله ١٢٦ امتلأ الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قد ملأت بطنى وكون قد وقط بمعنى حسب

على ارادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الاصل قدنى بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروى فتكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الرودانى وأن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفى قدنى وقطنى الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغرا رواد بمعنى امهالا تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوزه البعض يخرج الى نحو زيد (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقربه الدمامينى لان مجىء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجىء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى المتعدية ليكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدراكنى وعليكنى وسمع الفراء مكانكنى أى انتظرنى وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهى الافعال المتعدية وماذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ما صرح به فى التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة شرحه للدمامينى أن يجىء يأتى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفى فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسم مراد فالحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أى شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أى يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بانه لو كان للتنبيه لادخلوها على مالم يشابه الفعل من نحو غلامى فالاولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد فى اسم الفاعل ولك أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع مايقال الحديث يقتضى أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما الا حق أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبى صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه نعم يبقى صوغ أفعل من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور * (فائدة) * حيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعى فمن لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا أن يقصد ايقاع السامع فى غلط يؤدى الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكى

فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبى ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال قدنى وقطنى بالنون كغيرهما من اسماء الافعال * (خاتمة) * وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل انتم صادقونى وقول الشاعر

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع
صديق اذا أعيا على صديق

وقوله

وليس الموافينى ليرفد خائبا
فان له اضعاف ما كان أملا

للتنبيه على اصل متروك وذلك لان الاصل أن تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه فى بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفنى عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسننى ان اتقيت الله والله أعلم

(العلم)

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل الى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله يعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا فى المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان المجموع لا وجود له الا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لانه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) اوصفة مفعول مطلق محذوف اى يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذى يجعل مبتدأ والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى (قوله بضميره) اى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لابد منه وهو من القرائن كما فى الرودانى (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعيين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج فى تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كآل) ولو للعهد الذهنى لان المراد بدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه أن يقول أو حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا القرينة اسم الاشارة فى قوله أو الحضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله أخت طرفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى باحسل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى

(العلم)

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أى علم ذلك المسمى فاسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أى مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كآل والصلة او معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسى وسيأتى وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة وهى أخت طرفة بن العبد لامه (وقرن) لقبيلة ينسب اليها اويس القرنى (وعدن) لبلد (ولاحق) لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة

يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان بن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت أى سترت واعلم انه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق يتم احينئذ واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصير له ولدا أفاده الرودانى (قوله وهى ما صدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى فى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله بأب أو أم) أو ابن او بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أى بحسب وضعه الاصلى لا العلى اذ بحسب وضعه العلى لا اشعار له الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى انه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لا تنافى كون المقصود بالذات ما ذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك معا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد ما يؤيده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بان ما وضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ما وضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أولم يشعر ثم ما وضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندى من هذا وجهان الاول أن الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أو لا أشعرت أو لا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللقب عليه ما وضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثانى ما قيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحقيقة وانما كان هذا أيضا أقرب من ذاك لما مر وفى الرودانى ان المفهوم من كلام الاقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى متباينة اه ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أو ضعته) بفتح الضاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعنى الاسم) تفسير للسوى وأبقاه كثير على عمومه مريدين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لان اللقب فى

(وواشق) الكلب (واسما أتى) العلم والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وكنية) وهى (و) أتى ما صدر بأب اوام كأبى بكر وام هانئ (و) أتى (لقبا) وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته كزين العابدين وبطة (وآخرن ذا) أى اخر اللقب (ان سواه) يعنى الاسم (صحبا)

الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية ايضا لجريانه فيها ولايدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه أنه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في من يقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر من يقيا للضرورة كما قاله الرودانى وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخي عبادة بن الصامت وقوله وجدى أى من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو في الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر أنه نسيب العارفين (قوله بان ذا الكلب) أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله بيطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر يتخذ منه القسى وبيطن خبر أن اذا نصب خبر على النعتية لعمرو وخبر ثان اذا رفع على الخبرية لان (قوله وغيرها) أى اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده * فاغفره اللهم ان كان فجر * أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان ناقتى قد نفقت فاحملنى فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف وفجر حنث في يمينه كذا في التصريح (قوله هالك) أى ميت وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الاوس رضى الله تعالى عنه (قوله كذلك يفعل بهما مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أى وان يكن اللقب وسواء مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كذا كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب كما ان المراد به في باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي باب المبتدا ما قابل الجملة وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى (قوله فأضف حتما) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتى في الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم المتحد به في المعنى لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا تنافى بين قوله هنا فأضف حتما وقوله فيما سيأتى

تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لان اللقب في الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لأوهم ارادة جعله الاول وذلك مأمون بتأخيره وقد ندر تقديمه في قوله

أنا ابن من يقيا عمرو وجدى * أبوه منذر ماء السماء

وقوله

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا

بيطن شريان يعوى حوله الذيب

(تنبيه) لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

ومن تقديم الاسم عليها قوله

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

وكذلك يفعل بهما مع اللقب اه وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواء بقوله (وان يكونا) اى الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم الى اللقب (حتما) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ما سيأتى بيانه

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أي غالبا والا فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أي وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل (قوله على انه بدل منه) أي بدل كل من كل وجوز الدنوشري وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيدان البدل والبيان بقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام المشنواني ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله باضمار فعل) أي جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به في التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضي لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذي ردف) أي تبع الاتباع الاول اصطلاحي والثاني لغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافي ما صرح به الشارح من جواز القطع واتبع جواب ان الشرطية المدغمة في لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كآكل) وكون اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي قاله في التصريح (قوله عن شئ) أي معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيدان المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف في الثانية أي معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف في الاولى أي عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقي انه يرد على الشارح انه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن انه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه ليدخل في المنقول ما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضوري أي قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من العلمية كاسامة علما للشخص فهو من المنقول كما قاله الشنواني وغيره وباعتبار النوع دون الشخص يندفع ما قاله الرودانى من ان جعل أل للعهد الحضوري يقتضي ان سعادا مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبو لؤ حباب) أي جبان على ما قيل ولم أجده في القاموس ولا غيره وفي القاموس أنهم سموا بضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بفتوحها ومكسورها ناسا وذكر الثلاثة معاني أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعوله وقد يقال لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الا أن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والنفي يحمل على الغالب مالم يصرفه عنه صارف

هذا ما ذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثاني للاول على انه بدل منه او عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورايت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرز او كرز اى أعني كرزا وهو كرز (والا) اى وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة او اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذي ردف) وهو اللقب للاسم في الاعراب بيانا او بدلا وذلك القطع على ما تقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كآكل نحو الحرث كرز (ومنه) أي بعض العلم (منقول) عن شئ سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (اسد) واسم فاعل كحرث واسم مفعول كمعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر

أبو لؤ حباب سارق الضيف برده * وجدي بآجاج فارس شمرا

وكذا

وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل نعم كون العلم مرتجلا انما يتأتى بالتسمية به من غير سبق استعماله لغير علم قاله الدماميني (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لقدر أى وزدت لفظ الآخر المفيد للحصر مع أن عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره بعضهم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جعل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبنى على قوله ان المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع لمسمى بشخصه ما نه وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الاولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق وضعه لغيره اه وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول عن مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذؤابتاها (قوله على أطرقا بأليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق وبأليات الخيام منصوب على الحال من الديار ومعيت تلك المفازة بأطرقا لان السالك فيها يقول لصاحبه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة قاله العينى (قوله نبئت) أى أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى أخوالى والى بنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت أنه بالياء التحتية وتصويب ابن بعيش أنه بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب كما فى زكريا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا

وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر

ويشكر الله لا يشكره

وجملة وستأتى (و) بعضه الآخر (ذو ارتجال) اذ لا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى ان الذى غلبته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة قال الشاعر

على أطرقا بأليات الخيام

أو مستتر كيزيد فى قوله

نبئت أخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

البيت جلا فى قوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * على القول بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدماميني (قوله ومنه أصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمومتين على أنه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على انه من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح (قوله أشلى) أى اغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى أصلابها أود أى عوج جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان أصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت صاحب التصريح عد أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم كإن زيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا فالمجرور معطى ماله لو سمى به وحده بأن يضعف آخره ان كان اينما كنى ولا يضعف بل يجعل كيدودم ان كان صحيحا لكن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية فى ثنائى معتل كنى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولهما بتضعيف حرف اين بجانس حركته كما لو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاءنى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاءنى برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت سمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقمت أفاده الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بانه لا يشمل نحو معد يكرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها

ومنه أصمت علم مفازة قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وباكرها * بوحش أصمت فى أصلابها أود

(تنبيه) * حكم العلم المركب تركيب اسناد وهو المنقول من جملة ان يحكى أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه يقتضى القياس جائز اهـ (و) من العلم (ما جزج) ركبا (وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وحضرموت

حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يجب هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعد يكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معد يكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه اذ القياس تشديدها كما فى مرمحة (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما اليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر من المزجى وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلى كما مر لكن قال يس اذا كان العددى من المزجى ورد أنه اذا سمى به يحكى كما صرح به اللقانى والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اه وهو مدفوع بانه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وان المصنف لم يذكر الحكاية فى المزجى لان كلامه فى المزجى غير العددى (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيختص العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا أن الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معد يكرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دماميني بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء فلان ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتى فى بابه فيبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الاخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد المثال ويحتمل أن تكون حكمته الاشارة الى أنه لا فرق فى الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفى الثانى بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أى لانهم أجروا على كلتيهما أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزأه الاخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة فى بنات أوبر وأبى هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفى كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح فى الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعد وبنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما فى القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهى صغار دوابها (قوله لعدم الداعى) علة للفوات والداعى هو الالفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى انه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أى ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده *(فائدة)* قد

وقد يكرب وسيبويه و(ذا) المركب تركيب مزج ان (بغير ويه تم) اى ختم (اعربا) اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى والجزء الاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فانه مبنى على الكسر لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه (وشاع فى الاعلام ذو الاضافه) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبى قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التى لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعى اليه وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة

شواو جمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو والياء والنون الاعلم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون (قوله ويبتدأ به) أي بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله في بنات أوبر) علم على ضرب ردي من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري اه تصريح (قوله علم التسبيح) أي عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضي لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله *سبحانك اللهم ذا السبحان* قالوا دليل علميته قوله *سبحان من علقمة الفاخر* ولا مانع من ان يقال حذف المضاف اليه ونوى وبقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله أعني التجرد عن التنوين كقوله *خالط من سلمى خياشيم وفا* هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله في أمته) أي جماعته وافراده (قوله وانه في الشياع كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أي الذي هو النكرة كما للآمدي وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما في حواشي شيخنا السيد أن النحاة على ان اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولما بين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله ان علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى ان الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين والصحيح عندي منهما الثاني وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما في علم الشخص أو ذهنيا كما في علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به فلو كان جزأ داخلا في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودي والاعتباري اعتباري وأن دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة

ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى والزيادة في سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييزا ى العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وأنه في الشياع كاسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضح بين اسم الجنس وعلم الجنس في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا وفي كلام سيبويه الاشارة الى الفرق

موضوعة للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه ان اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أى المحلى خرج النكرة ممنوع ويجاب بان المراد انه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اه وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين أن تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وان الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره فى النكرة فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على مدخول أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبثه بان جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بجذافيرها والله ولى التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى ان تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى ظنى أنى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى ان الفرق بين اسم الجنس والنكرة بان اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وأن كلا من

رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الخسروشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله أن هذه الاسماء) أي أعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة في الذهن وذكره للتأول بالمذكور ومدلول هذه الاسماء أي وتماثلهما يقتضي ان ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع لما ذكر من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) اى اطلاقا جاريا على أصل هو وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه موضوع للواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهي وما ذكر من التفصيل هو الذي قاله السعد في مطوله والذي قاله الكمال بن الهمام ونقله عن المتقدمين أن اطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أي معين كما في هذا أسامة مقبلا او مبهم كما في ان رأيت أسامة فقر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أي لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة في الفرد ويرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فلا ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بان كلامه في الاطلاق الحقيقي أي واذا أطلقت اسامة على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) اى وجودها في ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله فجاء التعدد اى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا اى لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التي توجد في ضمن افراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف اى باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول فجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهي) اى مسئلة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجور لان فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) اى لا بمعنى المرتكب الفجور فالتاء للتأنيث الحقيقية لا للوحدة (قوله

فان كلامه في هذا حاصله أن هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة ان أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه واذا اطلقت اسامة على واحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع قال الاندلسي شارح الجزولية وهي مسئلة مشكلة (من ذلك) الموضوع علما للجنس (ام عريط) وشبوة (للعقرب وهكذا ثعالة) وأبو الحصين (للثعلب) واسامة وأبو الحرث للاسد وذؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم (للمبرة) بمعنى البر و(كذا فجار) بالكسر كقطام (علم للفجرة بمعنى) الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر في قوله

أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التى يخط عليها المحاز وتبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان اى الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعانى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار المصادق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما استرزعنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل ابو أيوب وللحمار ابو صابر وللدجاجة ام جعفر وللشاة ام الاشعث وللنجمة أم الاموال (قوله هيان بن بيان) هو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة (قوله وهو قليل) لان الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها الاجناسها

(اسم الاشارة)

أى اسم تصحبه الاشارة الحسية وهى اتى باحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أى اشارة حسية ولم يصرح بذلك لان الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما الان الاشارة بذلك ذهنية ولا دور فى التعريف لان أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجب جواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدمامينى وأما الجواب بأن الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من أن استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر افراده) أى أفراد اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهر الا أن يقال جعل أفراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عد اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافى أنه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدمامينى وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسئل عن هذا فى باب النداء عند ذكر آ فى حروف نداء البعيد فيقال فى اى موضع يكون آ اسما اه باختصار واعلم ان مذهب البصريين انه ثلاثى الاصل لاثنائى واللام زائدة لبيان حركة الذال كما يقول الكوفيون ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقول السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولاشئ من الثنائى كذلك وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذي باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام

أنا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

أذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر أدنى من شبابهم المرد

وكذا أم قشعم للموت وام صبرو للأمر الشديد فقد عرفت ان العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية

(خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان بن بيان وللفرس أبو المضاء وللاحق ابو الدغفاء وهو قليل

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالمد اكتفاء بحصر افراده بالعد وهى ستة لانه اما مذكر او مؤنث وكل منهما اما مفرد او مثنى أو مجموع (بذا) مقصورا

لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك وردّ الاول بحكاية سيبويه اماله ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء والثاني بان الحذف أليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه أن الاشارة لا تتعدى باللام وهو مما يفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال في متن الجامع وقد يستعمل لغير المفرد مما له نحو عوان بيّن ذلك أي الفارض والبكر ولك ان تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أي حقيقة أو حكما نحو فلار أي الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أي المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما في التصريح (قوله بذى) بقلب الف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وفي بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية تفضلا للروداني (قوله وذات) بالبناء على الضم وهي اعربها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الاتى) أي حقيقة او حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثى وقوله المفردة أي حقيقة او حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) اشار الى ان الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بأنه ان اريد بالمثنى اللفظ الذي هو صيغة التثنية ورد عليه انه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان اريد به المعنى الذي هو الاثنان ورد عليه ان الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثاني وتقدير مضاف عقب المرتفع اى المرتفع دالّه او الاول وتقدير المضاف قبل المثنى اى لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان او لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبني فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر ان الاسمين مبنيان على الالف والياء كما في يا رجلان ولا رجلين واعلم انه لا يثنى من اسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول المذكر والثاني المؤنثة) اورد عليه هذان فانه برهانان لان المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان واجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكر في المغني (قوله وفي سواه) اى في حال ارادة سواه (قوله مؤول) من تأويل بانه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية في باب الحال فيكون مجيء الحال منه من القليل (قوله والمدأولى فيه من القصر) فيه ان المدو القصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبني والجواب انه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيدت في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفهما اصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لامالتها وتنوين الممدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناه آخره على الضم لغة وكذا الشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة وابداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس بالبك جارا ومجرورا وتكتب الف المقصور ياء (قوله قليل) ومنه في القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه

(المفرد مذكرا أو مؤنثا) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بذى وذه) وتبه بسكون الهاء ويكسرها أيضا باشباع و باختلاس فيهما ار (تى) و (تا) وذات (على الاتى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها في التسهيل (وذان) و (تان للمثنى المرتفع) الاول لمذكره والثاني لمؤنثه (وفي سواه) أي سوى المرتفع وهو المجرور والمنتصب (ذين) و (تين) بالياء (اذكر تطع) وأما ان هذان لساحران فقول (وباولى اشر لجمع مطلقا) اى مذكرا كان او مؤنثا (والمد أولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم والقصر لغة تميم

*(تنبيه) استعمال أولاء في غير العاقل قليل ومنه قوله

مسؤلا

مسؤلا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الاصل وضمه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على مايظهر لي والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد (قوله ولدى البعد) اى بعد اشارا اليه قليلا أو كثيرا على راى الناظم انه مرتبتين كما سيأتي (قوله على رأى الناظم) أي تبعا لبعض النحاة وعزى لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتي ان ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لايشيرون الى البعيد والحجازيين لايشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هي مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أي بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب اى بهيئته وما يلحقه وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد *(فائدة)* تتصل هذه الكاف الحرفية بارأيت بمعنى اخبرني لابمعنى أعلمت مغنيا الحاق علامات الفروع بها عن الحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير هو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وارأيت هذه منقولة من ارأيت بمعنى اعلمت لامن ارأيت بمعنى أأبصرت الاترى انها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولا لانشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضي ارأيت بمعنى اخبر منقول من ارأيت بمعنى أأبصرت اواعرفت ولايستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولابد سواء اتيت بذلك المنصوب اولا من استفهام ظاهرا ومقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارأيت زيدا ماصنع وارأيتكم ان اتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو ارأيتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اى ارأيتك هذا المكرم لم كرمته علي وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف ولامحل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت ارأيت زيدا عن اى شئ من حاله تستخبر فقلت ماصنع فهو بمعنى قولك أخبرني عنه ماصنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارأيت كما ظنه بعضهم اه بحذف وقيء مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله ارأيت منقولا من ارأيت بمعنى أأبصرت أواعرفت والثاني انها ليست متعدية الى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لامفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل ارأيت زيدا ماصنع فانه لايصح أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض اى أخبرني عن زيد وان كان في كلامه مايشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولا به لارأيت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ وتقل الى طلب الاخبار والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف أي خبر زيد اه دماميني ملخصا وقد يختار ما اشار اليه الرضي ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام ان زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام
وما تقدم هو فيما اذا كان
المشار اليه قريبا (ولدى
البعد) وهي المرتبة الثانية
من مرتبتي المشار اليه على
رأي الناظم (انطقا) مع
اسم الاشارة (بالكاف حرفا)
ألف انطقا مبدلة من نون
التوكيد الخفيفة وحرفا
حال من الكاف أي انطقن
بالكاف محكوما عليه
بالحرفية وهو اتفاق ونبه
عليه لئلا يتوهم أنه ضمير
كما هو في نحو غلامك وحق
الكاف للدلالة على الخطاب
وعلى حال المخاطب من كونه
مذكرا أو مؤنثا مفردا أو
مثنى او مجموعا فهذه ستة
أحوال تضرب في احوال
المشار اليه وهي ستة كما
تقدم فذلك ستة

وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو واعلم أنك اذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون ولان اشارات القريب التى هى ستة باعتبار أحوال المشار اليه لا تتعدد بحسب أحوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام والجائز منها ستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب أقسامها الجائزة ومن لم يجد ولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع

وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على انه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب

وثلاثون يجمعها هذان الجدولان انظر الجدولين الذين صنعهما الشارح فى صحيفة ١٤٣

(انظره فى الصحيفة التالية لهذه)

مراتب

مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مشار اليه	مفرد مؤنث مشار اليه	مثنى مذكر مشار اليه	مثنى مؤنث مشار اليه	جمع مذكر مشار اليه	جمع مؤنث مشار اليه	
قريب	ذا	•	•	•	•	•	متعذر
متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
قريب	تا	•	•	•	•	•	متعذر
متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
قريب	ذان	•	••	•	•	•	متعذر
متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذان لكن	ممتنع
قريب	تان	•	•	•	•	•	متعذر
متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
قريب	أولى	•	•	•	•	•	متعذر
متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	اولاكن	جائز
بعيد	أولالك	اولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	اولالكن	جائز
قريب	أولى	•	•	•	•	•	متعذر
متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	آولاكم	أولاكن	جائز
بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز

(قوله مبتدئا منها) اى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) اى من أحوال المخاطب فترتيب احواله على خلاف ترتيب احوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) اى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تصرف تصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمع ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذاك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبته الاشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفى الدماميني والهمع وغيرهما أنها لا تلحق من اشارات المؤنث الا تا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وانكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جواز فى بفتح التاء للقريب اذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا اى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح ان بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه) أو للتخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور ولتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى واولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح انها للتنويع خلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك

وطريقة هذين الجدولين المشار اليهما أنك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع احوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد بقسميه ثم بالمثنى كذلك ثم بالجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم الجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم الجموع وانما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا والالزم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كما رأيت وهى لغة تميم (أو معه) وهى لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع أولى مقصورا نحو اولاك وأولالك واما المثنى مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام

السؤال	اسماء الاشارة	المشار اليه	المخاطب	السؤال	اسماء الاشارة	المشار اليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يارجل	كيف	تيك	المرأة	يارجل
كيف	ذانك	الرجلان	يارجل	كيف	تانك	المرأتان	يارجل
كيف	أولئك	الرجال	يارجل	كيف	اولئك	النساء	يارجل
كيف	ذاكما	الرجل	يارجلان	كيف	تيكما	المرأة	يارجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يارجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يارجلان
كيف	اولئكما	الرجال	يارجلان	كيف	اولئكما	النساء	يارجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يارجال	كيف	تيكم	المرأة	يارجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يارجال	كيف	تانكم	المرأتان	يارجال
كيف	اولئكم	الرجال	يارجال	كيف	اولئكم	النساء	يارجال
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة	كيف	تيك	المرأة	يا امرأة
كيف	ذانك	الرجلان	يا امرأة	كيف	تانك	المرأتان	يا امرأة
كيف	اولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	اولئك	النساء	يا امرأة
كيف	ذاكما	الرجل	يا امرأتان	كيف	تيكما	المرأة	يا امرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرذتان	كيف	اولئكما	النساء	يا امرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يانساء	كيف	تيكن	المرأة	يانساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يانساء	كيف	تانكن	المرأتان	يانساء
كيف	أولئكن	الرجال	يانساء	كيف	أولئكن	النساء	يانساء

(والام ان قدمت ها) التنبيه فهى (ممتنعه) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذالك ولاهاتالك ولاهؤلائك كراهة كثرة الزوائد *(تنبيه)* افهم كلامه ان ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذالك وهاتيك وهاذاتك وهاتاتك وهؤلائك لكن هذا الثانى قليل ومنه قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا ينكرونى ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

(وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أو ههنا) المسبوقة بها (أشر الى دانى المكان) أى قريبه نحو انا ههنا قاعدون (وبه الكاف صلا فى البعد) نحو هنالك وههنالك (او بثم فه) أى انطق فى البعد بثم نحو وازلفنا ثم الآخرين (او هنا) بالفتح والتشديد (أو بهنالك) اى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذالك على اللغتين (أو هنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنالهن بها ... ذات الشمائل والايمان هينوم

ترى الاولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاولى للبعيد والاخيرة للقريب والهينوم

(قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للمكودى من ان ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف والامر ان لم يك النون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ما ذكره هنالك من الضابط وقد اسلفنا هناك ان صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى *اللفظ ان يفد هو الكلام* وان ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أى على الاصح عند ابى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى او جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) اى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح ان ينبه عليه اذ لا ينبه احد لغير ما ليس بمرئى له ولهذا لا يجامع اللام التى لاقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل اراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل اهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكرونى وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الادم واراد باهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الخ) تقديم المعمول المقيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية اسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف افاده يس واعلم ان هنا ملازمة للظرفية او شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجرين كما فى عند ولدن وقبل وبعد بل الجرين أو الى كما فى اين قاله الدمامينى ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم ان ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به او اقتصارا أى واذا حصلت ورؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن ابى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله او بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وازلفنا ثم) اى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه اى قربناهم من بنى اسرائيل وادنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم احد (قوله او هنا) هى والمكسورة تصحبها ها والكاف كما هم الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على انها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى أنها فى الآية للزمان المذكور وقيل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الرودانى والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها اللاتى جاءت فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين

والهينوم الصوت الخفي (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وأرجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غيرهم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات ههنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على تقدير حرف السبب كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أي سترت والمراد بالذي أجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده في التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدماميني وانما امتنعها أنا ذا لئلا مع أن ها التنبيه تدخل على ذا لان لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اه وأنهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدماميني نقلا عن ابن هشام فانه قال في حاشيته على المغني وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان مخالفه انما يقع شاذا اه كلام الدماميني (قوله نحو ها أنا ذا) ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أي غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التنبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألفها وحذفها قاله الدماميني (قوله ها ان ذي عذرة) بكسر العين أي معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة (قوله توكيدا) أي لتوكيد التنبيه

(الموصول)

أي الاسمي بقرينة عدم ذكر الحرفي لانه لا عموم لشئ والنقص عنه ولان الكلام في المعارف وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدا الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أي مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة أل أو تقديرها قبله كما في الظرف والجار والمجرور (قوله فخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفي بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين النصل عموم وجهي فيصح الاخراج بها واجيب بأن مراده الاسماء التي هي مصدوق مالا الواقعة في حيز المعرف وبما قيدنا مع انها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه أن ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على اسماء لان المعهود في التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذي هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذ واذا) اي وضمير الشان (قوله في رحمة الله) والقياس في

ورب ما جاءت للزمان ومنه قوله
حنت نوار ولات هنا حنت
وبدا الذي كانت نوار أجنت
(خاتمة) يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها أنا ذا وها نحن ذان وها نحن اولاء وها انا ذي وها نحن تان وها نحن اولاء وها انت ذا وها أنتما ذان وها أنتم أولاء وها أنت ذه وها انتما تان وها انتن اولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم اولاء وها هي تا وها هما تان وها هن أولاء وبغيره قليلا نحو ها ان ذي عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء والله أعلم

(الموصول)

(موصول الاسماء) ما افتقر ابدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة او مؤولة كذا حده في التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفي وسيأتي ذكره آخر الباب وبقوله ابدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذ واذا فانها تفتقر ابدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله او خلفه لادخال نحو قوله سعادا الى اضنا لحب سعادا وقوله
وأنت الذي في رحمة الله اطمع

رحمته وان كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله مما ورد) أشار الى ان الربط بالظاهر شامل لما ليس (قوله وارادبالمؤولة الخ) قال البعض أورد عليه ان كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشئ آخر فالصواب ان يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة او مفرد مؤول بالجملة اه وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله او مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكور هلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وان كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللذين ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون احق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفنرى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف احدى اللامين (قوله للمفرد) اى حقيقة او حكما كالفريق وقوله المذكر اى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التى (قوله عاقلا كان) الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الرودانى والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم بجاز العلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه أن التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى التى اى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) اى الياء (قوله وتشديدها) اى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمع ولم يذكره لمجيئه فى قوله جمع الذى الا لى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه ان يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب أنه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على أنه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله اولها العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى أن اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على أنه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اه يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس اى قياس التثنية أنها تثنية حقيقية والبه

مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى) للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره (والانثى) المفردة لها (التى) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (اولها العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين واللتين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما اشبهه الا أن الذى والتى لما لم يكن اليائهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة

فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلاملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على

ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى أنهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بان يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح أنهما مبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) والقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلاملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال فى التوضيح وشرحه وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لسكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

أبى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبنى منادى والغل بالضم حديد يجعل فى العنق اه مع حذف وبلحارث أصله بنو الحرث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى فى النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو لدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هى قراءة سبعية وكذا فذانك (قوله وأما فى النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما فى الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شئ جاء بك اى ما جاء بك الا شئ وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغى على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحسن الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (قوله الالى) يلزمه ألف فلا يشتبه بالى الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم ألف فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المتون فى البيت قبله وهو الموت ويستلئمون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الالى حال اى حالة كونهم على الخيول الالى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهى الطائر المعروف والنبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء وهى التى فى عينها قبل بفتحتين اى حول قاله العينى (قوله للشم) قال العينى فى محل نصب على المفعولية جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اه وكأنه يشير الى ان الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففى الكلام حذف أى أبى الله ضر الشم الخ وبحث الرودانى فى الاستشهاد بالبيت على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل)

جوازه وقد قرئ واللذان بأتيانها منكم وأما فى النصب فمنعه البصرى وأجازه الكوفى وهو الصحيح فقد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذانك برهانان وأحدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذا) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شددا وقصدا للاطلاق انتهى حكم تثنية الذى والتى وأما (جمع الذى) فشيآن الاول (الالى) مقصورا وقد يمد قال الشاعر

وتبلى الالى يستلئمون على الالى
تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

وقال الآخر

أبى الله للشم الالاء كأنهم
سيوف أجاد القين يوما صقالها

والكثير استعماله فى جمع من يعقل ويستعمل فى غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الاول على الالى تراهن وقوله محاسبها حب الالى كن قبلها

والثانى (الذين) بالياء (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل

كذا بالشك فى التصريح ايضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حينئذ معرب او مبنى حمى به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ولان الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول أنه على صورة الجمع الذى هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله صبحوا الصباحا) اى صبحوهم اى أتوهم فى الصباح وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له او بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه اللغة بلا مين لمشابهته المعرب الذى تظهر معه الـ كما فى يس وقد مرت المسئلة عن الفنرى بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) اى بالحذف والتقدير اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن الناظم ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق ان الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حققه آن يكون سنن تثنية المبنيات فان المبنى لاحظ له من الحركة فيأوه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لاحق المبنيات كذا فى الرودانى ولك منع الرد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم بتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) اى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم اى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على اول الآلة (قوله اى التى قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى أن اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الالى) أى فتكون الالى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دماميني (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الرودانى والصحيح أن اللواتى واللوائى جمعان للاتى واللاتى كالهادى والهوادى واللاءات جمع اللاتى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح أنه يقال للواتى بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل ان يريد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يريد أنه كالذين فى انه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا

(باللواء رفعا نطقا) قال
تحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا
(تنبيه) من المعلوم أن
الالى اسم جمع لا جمع فاطلاق
الجمع عليه مجاز وأما الذين
فانه خاص بالعقلاء والذى
عام فى العاقل وغيره فهما
كالعالم والعالمين انتهى
(باللات واللاء) باثبات الياء
وحذفها فيهما (التى قد جمعا)
التى مبتدأ وقد جمع خبره
وباللات متعلق بجمع أى
التى قد جمع باللاتى واللاء
نحو واللاتى يأتين الفاحشة
من نسائكم واللاء يئسن
من المحيض وقد تقدم أنها
تجمع على الالى وتجمع
أيضا على اللواتى باثبات
الياء وحذفها وعلى اللواء
ممدودا ومقصورا وعلى
اللا بالقصر واللاآت مبنيا
على الكسر أى معربا
اعراب أولات وليست
هذه بمجموع حقيقة وانما
هى أسماء مجموع (واللاء
كالذين نزرا وقعا) اللاء
مبتدأ ووقع خبره

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه ولتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المغرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذي والتي كالالى اه وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الالى بمعنى اللاتي بقلته التي صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أي من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لا بأونا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وبجوز يه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره أن الخلاف الجاري في أل المعرفة من أنها أل بجملتها أو اللام فقط يجري في الموصولة (قوله تساوى ماذكر) أي تساوى كلا مما ذكر سابقا اي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله في الموصولية) لو قال في الاستعمال اي استعمالها في المذكر والمؤنث والمفرد وقسيمه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود (قوله وهكذا الخ) هكذا أي كهذا حال من الضمير في شهر وذو مبتدأ وشهر خبره اي ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذي هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل في غيره) أي مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته والضمير في تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهويت بكسر الواو من باب رضي وأما هوى يهوى كرمى يرمي فبمعنى سقط فنداؤه للسرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعالم (قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أي تنعم وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ما شخص من آثار الديار والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكاري والعصر بضمتين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمام بقي بعض زيادة (قوله في اختلاط) اي في حال اختلاط العاقل بغيره قال في المغني يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كالابوين للاب والام والمشرقين والمغربين الآن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه أي مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما

وكالذين متعلق به ونزرا أي قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعا الذي قليلا كما وقع الالى جمعا للتي كما تقدم ومن هذا قوله فما آبأونا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا والجورا

والمشترك ستة من وما وأل وذو وذا وأي على ما سيأتي شرحه وقد أشار اليه بقوله (ومن وما وأل تساوى) أي (ومن وما وأل تساوى) أي في الموصولية (ماذكر) من الموصولات (وهكذا ذو عند طيئ شهر) بهذا فأما من فالاصل استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيهه به كقوله

أسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت أطير

وقوله

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي

أو تغليبه عليه في اختلاط

فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى و كانت من القانتين بناء على أن من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أولتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والا لقال يذرؤكم وإياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اهـ مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) أى يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وماذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الادمى والطائر اهـ قال شيخنا ومنه يعلم أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثانى بل من الاول بمعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تقننا التعبير المغنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعى وفى هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة فى الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها لا بالاضمار لان الكلام فيها وفى التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى الخ) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة الا ان يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطائر واقترانهما فى العموم السابق (قوله والاكثر فى ضميرها) أى من لا يعقل الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو أحمر أمك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هى أحمر أمك ولا من هو أحمر أمك لان الموصول وصلته كشئ واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح فى الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره وفى الصورة الثالثة فى الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هى روضة * فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا فى التصريح مع زيادة من حاشية الرودانى عليه ومن الدماميني وفى فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله من هى روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى حمراء أمك وجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل ما مر من استقباح من هو حمراء أمك فتدبر

* (فائدة) * يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشترى لهو

نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض او اقترانه به فى عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع لاقترانه بالعاقل فى كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله

الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسى عن النحويين وعللوه بأنه يكون البا سابعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال فى الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك اه وفى الرضى مانصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاءتنى موصولية اه (قوله تعش) الخطاب لذئب وقوله لاتخوننى أى على أن لاتخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى (قوله فانهم لغير العالم) أى موضوعة لغير العالم قال فى التلويح كون مالغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على انها للعقلاء وغيرهم اه قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى صلى الله عليه وسلم كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك مالما لايعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى المسئلة (قوله نحو ماعندكم ينفد) قيل أى ماعندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل فى غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثانى بقوله اذا اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله فى صفات العالم) أى فى ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كانها مستعملة فى غير العالم وانما قلنا أى فى ذوات الخ لان مافى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح فى المثال الاول لايتعلق الا بالذات والتنزيه فى المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل فى العالم نحو جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء مانصه وقيل ماذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اه قال السعد فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لامع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو مازيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ماشئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كن بحكم الوضع على ماذكره المصنف اى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة باى صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ماطاب لكم من النساء اى الطيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من أن يلاحظ الصفات معها أولا

تعش فان عاهدتنى لاتخوننى
نكن مثل من يا ذئب
يصطحبان

وأما ما فانها لغير العالم نحو ماعندكم ينفد وتستعمل فى غيره قليلا اذا اختلط به نحو يسبح لله مافى السموات ومافى الارض وتستعمل أيضا فى صفات العالم نحو فانكحوا ماطاب لكم من النساء وحكى أبو زيد سبحان مايسبح الرعد بحمده وسبحان ماسخركن لنا وقيل بل هى فيما الذوات من يعقل

وتستعمل فى المبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد كمن * (تنبيه) * تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدى وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله

ألا رب من تغتشه لك ناصح

وقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه

قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا

تكن

لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا

وقوله

رب ما تكره النفوس من الا

مر له فرجة كحل العقال

ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان أيضا نكرتين تامتين أما من نعلى رأى أبى على زعمهم أنها فى قوله

ونعم من هو فى سر وأعلان

تمييز والفاعل مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو الخبر محذوف

وكان الاولى يعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أى حقيقة كما فى يس وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدر أ انسان هو أو غيره انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر أ ذكر هو أو انثى كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كمن) أى والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان أخر كونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لو ما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها اى بما على رأى اه قال الدماميني نحو لأمرما جدع قصير أنفه اى لامر أى أمر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية وتقع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيأ ما والفخامة نحو لأمرما جدع قصير أنفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها ازائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لفق من آيتين فكان الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم واما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لان الذى يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أى تكرهه وقوله فرجة بالفتح أى انفراج وقال النحاس الفرجة بالفتح فى الامر المعنوى وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا فى العينى وفى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة ليمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليهما صفة للمحذوف اه وقوله انابة الصفة الخ أى وهى لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى ابى على (قوله والفاعل مستتر) اى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله

ويرفعان مضمرا يفسره * مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى أنه مما يفتقر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو المخصوص فهو اما مبتدأ خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال واما خبر مبتدا محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق به

المحذوف

المحذوف لما فيه من معنى الفعل اى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدماميني ورد بهذا على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اه وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور اجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان وفيه أنه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح اى الممدوح فى سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حد قوله شعرى شعرى) اى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدا الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله الا الاخفش) اعترض بأنه لا يمنع ذلك بل يجوزه ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا ارادوا المبالغة فى الاخبار عن احد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما أن يكتب اى من شئ كتابة فما بمعنى شئ وأن وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها افاده الدماميني (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تميزه واجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شمنى ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح احد أقوال فى ما هذه ستأتى فى باب نعم وبئس وقد درج عليه فى المغنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة اى المقدرة بمن لفظ اسم تقدمها هى وعاملها مسقة له فى المعنى فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة اى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى اى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله ومذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد اى فى الخارج والا فهى حرف تعريف اتفاقا فنحو جاءنى محسن فاكرمت المحسن قاله الرضى (قوله الى أنها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لاتت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى انها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال لابعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) اى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بأن لحذف الموصوف مظانا) اى مواقع وهى ثلاثة كون المنعوت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن او فى نحو أن اعمل سابغات اى دروعا ومناظمن ومنا اقام اى فريق وفينا سلم وفينا هلك (قوله الا الضرورة) كقوله

ترمى بكفى كان من ارمى البشر * اى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من

على حد قوله شعرى شعرى
وأما ما فعلى رأى البصريين
الا الاخفش فى نحو ما أحسن
زيدا اذ المعنى شئ حسن
زيدا على ما سيأتى بيانه فى
بابه وفى باب نعم وبئس عند
كثير من النحويين
المتأخرين منهم الزمخشرى
نحو غسلته غسلا نعما اى
نعم شيأ فانصب على التمييز
وأما أل فللما قال وغيره وما
ذكره الناظم من انها اسم
موصول هو مذهب
الجمهور وذهب المازنى الى
انها حرف موصول والاخفش
الى انها حرف تعريف
والدليل على اسميتها عود
الاول عود الضمير عليها فى
نحو قد أفلح المتقى ربه
وقال المازنى عائد على
موصوف محذوف ورد
بأن لحذف الموصوف
مظانا لا يحذف فى غيرها
الا لضرورة وليس هذا
منها الثانى انحصار خلو
الصفة معها عن الموصوف

نحو جاء الكريم فلولا انها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف الثالث اعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا انها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل فى نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب ١٥٤ فالجر ورضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول وأجاب فى شرح التسهيل بان مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام فى اللفظ غير جملة جريا بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات * واماذوفانها للعاقل وغيره قال الشاعر

ذا خليلى وذو يواصلنى
يرمى ورائى بامسهم
وامسله

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا * هلم فان المشرف الفرائض وقال الآخر فاما كرام موسرون لقيتهم * التصريح فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا وقال الآخر فان الماء ماء أبى وجدى * وبئرى ذو حفرت وذو طويت والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما فى الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذى بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا (وكالتى أيضا الديهم) اى عندطيئ (ذات) اى بعض طيئ

الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه أن كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) اى منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى حينئذ اى حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه اى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها اى والواقع انه يعمل معها ويمنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التى الاصل فيها الجمود لان اصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم يعترض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) اى فى القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) اى واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) اى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) اى لاخذه مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله واجاب) اى الناظم وقوله بأن مقتضى الدليل اى القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجى الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتى قال الرودانى وانما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع انه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اه وبحث الدماميني فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود الموصول وانما جئ بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى والدليل على ذلك ظهور الاعراب فى اى الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللاتين على لغة واجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها اعارية كما فى لا التى بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم فى ضمير أل الخ) أى خلفا موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلنى) عطف على خليلى وجملة يرمى الخ خبر ثان لذا وقوله وامسله بكسر اللام وهى الجر (قوله ساعيا) اى آخذ الصدقات الاموال والمشرفى السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذى بمعنى صاحب) اى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما فى

التصريح (قوله ألحق بذو تاء التأنيث) اى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل اصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على السكون وفى التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات اى مع التنوين لعدم الاضافة كما فى التصريح وحكى اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما فى الهمع وشرح ابن عقيل على النظم فيكون فى ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم اى أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون اصلها بهاء نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها) اى الفرق المتقدمة فى البيت قبله والأيق جمع ناقة واصلها أوقة قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها واصل أيق أوق قدمت الواو التى من الضم وقلبت ياء مبالغة فى التخفيف والموارق جمع مارقة اى سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل او نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فى المدح والذم او خبر لمحذوف اى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر اى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى تسلم اى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد) اى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله بغير معنى التى واللاتى بأن اريد المفرد المذكر او المثنى مطلقا او جمع المذكور اى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لا ذوا وقال الرضى فى ذو الطائية أربع لغات اشهرها ما مر أعنى عدم تصريفها اصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه فى الاحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصريفاتها اعلا على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لديهم الخ ولامكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله واطلق ابن عصفور القول فى تثنية الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيئ بل أسنده اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليها الشاطبى وغيره لكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان فى نقل هذا الاطلاق عن ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيئ وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطى فى المنكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تثنية ذو وجمعه فبان أن لا اطلاق فى عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيئ وأن ابن مالك انما نازع فى الثبوت كذا فى الرودانى وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) اى على قوله بتثنية ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) اى لكونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ماذا ولخفتها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من انها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم كون ما غير

ألحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع اللاتى اللاتى ذوات) جمعا لذات قال الراجز

جمعتها من أيق موارق
ذوات ينهضن بغير سائق

(تنبيه) ظاهر كلام الناظم انه اذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال ذو على الاصل واطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما قال الناظم واظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التى واللاتى فأضربت عنه لذلك لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من انها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق (او) بعد

(من) استفهام على الاصح وهذا (اذا لم تلغ) ذا (فى الكلام) والمراد بالغائها أن تجعل مع ما أو من اسما واحدا مستفهما به ويظهر اثر الامرين فى البدل من ١٥٦ اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت

العاقل مع أن ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن غازى (قوله من استفهام) فى المتن حذف من الثانى لدلالة الاول لكن فى صنيع الشارح تحريك من مع سكونها فى المتن (قوله على الاصح) وقيل بعد ما الاستفهامية فقط وردت السماع فى كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما به) اى او مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له الالغاء الحكمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما الاستفهامية على رأى الناظم تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا مستفهما به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو اقول ماذا ذكره الدمامينى نقلا عن المصنف وغيره وكذا فى الرودانى وغيره فاذ ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه توهما منه انه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاءين فى نحو سألته عما ذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير الحقيقى قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر انه يجوز عكسه بل هو اولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجازهنا الاخبار بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها ثم الموافق للصناعة أن الخبر او المبتدأ الموصول فقط لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدمامينى يجوز فى البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول والرابط محذوف اى يحاوله بجواز مثل هذا فى الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف اى هو نحب (قوله يحاول) اى يطلب والنحب فى الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه اى مدة حياته واراد به هنا النذر والمعنى ألا تسأل الرجل ماذا يطلبه باجتهاده فى امور الدنيا أنذر أو جبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح ايضا فى هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا فى موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو فى موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الاول أن حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر عن الدمامينى وعلى الثانى أن حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتى فى باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل فى الجواب) اى استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) اى الزائد على قدر الحاجة (قوله واجازه الكوفيون) اى كما اجازوا فى بقية اسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك اى الذين تقتلون والتى بيمينك واجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدمامينى (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامار بالكسر الحمار والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن ابى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلمه وافيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عيى باختصار (قوله ومحملين حال) اى من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال

أخير أم شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدأ وذا وصلته خبر ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمرو قال الشاعر ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل وتقول عند جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لانه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل فى الجواب نحو يسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا وما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة وأجازه الكوفيون تمسكا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اى وهذا طليق محمولا * (تنبيه) * يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق

على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو أن لا يكون بعدها اسم موصول نحو من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ فى الكلام لانها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدأ والذى خبر وفى الدماميني أن الالغاء يترجح فى هذه الحالة ايضا ولا يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذى تأكيدا له او خبر لمبتدا محذوف اه وفى البيضاوى أن من مبتدا وذا خبر والذى بدل اه (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال فى التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين او اكثر مشتركا فيها او مدلولا بها على ما حذف اه فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله او منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدماميني (قوله تعرفه) اعترض بان الموصول لو كان معرفا بصلته لعرفت النكرة الموصوفة بصفتها واجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك اعبد الها خالق السموات والارض اه دماميني بعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شئ منها) اى ولو ظرفا او جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى قائم أبوه قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أو أل وعال فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزأى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت مما زيدا تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها أن أل على صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطى ما نقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسما كان أو حرفيا (قوله بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين او خبر ثان لكان افاده الدماميني (قوله دلت عليه

أن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه (وكلها) اى كل الموصولات (يلزم) أن تكون (بعده صلة) تعرفه ويتجه استثناء اما لفوظة نحو جاءنى الذى اكرمته او منوية كقوله

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم الينا

اى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وافهم بقوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه

صلة ال) لا يريد ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك فى باب الاشتغال قاله يس (قوله أن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين اما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا اريد بالموصول معهود فان اريد به الجنس او الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الرودانى بعد كلام والتحرير أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه اوتعريف الحقيقة اى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ او تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق او فى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة او الذى يشرك او الذين يشركون او من يشرك او نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره واما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجى اى الذى يعرف فى الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر أن العهد فى الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس او الاستغراق او التهويل غير صحيح (قوله او منزلة منزلة المعهود) اجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قول سم واقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على انه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اه وعلى هذا لا حاجة الى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) اى التخويف والتفخيم اى التعظيم اى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم (قوله وان تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتمله (قوله اى مطابق له الخ) المراد المطابقة اعم من ان تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات الخاصة او لفظا فقط او معنى فقط كما فى المشترك غير ال على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر ان بقية الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها محذوف اى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو اضمر لقال فى رحمتك نظرا الى المبتدا او رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر اكثر واقيس كما فى التسهيل وشرحه للدماميني ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد (قوله فلا اشكال فى العائد) اى فى مطابقته لفظه ورجوع المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو الاكثر) اى فى غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض بأن اللازم فى المثال اجمال

صلة ال لابصالتها والتقدير او منزلة منزلة المعهود والا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذى قام ابوه والمنزلة منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى وان تكون (على ضمير لائق) بالموصول اى مطابق له فى الافراد والتذكير وفروعهما (مشتمله) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله سعاد التى اضناك حب سعادا

قوله

وانت الذى فى رحمة الله طمع

كما سبقت الاشارة اليه وهو شاذ فلا يقاس عليه

(تنبيه) * الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف لفظه معناه فلك فى العائد وجهان مراعاة للفظ وهو الاكثر ومراعاة للمعنى كما سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو اعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى

لالبس ولا محذور في الاجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد بالبس هنا الاجمال في مقام البيان وهو معيب وكالبس قبيح الاخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أملئ على ما تقدم بيانه فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ماذكره الناظم كما مر وفي وصل ضمير يعود الى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها أو بشبهها الجملة المقدرة كما في الدماميني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكر متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له بأن يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكر متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) اي يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في المغني قال ابن يعيش وانما يجوز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قائما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا ولي فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على أنه خبر مبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذي في الدار النفيسة لانتفاء العلة حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل وهو مفقود هنا لصلاحية الباقي وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما افاده السيد في شرح المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن ان يجاب بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة وبجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والا فلا كذا في الرواني وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد صيغها أفاده الدماميني ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرواني دفعا لتوهم أنها في مقام التأويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذي اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثاني للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) اي بعد بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدماميني والشمني نواها بجهة قصدها من السفر وعد في القاموس من معاني النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا في الثاني الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء

فعندي ظرف تام صلة من واتبه كفل جملة اسمية صلة الذي وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لانهما يعطيان معناها الوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندي والذي استقر في الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذي اليوم والذي بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة

(تنبيه) من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق ان تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز جاء الذي اضربه اوليته قائم ورحمه الله خلافا للكسائي في الكل وللمازني في الاخيرة واما قوله

وان لراح نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها
ازورها

وقوله

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق

فمخرج على اضمار قول في الاول اي قبل التي اقول فيها لعلي ازورها وان ماذا في الثاني اسم واحد وليست ذا مرصولة

لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبر الان نحو اني عسيت صائما دليل على انه فعل خبري واذا ثبت كونها خبرا فينبغي ان يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) اي بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها في الاستعمال انشائية لا خبرية كذا في الروداني وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فقد ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وان لا تستدعي الخ) بقي من الشروط أن لا تكون معلومة لكل احد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذي حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشري في المفصل والسعد في المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة انه جملة في المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) اي اللذان اريد بهما الحدوث فان اريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت ال الداخلة عليهما معرفة لانهما حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) اي منع كونها صلة لال ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف افعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا في مسئلة الكحل (قوله لانهم اللثبوت) اي والفعل للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) اي من اجل ان منع وصل ال بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل وفيه ان هذا انما يفتح اصل المنع لا المنع باتفاق الا ان يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثاني وهو عدم رفع افعل التفضيل الظاهر باطراد الا في مسئلة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التي غلبت عليها الاسمية) اي بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو ابطح واجرع وصاحب) اما أبطح فهو في الاصل وصف لكل مكان منبطح اي متسع من الوادي ثم صار اسما للارض المتسعة واما أجرع فهو في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيأ واما الصاحب فهو في الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) اي فالخيول المغيرات في الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) اي حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فأدخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه في محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله اي صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها اي وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدماميني أن أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر

لموافقة عسى لعل في المعنى واجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز التعجب بها وان لا تستدعي كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وصفة صريحة) اي خالصة الوصفية (صلة ال) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة وفي الصفة المشبهة خلاف وجه المنع انها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت ومن ثم كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو ابطح واجرع وصاحب فال في مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع ال اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها فعلا كراهة ان يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) اي صلة ال (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل)

وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى أن صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم بعد أل عارية منها كما مر (قوله الترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما ورد عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا بالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا الا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى أن بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الرودانى ما يؤيده (قوله على المعه) اى الكائن معه فيجب تقدير المعلق اسما لما تقدم من ان أل صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم أن الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حرا ى حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وانه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فسلم على أيهم أفضل * لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون اى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوف اى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما هى ينعم الولد ما الى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الاشرطا أو استفهاما) اى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينافى استعمالها نعتا وحالا وصلة لنداء ما فيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون اى من المشترك وفى صرف أية وأيات ومنع صرفهما التأنيث والتعريف

من ذلك قوله
ما أنت بالحكم الترضى
حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجدل
وهو مخصوص عند الجمهور
بالضرورة ومذهب الناظم
جوازه اختيارا وفاقا
لبعض الكوفيين وقد وقع
منه أبيات * (تنبيه) * شذ
وصل أل بالجملة الاسمية
كقوله
من القوم الرسول الله
منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
وبالظرف كقوله
من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
و(أى) تستعمل موصولة
خلافا لاحمد بن يحيى فى قوله
انها لا تستعمل الا شرطا أو
استفهاما وتكون بلفظ
واحد فى الافراد والتذكير
وفروعهما (كما) وقال أبو
موسى اذا أريد بها المؤنث
لحقتها التاء وحكى ابن
كيسان ان اهل هذه اللغة
يثنونها ويجمعونها
(واعربت) دون أخواتها

بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الرودانى والجمهور على الصرف اى لان التعريف بنية الاضافة ليس من عال منع الصرف عندهم (قوله مالم تضف) اى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معا نحو اى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو اى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبقى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه اى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه ان زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان أنها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية أعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى أن للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) اى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف واى مبتدأ فضمته اعراب وأشد خبره والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها تزاد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وننزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) اى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحلى حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ كان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور ويكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للعرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ماهى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رديت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعده الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لاتضاف اى) اى الموصولة التى الكلام فيها أما الواقعة

شيعة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد وان لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى هو قائم وأيهم هو قائم أعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات (وبعضهم) أى بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أعرب) أيا (مطلقا) اى وان أضيفت وحذف صدر صلتها وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليه بما يقوله اذا ما لقيت بنى مالك

فسلم على أيهم أفضل

بضم اى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اياز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم الى آخره أن بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة * (تنبيهان) * الاول لاتضاف اى لنكرة خلافا لابن عصفور نعتا

نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو اى الرجال أفضل أو المفردة المقدرة بلها دال على متعدد نحو اى زيد أحسن اى اى أجزائه أحسن واى الدينار دينارك اى اى أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أبى وأبك فارس الاحزاب * وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال اى غلامين أتيا اى غلمان أتوا أى الغلامين أتى اى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على اى أجيب بأن اى الوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كانت اى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة اى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) اى فى حلقة يونس تصريح (قوله أى كذا خلقت) اى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضاحه أن معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم ان الابهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه أن سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية

ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز اعجبنى أيهم قام فقال اى كذا خلقت * الثانى تكون اى موصولة كما عرف وشرطا نحو أيا ما تدعو فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالامن ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا النكرة

فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جازيا هذا ولم يجز يا اى بل لزم أن يردفه مايزيل ابهامها ولهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) اى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كررت بفارس اى فارس وبرجل اى رجل قال الفارسى رجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين اى كونها تعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل اى انسان بخلاف مررت برجل اى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والجمع (قوله حذف العائد اذا كان مبتدأ) أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها (قوله ان يستطل) اى يعد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كاستحسنه أو يطل بالبناء للمجهول اى يطيلها المتكلم فهما زائدتان لزيادتهما لا لتوقف على بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى اى لملازمتها للاضافة لفظا أو نية فالطول بالاضافة لازم لاى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح يعجبنى اى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله ومنه وهو الذى فى السماء اله) فالخبر مبتدا محذوف هو العائد وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقديره مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة والهاء الاولى والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح والرودانى عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لا سيما زيد فانهم جوزوا اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف على وزن العطار فان صدر بأب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) اى فى الآيتين أما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده اى على العلم الذى أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد اى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الرودانى وأما نصب بعوضة فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة صفة لها ويجوز على قراءة الرفع أن تكون ما حرفا زائدا ويضمر المبتدأ تقديره مثلا هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة اى من يمتنه وبهمه حد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) اى الذى هو صدر الصلة والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة

دالا على الكمال نحو مررت برجل اى رجل وقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد اى رجل ومنه قوله

فأومت ايماء خفيا لحبتر
فلله منا حبتر أى فتى

(وفى ذا الحذف) المذكور فى صلة اى وهو حذف العائد اذا كان مبتدا (ايا غيرا ى) من الموصولات (يقتفى) غيرأى مبتدا ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم وأصل التركيب غير اى من الموصولات يقتفى أيا اى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (ان يستطل وصل) نحو ما أنا بالذى قائل لك سوأ اى بالذى هو قائل لك ومنه وهو الذى فى السماء اله اى هو فى السماء اله (وان لم يستطل) الوصل (فالحذف نزر) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى أحسن وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع وقوله

لا تنوا الا الذى خير فما
شقيت الا نفوس الالى للشر نادونا

وقوله

من يعن بالمجد لا يطق بما سفه
ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

(وأبوا ان يحتزل) العائد المذكور اى يقتطع

و يحذف (ان صلح الباقى) بعد حذفه (لوصل مكمل) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها لانه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فلا ١٦٥ يجوز جاءنى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار ولا يجوز أيهم يضرب او ابوه قائم او عندك او فى الدار كذلك اما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بأن كان مفردا أو خاليا عن العائد نحو أيهم أشد وهو الذى فى السماء اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف * (تنبيهات) * الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا شروطا أخر أحدها أن لا يكون معطوفا نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيها أن لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه ثالثها ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لاكرمتك * الثانى افهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف عندهم) اى عند النحاة أو العرب (كثير منجلى فى عائد متصل

أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) اى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها) اى مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على ان المراد هو يضرب الخ) اما على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) اى اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف العائد المبتدا لان المعطوف على المبتدا مبتدأ واشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقى شرطان آخران أن لا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو اللذان كانا قائمين فعلوم من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمى مبتدأ على الاطلاق (قوله أفهم كلامه) اى حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفى ذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى خبران للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفى كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا أن يخص بكون ما بعدها اركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فان كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو وما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا لانه أربع اى رزقناهم اياه على انه سيأتى عن الرودانى أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب بفعل أو وصف) فان قلت قد نصوا فى قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا الاشكال فيه وأن يكون التقدير تزعمون أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا لامثاله حذف الفاعل فى نحو زيد ضربته تبعا للفعل وحذف الفاعل فى نحو فأما الذين اسودت وجوههم كفرتم تبعا للقول اه دماميني (قوله أو وصف) اى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله هو غير صلة أل) أما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه اى ان عاد اليها لالتباسه بذكر الضمير على اسمية الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب اى الضاربه وبذلك يقيد اطلاقه الآتى أيضا أما

ان انتصب بفعل) تام (أو وصف) هو غير صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) اى نرجوه وأهذا الذى يبعث الله رسولا اى يبعثه

وعما عملت أيدينا اى عملته والوصف كقوله تعالى الله مولیك فضل فاحذنه به * تعالى غيره نفع ولا ضرر اى الذى الله مولیكه فضل وخرج عن ذلك نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كانه زيد وانا ضاربهما زيد هند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة ١٦٦ وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر وقوله

جاء رجل أنا الضارب اى الضارب به فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله وعما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم فى قراءة الكوفيين الاحفصا بالحذف اى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم أت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله اى الذى الله مولیكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه أكرمت) اى وجاء الذى لم أكرم الا أياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد تنفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم اى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفروعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) اى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله اى المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فخاء معجمة اى قدر كذا فى العينى (قوله فى المعقب البغى الخ) اى فى الشئ الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم اى المعقبه كذا فى العينى واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم للرجل والضمير فى كانه ٢ الى الاخ (قوله تنبيهان) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب اما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ما عدا الخامس وأما الثانية فلان الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) اى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ثانى فى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف اقتطع هذا المكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغتفر عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع أن لا حذف وأن المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع أن المقصود

فى المعقب البغى أهل البغى ما ينهى امرأ حازما ان يسأما وقوله أخ مخلص واف صبور محافظ على الود والعهد الذى كان مالك اى كانه مالك *(تنبيهات)* فى عبارته أمور الاول ظاهرها ان حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك واعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب الجمهور أن منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره الرابع

٢ قوله والضمير فى كانه الخ لا يحلو عن شئ فانه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول مع أن البيت مسوق للاستشهاد افادة على حذف العائد المنصوب بالفعل الناقص شذوذا فالاولى ما أفاده غيره من أن قوله أخ الخ خبر مقدم ومالك مبتدا مؤخر واسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو المحذوف العائد على الذى اى الذى كان مالك اياه اى عليه تأمل اه مصححه

انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالمثيل كما هي عادته * الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر المغاربة واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجردة اي عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه ١٦٧ التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذلك) اي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حذف ما يوصف) عامل (خفضا كنت قاض بعد) فعل (امر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض اي قاضيه ومنه قوله

ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت
يميني بادراكه الذي كنت طالبا

اي طالبه أما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه * (تنبيه) * انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كمر بالذي مررت فهو بر) اي مررت به ومنه ويشرب مما تشربون اي منه وقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر اي ركنت اليه وقوله لقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح الان منها بالذي أنت بائح اي بائح به ويخرج عن ذلك نحو جاء الذي مررت به ومررت بالذي مر به ومررت بالذي ما مررت الا به

افادة انه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله ففي توكيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمرا (قوله أجاز الاخفش) تبع في العزو للاخفش الشيخ المرادي والذي لغيره المنع عنه كما في المغني والاخفش ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف عامل) اي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جاريه محلا ايضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مضروب به قاله في التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي الى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاه والذي يميل اليه نفسي جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لانا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) اي بعد فعل أمر مشتق من قضاه بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتاد بفتحتين والتليد والمتلد قاله في القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا انثنت اي انصرفت اي يحقر في عيني أعز أموالي اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة نؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا بلفظ العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح أربعة نؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وأن يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فسماعي (قوله لفظا) اي مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله اي منه) لم يقدر العائد منصوبا اي تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) اي الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة اي مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفي الشيء

وزغبت فى الذى زغبت عنه وحلت فى الذى حلت به ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى الباءين السببية والاخرى الالصاق وزهدت فى الذى رغبت فيه وسررت بالذى فرحت به ووقفت على الذى وقفت عليه تعنى باحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف فلا يجوز العائد فى هذه الامثلة

وأما قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى

واى الدهر ذو لم يحسدونى

اى فيه وقول الآخر

وان لسانى شهدة يشتفى بها

وهو على من صبه الله علقم

اى عليه فشاذان وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله

لاترك الى الامر الذى

ركنت

البيت وقد أعطى الناظم ما أشرت اليه من القيود بالتمثيل * (تنبيهات) * الاول حذف العائد المنصوب هو الاصل وحل المجرور عليه لان كلا منهما فضلة واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولا فقال الكسائى حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال غيره حذف فاعلا وجوز سيبويه والاخفش الامرين اه * الثانى قد يحذف ما علم من موصول غير أل ومن صلة غيرها فالاول كقوله

أمن يجور رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

والثانى كقوله

بجهن الالى فاجع جو * علينا وجههم الينا وقد تقدم هذا الثانى (خاتمة) الموصول الحذف كالحرف

اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله الان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى بيعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه أن المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيذكر أمثلة اختلافهما مع أنهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بأنهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسررت بالذى فرحت به) استوجهه شيخ الاسلام مذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى أمرا بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أو ما موصولة حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره فى المغنى اى اجهر بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) اى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقى الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كمر تأو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق اى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) ردبان محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت اى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت اى به كما يجئه الشنوانى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لايخفى أن الخلاف ليس فى المحذوف أولا لان القول الثانى انما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده اى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا أن يجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) اى اسمى لان الكلام فيه أما الحرفى فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها باطراد اجماعا فى نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف فى نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفى ان بقى معمولها نحو أما أنت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلان المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية

الحرفية ايضا ما بعدها التصريحهم بانها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثاني فتلاعب باردو الاقرب أن فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدري هذا ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية وهو ايضا مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل في التصريح عن الرضي أنه قال لا خلاف في اسمية الذي المصدرية على القول بمجيئها مصدرية (قوله أول) اي بالقوة والصلاحية وان لم يؤول بالفعل (قوله مع صلته) اي ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول في التعريف دور أفاده اللقاني (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذي وأما وخصتم كالذي خاضوا فأجيب عنه بأنه يحتمل أن الاصل كالذين حذفت النون على لغة او أن الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد او أن الاصل كالجمع الذي خاضوا فأفرد أولا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقاني القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض واصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع أنها بجميع اقسامها من خواص الاسم بدليل أن أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل في الذي فتأمل (قوله ان) اي المشددة وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا او بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) اي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارع مستدلا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به واجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت في معناه القلب الى الاستقبال فاثرت الجزم في محله بخلاف ان المصدرية او مضارعا وأمرا على قول سيبويه في هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر في قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر لو زائدا لا يدخل الا على اسم او مؤول به وقال ابو حيان لا يقوى عندي وصلها بالامر لامرين احدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثاني انه لا يوجد في كلامهم يجبني أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز واجاب ابن هشام عن الثاني بان عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الايجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاول بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضي والاستقبال وبحث الدماميني في هذا الجواب عن الاول بأن فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففي الكشاف ما يفيد ان معناه عند السبك مصدر طلبي حيث قال في تفسير قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك اي بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر في نحو كتبت اليه بأن قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات الامر كفوات المضي والاستقبال لان السبك مفوت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلاف فهما الدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفي الجواب عن الثاني بانا اذا جعلنا ان الموصولة بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طلبي كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الايجاب به اذ التقدير أيجبني الامر بالقيام ثم قال

أول مع صلته بمصدر وذلك ستة أن وان

ويتجه ان يقال لم يقم دليل للجماعة على أن أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في ان من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على ان التي يذكر بعدها فعل الامر والنهي موصول حرفي اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية او زائدة فالاول نحو أرسلت اليه ان قم اولا تقم والثاني نحو كتبت اليه بأن قم اولا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فالباء انما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل *(فائدة)* في حاشية السيوطي على المغني عن ابن القيم ان فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة امور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو يعجبني ان تقوم وماض في نحو أعجبني ان قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول اعجبني ان قدمت اي نفس قدومك ولو قلت اعجبني قدومك لاحتمل أن اعجابه لحالة من احواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جني فرقين أن أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت ان اضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني ان تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه اقول بقي امر ان احدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين في نحو أحسب الناس ان يتركوا ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو زيد اما أن يقول كذا واما ان يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية اي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقصا بدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية نحو ما أن نجما في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجما في السماء قال في المغني وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءتهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما في المغني ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها فمعنى أعجبني ما قمت أعجبني القيام الذي قمته (قوله وكي) اي الناصبة للمضارع وتقترن بلام التعليل لفظا وتقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قلت قد جاء في قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون في الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف اي ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي نعم ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمل اه ملخصا والغالب وقوعها بعد معهم التمني كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

(المعرف بأداة التعريف)

وما وكي ولو والذي نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم ما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذي خاضوا

(المعرف بأداة التعريف)

(أل) بجملتها (حرف تعريف)

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير باداة التعريف أولى من التعبير بال لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على ام فى لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) اى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف فى المشبه والنسبة الى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على اى بناء على ما الخ يوقع فى اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتجعل شيخا او البعض به لا يجدى (قوله او اللام) اولتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف اى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل فى جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل او حسب اى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره او فهو حسب اى كافيك (قوله فقط عرفت) اى اردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح غاية واجيب بانه لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح ان يذكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعرف بها او بانه قصد الاشارة الى محل اداة التعريف وانه مخالف لمحل اداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين امرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع انه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) اى كونها أل بجمانها وقوله عند الاول اى الخليل وقوله وعند الثانى اى سيبويه زائدة اى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح انها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا انها جزء اداة التعريف وان كانت زائدة فى اداته فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى الجمل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع ان المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) اى من قولى المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هنالك اصلا لعدم الاستياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحركما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال اربعة قولان ثنائيان وقولان احاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا اهلية فيه للزيادة) اى لان يزاد فيه لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله حرف وشبهه من الصرف برى * ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها اخارجة عن القياس فلا يقاس عليها افاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله اصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دماميني (قوله وللوقف عليها) اى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها والحاقه مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله

كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فقط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها التذكر واعادتها ابتداء لها حيث اضطر الى ذلك كقوله

يا خليلي اربعا واستخبرا الـ
منزل الدارس عن حي
حلال
مثل سحق البرد عفى بعدنا الـ
قطر مغناه وتأويب
الشمال
وكقوله
دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا
ال
الشحم الخ قدمه لانه بجل
ودليل الثاني شيآن الاول
هو ان المعرف يمتزج بالكلمة
حتى يصير كاحد أجزائها
ألا ترى أن العامل يتخطاه
ولو أنه على حرفين لما تخطاه
وان قولك رجل والرجل
في قافيتين لا يعد ايطاء ولو
أنه ثاني لقام بنفسه الثاني
أن التعريف ضد التنكير
وعلم التنكير حرف أحادي
وهو التنوين فليكن مقابله
كذلك وفيه ما نظر وذلك
لان العامل يتخطى هما
التنبيه في قولك هررت
بهذا وهو على حرفين وأيضا
فهو لا يقوم بنفسه ولا
الجنسية من علامات
التنكير وهي على حرفين
فهلا حمل المعرف عليها
واعلم أن اسم الجنس
الداخل عليه أداة التعريف قد

يا خليلي اربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلال بكسر الحاء اى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعيني صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف اى البرد السحق اى البالي وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى اى اقام كما في القاموس والضمير فيه للعهد والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالي وتأويبها ترديد هبوبها بسرعة على ما في العيني او هبوبها النهار كله على ما في القاموس (قوله مللناه) بكسر اللام من المال وهو السآمة كذا أفاده العيني وغيره واهل الهاء فيه عائدة على ذا في قوله دع ذا والاقرب عندي انه من قولهم ملات اللحم مثلا بكسر اللام الاولى اى أدخلته في الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة تجارة وخاء معجمة وهو الاقرب كما في الشواهد (قوله ودليل الثاني) اى القول الثاني من قولي المتن وهو أن المعرف اللام فقط (قوله أن المعرف يمتزج بالكلمة) اى ولا يمتزج الا الحرف الاحادي واستدل على هذا الامتزاج بامرين ذكرهما في قوله ألا ترى الخ الا انه كان المناسب في الاستدلال عليه بهما ان يقول ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه اقام كونه ثانيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) اى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأن قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثاني) اى ولو ثبت انه ثاني لقام بنفسه اى فيحصل الايطاء وفيه ان قيام أل بنفسها لا يقتضي ان ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء ممنوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها ترسم وحدها (قوله وعلم التنكير) اى علامته (قوله يتخطاها التنبيه) وكذا الاخبار بالامال وان لا تفعل (قوله وهو على حرفين) اى فلا يقتضي التخطي الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله وأيضا) اى ويبطل الثاني من دليلي الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثاني (قوله ولا الجنسية) اى التي لنفي الجنس وهذا ابطال للشق الثاني (قوله ان اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه ان اقسام أل اربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثلاثة ارجحها السيد الصفوي وصرح به التفتازاني ان أل قسمان كما في التوضيح وغيره الاول التي للعهد الخارجي بأقسامه الثلاثة الذكري والعلمي والحضوري الثاني التي للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التي للحقيقة وهي ما قصد به الحقيقة من حيث هي والتي للعهد الذهني وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم والتي للاستغراق وهي ما قصد به الحقيقة في ضمن جميع الافراد الثلاثة ارجحها العلامة القونوي أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شيء لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هي وتارة من حيث وجودها في ضمن فرد معين وتارة من

حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشاربه) اى بصاحبه من الاداة اشارة عقلية او المراد قد يراد به افاده يس (قوله مما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس (قوله نحو الرجل الخ) اى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لاينافى خيرية بعض افراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لاأتزوج النساء ولاألبس الثياب فهى هنا التعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلابد فى الحنث من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زوالها معها فليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال القفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لاتثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا لتعريف الجنس) اى نفس الحقيقة من غير نظر الى ماتصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه انه يدل على مايدل عليه لاأنه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى ان العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) اى بعض واحدا او أكثر وقوله مما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضميره عليه الى ماقالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بما) اى باعتبار تقييدها بمحررا والافهى عامة للذكر والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحررا ملزوم للذكر لان المحرر لايكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال القنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولايأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ المراد به ملزوم ماوضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لايدلى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر شيء وعا عندهم اه (قوله فان ذلك) اى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله او لحضور معناها) اى الحصة اى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) اى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة بهذا وجعل أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه اهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله اوحسه) اى الاحساس به بالبصر أو اللمس او سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس) بالنصب اى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما اى رفعه لارمى (قوله وقد يشاربه الى حصة غير معينة) جعل

يشاربه الى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن من غير اعتبار شئ مما صدق عليه من الافراد نحو الرجل خير من المرأة فالاداة فى هذا التعريف الجنس ومدخولها فى معنى علم الجنس وقد يشاربه الى حصة مما صدق عليه من الافراد معينة فى الخارج لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها نذرت لك ما فى بطنى محررا فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها رب انى وضعتها أنثى أو لحضور معناها فى علم المخاطب نحو اذهما فى الغار أو حسه نحو القرطاس ان فوق سهما فالاداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها فى معنى علم الشخص وقد يشاربه الى حصة غير معينة فى الخارج

غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعيين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) اى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) اى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا اى حالة كونه يسبى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام ليس الذى ذكره شيخنا والبعض وأقره بل تقييد المرور بحال السب نعم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بأنه المناسب لقوله ثم قالت لا يعنينى لان المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مر ت عليه مع أن المال اذا جعلت لازمة افادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله او مجازا) اى بالاستعارة بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة او على تقدير مضاف اى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان اقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى الشمول خصائص الجنس مانصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا المدلول للفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) اى كل رجل من جهة العلم والادب وفيه أن هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة اى جميع احوالها واصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) اى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرحى التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء أن الثانى ليس كذلك والظاهر أنه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى أن ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقد سها لان المراد بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لاصلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل والبسع بان العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله باقيا على تنكيره كالتمييز

(قوله

بل فى الذهن نحو قولك
ادخل السوق حيث لا عهد
بينك وبين مخاطبك فى
الخارج ومنه وأخاف أن
يأكله الذئب والاداة فيه
لتعريف العهد الذهنى
ومدخولها فى معنى النكرة
ولهذا نعت بالجملة فى قوله
ولقد أمر على اللئيم يسبنى
وقد يشار به الى جميع
الافراد على سبيل الشمول
اما حقيقة نحو ان الانسان
لفى خسر أو مجازا نحو أنت
الرجل علما وأدبا فالاداة
فى الاول لاستغراق افراد
الجنس ولهذا صح الاستثناء
منه وفى الثانى لاستغراق
خصائصه مبالغة ومدخول
الاداة فى ذلك فى معنى نكرة
دخل عليها كل (وقد تزاد)
الى كما يزاد غيرها من الحروف
فتنصب معرفا بغيرها او باقيا
على تنكيره وتزاد

(قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة او الاداة والتذكير باعتبار الحرف او اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف اى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تعميم فى المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) اى للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كاسموأل أفاده المصرح (قوله على صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بأنهم نصوا على أن لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الاول بأن أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من انه تعالى يضع العربى الى العجمى وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الانوان اتفاقا وأجيب بأن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى الى ذلك النبى نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحق اسمه المسيح عيسى ابن مريم واليسع من هذا القبيل كذا فى الرودانى مع بعض زيادة وهو صريح فى أن اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وضعف سم استشكال الاول بما مر بأنه يتوقف فى أن أل ليست فى لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم انه اختلف فى الآن فالجمهور على انه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على انه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هنالك اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح افاده الرودانى اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل على مذهب الجمهور وبجعل المعنى وشبيه الاشارة اى شبيه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور والقائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به اسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) اى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) اى التضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثانى (قوله متضمن معنى الخ) اى لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن

(لازما) وغير لازم فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى على صنمين واليسع على رجلين (و) الاشارة نحو (الآن) لازمة بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج او أنه متضمن معنى أداة التعريف ولذلك بنى لكنه رد فى شرح التسهيل

الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيريه أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان ولذين ولتى ولتان ولاتى اه (قوله والافبنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله سم (قوله كبنات الأوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر فى كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) اى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه موازنة تهبتك والا كثر جمع كم واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعاقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة وأصل عساقيل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وذكر ياسين فى شرح الدماميني للمغنى أن العساقل الكمأة الكبار البيض وأن بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه علم) اى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) اى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطرو الاسمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كأسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لاحل اعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك ما يشذ شذوذا فى الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله وجوهنا) اى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى نسلت فعداه بعن اى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أو أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهومين من أل (قوله للصح) اى ملاحظة ما اى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف اى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا للمبهم أنه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين وبقدر مضاف فى كلام الناظم أى للصح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو

أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والافبنيتها نحو من وما الا انا قائلها تتعرف بالاضافة فعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) اى فى الشعر (كبنات الأوبر) فى قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
أراد بنات أوبر لانه علم على ضرب من الكمأة وردى كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فأل عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (وطبت النفس ياقيس السرى) فى قوله
وأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
أراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين وأشار الى الثانى بقوله (و بعض الاعلام) اى المنقولة (عليه دخلا للصح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحرث

المتبادر اولما وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) اى الذى لم يقارن ال وضعه للعلمية ماهذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت ال وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو الى النسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر أنها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لانا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتحلل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع أن أشعار العرب مملوأة من الاستراحة بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن لها فاتته بذلك فلذلك يترقح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول ال عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بان الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير مسماهم ومالا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليدا الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما فى المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهددنى بكل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقنى الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قال المصرح وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سمعها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول

(و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من اسماء الدم وأفهم قوله وبعض الاعلام أن جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت لذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف اذ الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مبارك فضرورة سمعها تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان أراد أن جواز دخول أل على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل اى بتنقل النظر من العلمية الى الاصل

مبنى على الاول والثانى على الثانى واللام على الاول المتكلم وعلى الثانى السامع قال شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على المجاز العقلى أو الوضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها الدليل على ذلك فكيف يكونان سببين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أى لتجعل المذكور من الاعلام أى لتجعل مسماه الشئ نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه فى ذهن السامع فأل فى الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفى العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير فى وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره فى باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين فى مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما رضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل فى غير ما غلب عليه والا فتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة اى الاشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر أن الشارح استعمل لفظ العبادلة فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن ان المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله العهدية) اى بحسب الاصل والا فهى الآن زائدة ولا يخفى ان ال العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الاصل لان يستعمل فى كل فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة ايلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد من ال لا المقرون بها لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر والذى فى التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فاعمل ما فى الشرح سهو والعقبة فى الاصل اسم للطريق الصاعد فى الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه اى أوعية طعامه التراب فسميها فرمى بصاعقة فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة وقيل اكثر واصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء والاضافة بهذه بأن أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره المصنف بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن المطلق لا تباشره بل مراده ان ال هذه لا تثبت مع حرف

فيدخل أل (فذكر) أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان أراد أن دخول أل سبب للمح الاصل فليسا بسببين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل ثم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل فى الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشئ بعينه * (تنبيه) * فى تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتى للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبه) عليه (مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم (أو مصحوب أل) العهدية (كالعقبه) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا (وحذف أل

النداء اصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه بأي اوذا كما يتوصل لنداء ما ألّ غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا ايذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم أنها لكونها في الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء والاضافة (قوله لان اصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه انه متعلق بالمنفي وهو تمكن لا بالنفي وأن أل في نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أي كون أل في نحو اليسع لازمة قد يعين أن مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا للمامشي عليه الفارضي من البقاء المذكور واستدل بقوله في الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه * فتستدام كأصول الابنيه

وتبعه على الجزم به البعض وزاد أن الهمزة تقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الرودانى على التصريح قال في الهمع أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتجاله كاليسع واليسوأ فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم الا في النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد ويا يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتني بها الا أن الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقلا او ارتجالا اه قال ابن عقيل في شرحه عليه اى مثل الذي فيه أل من العلم بالغلبة في نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام الرودانى ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقلا قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال ان المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا ان يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هي في نحو اليسع متعلقا بالنفي فتأمل (قوله احقا) الاستفهام للتوبيخ أي افي الحق اى افي الامر الثابت أن اخطلكم هجاني (قوله اعشى تغلب) اصله الاعشى فحذفت منه ال واضيف الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم ابيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم لكل من ظهر في الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عاتق أي حاجز ثم غلب على النجم المعروف اعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ

ذي) الاخيرة (ان تنادا) مدخولها (او تضف أو جب) لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلي اللازم أبدا كما هي في نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلى ومدينة طيبة ومنه أحقا أن أخطلكم هجاني والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفي غيرهما) أي في غير النداء والاضافة (قد تحذف) مع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه * (تنبيهان) * الاول المضاف في اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره

فعليته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الرداني أن الصحيح أن أسماء الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للصح المعنى العددي وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل في النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف في غيرهما (قوله مايدعو الى ذلك) أي الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه أن المضاف ان كان تمام العلم ناقض ماتقدم في باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فأضف الخ من ان العلم الاضافي لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد امر ان الاول ان المضاف لابد ان يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل الثاني أن القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا ايضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب ان يقول للايضاح لان التخصيص في النكرات والايضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو اعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهوري حاصلها فقال

وعددا تريد أن تعرفا * فأل بجزأيه صلن ان عطفا
وان يكن مركبا فالاول * وفي مضاف عكس هذا يفعل
وخالف الكوفي في الاخير * فعرف الجزأين يا سميري

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثاني وهو المركب لان الكوفي خالف فيه ايضا كما سيأتي وكان الاحسن ان يقول بدل الاخير

وخالف الكوفي في هذين * فقيهما قد عرف الجزأين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفي كلام شيخنا ان منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة اثواب او خذ المائة درهما ودع الالف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدني في بيت بعده وقوله فسما بالفاء العاطفة على عقدت واراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع ارجع او بفتحها مضارع رجع لجيئه متعديا ايضا والاثافي بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التي تشدد في غير هذا البيت وتخفف احجار يوضع عليها القدر جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهي احد تلك الاحجار كما في القاموس وان اوهم كلام البعض ان الاثفية هي نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطي بالفوقية ثم النون اصله اثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع اتون كتنور وقد تخفف اخدود الخباز واقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع اتون المخفف اتن كعمود وعمد وجمع المشدد اثانين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما افاده صاحب القاموس فاعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الارض المقفرة والمعنى وهل يرد التحية او يزيل تعب المحبة مواضع طيخ الاحباب

اذ لا يعرض في استعماله
مايدعو الى ذلك * الثاني كما
يعرض في العلم بالغلبة
الاشتراك فيضاف طلبا
للتخصيص كما سبق كذلك
يعرض في العلم الاصلي
ومنه قوله
علا زيدنا يوم النقا رأس
زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين يماني
وقوله
ناالله ياظبيات القاع قلن لنا
ليلاي منكن أم ليلى من
البشر
* (خاتمة) * عادة النحويين
أنهم يذكرون هنا تعريف
العدد فاذا كان العدد
مضافا وأردت تعريفه عرفت
الآخر وهو المضاف اليه
فيصير الاول مضافا الى
معرفة فتقول ثلاثة اثواب
ومائة الدرهم والف الدينار
ومنه قوله
مازال من عقدت يداه ازاره
فسما فأدرك خمسة الاشبار
وقوله
وهل يرجع التسليم أو
يكشف الغطا
ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وأجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد عشر درهما والاثنا العشرة جارية لانهما

ودينارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) ردبان الاضافة فى ذلك لفظية لاتفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند اصحابنا) اى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخال أل فى كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة ال التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا واما الثانى فلان المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) اى فى نحو اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة ماعلم أن اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركب مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا أن فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر ان البناء عند البصرى على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن ان يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) فى معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح (قوله ولايجوز الاحد العشر الدرهم) اى ولا الاحد عشر الدرهم ولا احد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفى الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الاصدى (قوله واعلم ان) اسم أن ضمير الشان (قوله فى تعريف المضاف) اى فى حالة تعريف العدد المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء اى المعرف بأل او بكسرها اى المعرف للمضاف اليه وهو ال وقوله الى جانب الاول اى مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم اى فى ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار (قوله وعلى هذا) اى قس الفصل بينهما باكثر من اربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لاطلاقه فى اول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافى (قوله كما عرفت) اى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم والف الدينار (قوله لاضافتها) اى الى ما بعدها سواء اضيفت لمعرفة او نكرة لان ال لاتدخل على المضاف فى مثل ذلك واما ماوقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف اى بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

(الابتداء)

هذا شروع فى الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر او فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدا والخبر لان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو مايسد مسده غالبا على ماستعرفه فاطلاق الابتداء واراده مايلزمه مباشرة او بواسطة فى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدا فلم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء

فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لاتقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولايجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفى وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل وقد يكون بينهما أربعة اسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان تمييزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله أعلم

(الابتداء)

على التعبير بالمبتدا للاشارة فى الترجمة الى انه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل انه أصل المرفوعات لانه مبدو به وقيل الفاعل لان عامله لفظى وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقا واجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة وبيان ذلك ان قولك من قام أصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما ازيد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة فان أجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل او المبتدا سالما فتدبر اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه أن اصل من قام ازيد قائم ام عمرو ام خالد اذا المسؤل عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدا هو الاسم الخ) لم يعرف الابتدا مع انه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله ورفعوا مبتدا بالابتدا وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدا ومرفوعه (قوله العارى الخ) اورد على التقييد به انه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع أنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا وليس عاريا واجيب بانه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب واقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم انه مبتدا والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى باب ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بأنه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز اى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدا وحينئذ لا يرد الاعتراض من اصله فتأمل (قوله عن العوامل) ال للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ التلفظ او الجزئى الى الكلى ان اريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا او تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة اى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) اى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكورا بعد مخبره الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا واخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى اولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله او وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العرو فى الوصف ايضا فيخرج نحو لاهية قلوبهم على انا لا نسلم انه رافع لمكتفى به كما قاله الرودانى وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا فيدخل لا نولك ان تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا انه هنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا ينبغى لك تناوله فنولك

المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح

مبتدا وان تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض ان تفعل فاعله غير صحيح كما فى الرودانى وقال ابو حيان نولك مبتدا وان تفعل خبره واورد على التعريف انه غير جامع اذ لا يشمل اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا واجيب عن الاول بأن المعرف المبتدا الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه وانما لم يخبروا عنه لانه ليس فى المعنى مبتدا اذ المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده اغنت عن الخبر فى الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن اقل وعن الثانى بأن المبتدا مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبأن الوصف وان خصص لفظا فى قوة المرفوع بالابتداء وكانه قيل ما قائم الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى أنه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك افاده سم (قوله وتسمع الخ) اى لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعم الحقيقى والحكمى افاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) اى مما يلى حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدا وحسبك الخبر لانه نكرة لا تتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كما فى المغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت، مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد اوشبهه مرفوع تقديرا ولا محذور فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) امانعت لخالق لرفعه تقديرا او محلا على الخلاف والخبر محذوف اى لكم او هو الخبر ولا يصح ان يكون غير الله فاعلا لخالق اغنى عن الخبر لان الوصف الذى له فاعل اغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والرودانى ولا يكون يرزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) اى بعد التركيب (قوله ورافعا مستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من افراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدا وقائم خبرا مقدما وابوه فاعلا او ابوه مبتدا ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدا ثانيا وابوه فاعلا اغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على ان المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى ان محل المنع اذا لم يعلم المرجع اما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقيل اقائم ابوه فلا مانع لان التركيب حينئذ بمنزلة اقائم ابو زيد ويشعر بهذا تمثيلهم واعلم ان

والمؤول نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه والعارى عن العوامل اللفظية مخرج نحو الفاعل واسم كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا المستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو امضروب العبدان وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع لا للترديد اى المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع اغنى عن الخبر وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر من اعتذر) (ان قلت زيد عاذر من اعتذر)

قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدا استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لأل الموصولة على قول كما مر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله واول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم او كونه قرينا للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل اغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يرفع ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه المرفوع مع أنه لا خبر له اصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله ثم جيء عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمراد لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال او الاستقبال او لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين ان يكون ملفوظا او مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على احد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرا اوفاعلا لمبتدا محذوف تقديره كائن مثلا اغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية اوفاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية اوفاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله اوصفة مشبهة) او اسم تفضيل او منسوبا نحو هل احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى ان مثل ذلك نحو اذو مال العمران لانه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن ما يؤيده (قوله او كيف اومن اوما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الاخيرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية ادوات الاستفهام كأين ومتى (قوله اوضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر سد الخبر فاذا قلت اقائم زيدام قاعد فليس قاعد مبتدا والضمير المستتر فيه فاعلا سد سد الخبر بل قاعد خبر مبتدا محذوف اى هو قاعد واذا قلت اقائم الزيدان واردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول ام قاعدهما وحكى ام قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدا لانه عطف بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون فى الثوانى اه فاشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ومثله يجرى فى المثال الاول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف اى ام هما قاعدان فتكون ام منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ما سبق فى اقائم زيدام قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفى) اى ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا فى التصريح ومنه يعلم ان النفى المنقوض يكفى فى الاعتماد وافهم تقييدهم الاعتماد بالنفى والاستفهام ان مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز فى زيد قائم ابواه كون قائم مبتدا وان اعتمد على المخبر عنه كما فى المغنى قال فى التصريح وهل تقدم النفى او الاستفهام شرط فى العمل او فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثانى كما فى المغنى (قوله الصالح الخ) حمل الشارح

والى الثانى بقوله (واول) أى من الجزأين (مبتدأ والثانى) منهما (فاعل آغنى) عن الخبر (فى) نحو (أسار ذان) الرجلان ومنه قوله
أقاطن قوم سلمى أم نووا
ظعنا
وقوله
امنجز انتم وعدا وثقت به
ام اقتضيتم جميعا ثم جيء عرقوب
(وقس) على هذا ما شبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ثم لا فرق فى الوصف بين ان يكون اسم فاعل أو اسم مفعول او صفة مشبهة ولا فى الاستفهام بين ان يكون بالهمزة او هل او كيف او من او ما ولا فى المرفوع بين ان يكون ظاهرا او ضميرا منفصلا (وكاستفهام) فى ذلك (النفى) الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان او اسما وهو غير او فعلا وهو ليس الا أن الوصف بعد ليس يرتفع

الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدري ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا لشيخنا ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ لصح ايضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولما (قوله على أنه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله يغني عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا في الاصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار ان ما اضيف اليه اى الى هذا الوصف مبتدا والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء واللام بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة كما في الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقدلان تقليل الجواز كناية عن قبحه واشار اليه الشارح ايضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز بلا قبح وفي كلامه حذف أي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أي للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها العبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع أنه نكرة عمله في المرفوع بعده لاعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن الاخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الاعم كما سيأتي في باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى ان بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر وعاف حين يرى عليها الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته وهي كما في القاموس أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتقعد أو تتشأم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه انه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينا في ما قالوه من أن محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن

على انه اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذا ما الحجازية

وبعد غير يجر بالاضافة وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفي بما قوله

خليلي ما واف بعهدي أنتما اذا لم تكونا لي على من أقاطع

ومن النفي بغير قوله

غير لاهعد الك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وقوله

غير ما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام (نحو فائز أولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة في قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا *مقالة لهبي اذا الطير مرت

لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد والملائكة بعد ذلك ظهير

وقوله

هن صديق للذي لم يشب

التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لاعلامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثان مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته فاذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني وهما أحاضر القاضي امرأة ونحو أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثاني في الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفي داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفي داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقائم أنت مذهب البصريين واوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طالب الوصف لمعموله دون طالب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغني واعلم أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الاولى جواز الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست في عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاوليين من الست تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالموحدة قصور ربقي شيء آخر وهو انه اورد على تجويز كون الثاني مبتدأ مؤخرا أن تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا في أقائم زيد اجمال لا التباس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ولئن سلم أنه التباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله اي العرب) لو قال اي سيبويه ومن وافقه لكان احسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدا

(والثان مبتدا) مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر) عنه مقدم (ان في سوى الافراد) وهو التثنية والجمع (طبقا استقر) اي استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز ان يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا لأغنى عن الخبر الا على لغة اكلوني البراغيث فان تطابقا في الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (ورفعوا) اي العرب (مبتدأ بالابتدا)

بالابتداء ذكره البعض وذلك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي انهم حكموا بأن رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدا وأن رفعهم اياه حاصل بالابتداء اى بحسب مافهم سيبويه ومن وافقه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فعلم ان جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها الان معناه كونها مبتدا بها ويمكن ان يجاب بان الاهتمام والجعل في كلامه مصدران للمبني للمجهول (قوله ليسند اليه) لايشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذلك) اى كرفع المبتدا بالابتداء رفع الخبر بالمبتدا في الانتساب اليهم فكذا الخبر مقدم ورفع مبتدا مؤخر و بالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع ويحتمل أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر والاول اقرب (قوله فاما الذي الخ) اى المبتدا الذي والضمير المنفصل الاول للشئ والثاني للذي واشار به الى ان الخبر عين المبتدا في المعنى اى بحسب المصداق لا المفهوم على ماسيأتي تفصيله وقوله فان المبني عليه أى فان الشئ المبني عليه أى على ذلك الذي بني عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذي بني عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر بأن المبتدا عين الخبر في المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه و بأن المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه صاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظيره و بأنه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لايجوز تقديم معموله عليه والمبتدا ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه واجيب عن الاول بأن الخبر عين المبتدا في المصداق فقط اما في المفهوم فمختلفان على ان اختلاف اللفظ يكفي وعن الثاني بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بان ماذكر فيه انما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدا ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) اى استلزمهما الان الابتداء يستلزم مبتدا والمبتدا يستلزم خبرا اومايسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) في التنظير نظر اذ العامل في التنظير لفظ كان لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف مانحن فيه وايضا العملان في التنظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية مايعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدا المتعدد الخبر واجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو لايظهر في نحو زيد عالم شجاع الا ان يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بان اقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) اى من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بأن العامل عنده مجموع الامرين لا كل منهما فالعامل واحد فلا اشكال (قوله مترافعان) اى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو أيا ماتدعوا وقد يفرق باتحاد العمل في المقيس واختلافه في المقيس عليه (قوله لفظي) اى لايترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بانك اذا قلت

وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوي (كذا الرفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه فاما الذي بني عليه شئ هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزأين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما وضعف بأن أقوى العوامل لايعمل رفعين بدون اتباع فما ليس أقوى اولى أن لايعمل ذلك وذهب المبرد الى أن الابتداء رافع للمبتدا وهما رفعان للخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى أنهما مترافعان وهذا الخلاف لفظي

زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزأين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاد ذكر خبرا الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة في المبتدا اهتماما بحط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة سم (قوله المتم الفائدة) اى المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها اى زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل انتم قوم تجهلون وأورد ان التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لابد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر واجيب عن الاول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد ويوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه في كلامهم وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا في الشهاب على البيضاوي (قوله مع مبتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل اى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من انه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدا أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف المذكور أما في الاول فلدلالة قوله مبتدأ زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدا وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على ان الوصف لا خبر له (قوله كالله بر) أي محسن والايادي جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعني نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الاصل) اى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتي جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من انهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم ان الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط ان يكون اسنادها مقصود الذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم عنده قبل الخطاب

(والخبر الجزء المتم الفائدة) مع مبتدا غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتقييل بقوله (كالله بر والايادي شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا) يأتي) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهده (ويأتي جملة) وهي فعل مع فاعله

والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبيا كانت أو غيره لم تكن خبرية عن المبتدا باعتبار نفس معناها القيامة بالطالب والمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيد اضربه فطالب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه ايضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على انه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة الى زيد بل القيام في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام أبوه بانه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذي الخ) أي مشتملة على ما يدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) اي احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملابسه على شئ في الجملة بالواو خاصة لانه المطلق الجمع فالاسمان معها او الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو او وابوه والذي في نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخا مبدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتني هو لان هو بدل اشتمال *(فائدة)* قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدا او يحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائي الاصل يتربص أزواجهم فجئ بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر ازواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغني (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهي تشكل على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اه قال في المغني ولم يقرا ابن عامر برفع كل في سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب الفه ياء أيضا في التثنية كذا في القاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن ابن بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح ايضا لا يقال اهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من تقديره لو منه اذ الم يلزم اللبس والاوجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله

نحو زيد قام وزيد قام ابوه او مبتدأ مع خبره نحو زيد ابوه قائم ويشترط في الجملة أن تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذي سبقت) خبرا (له) ليحصل الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه أو خلف عن ضميره كقولها زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب قيل أل عوض عن الضمير والاصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه وهي المأوى له والالزم جواز نحو زيد الاب قائم

وهو فاسد) لايهامه ان الاب نعت لزيد وان زيدا القائم مع انه ابن والقائم ابوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ) عطف على مدخول أن فى قوله بأن يكون فيها ضميره الخ و لو قال او اشارة اليه الخ) لكان أخصر وانسب (قوله ولباس التقوى) اى على قراءة نصب لباسا وهى سبعية ايضا والرفع على أنه بدل او عطف بيان او نعت كما جوزه الفارسى وتبعه ابو البقاء وجماعة بناء على ان النعت قد يكون اعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله او عادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمى مبتدأ وان خبره ما بعده وسوغ الابتداء بها عمومها على انها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) اى حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) اى بناء على الاصح أن أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بان زيد مبتدأ خبره الجملة قبله وأن أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه اخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه افاده سم (قوله أن يخرج المثال) اى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر اى ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس فى المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) اى صحة ما قاله ابو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى أن أل) أى اى وبناء على أن أل (قوله لا للجنس) او للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله او وقع بعدها الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة اخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق ان الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء والواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسر) بضم السين اى ينكشف ويأتى متعديا ايضا فيقال حسره اى كشفه ويجم بضم الجيم وكسرها اى يكثر ويتراكم ثمنى (قوله او الواو) اى بناء على ان الواو للجمع فى الجمل ايضا وردة فى المغنى بجواز هذا قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفى كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت جملة أخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى أختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول أنا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله البتة زوال الجبال أنا فهما هنا تتساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت هند أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى ذلك الحال انا اه وأقره الدماميني الا أنه نظر فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على

وهو فاسد أو كان فيها اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير او اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له أو كان فيها عموم يشمله نحو نعم الرجل زيد نعم الرجل وقوله فأما القتال لا قتال لديكم كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار وهو غير جائز فالاولى ان يخرج المثال على ما قاله ابو الحسن بناء على صحته وعلى أن ال فى فاعل نعم للعهد لا للجنس او وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات فعمرو فورثه وقوله وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق قال هشام او الواو نحو زيد مات هند وورثها واما شرط مد لولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو

الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعدت عند بعقب تلك الحال او بتراخ عنها انا (قوله وان تكن ايا معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان اريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك او في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحمل اه وهذا يدل على ان المراد بالشأن القصة والحديث وان المراد بخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي لان المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقل البعض عن البهوتي واقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحد مثلا فتنبه (قوله اكتفى) اى المبتدا بها والمعنى انه لا ضمير فيها لانه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطق الله حسبي) الحكم على الخبر في هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر اما في الحقيقة فمفرد كما قاله المرادي لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة في نطق للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسيبا لان الاكثر في فاعل كفى ان يجر بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) اى دعائهم قال البعض كغيره ان مخففة من الثقيلة اه وغير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هي عين المبتدا في المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه ان التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى ان الجامد مبتدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير في قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه ان جعل الجامد مبتدا ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر ايضا الا ان يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع في التخطئة (قوله فارغ) اى على الصحيح خلافا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق اما هو كاسد بمعنى شجاع فتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو هذا زيد لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا عندهم اصلا فلابد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص فيؤول زيد في نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا كذا في شرح الجامع وقوله والمناطقة اى جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا اما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول اسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلوها الثلاثة المذكورة من الضمير

ان قام (وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى بها) عن الرابط (كنطق الله حسبي وكفى) فنطق مبتدا وجملة الله حسبي خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله (و) الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل

(فهو ذو ضمير مستكن) فيه يرجع الى المبتدا او المشتق بالمعنى المذكور وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح

* (تنبيهان) * الاول في معنى المشتق ما اول به نحو زيد اسد اى شجاع وعمر تميمي اى منتسب الى تميم وبكر ذو مال اى صاحب مال ففي هذه الاخبار ضمير المبتدا

* الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف ان يكون مستترا ومنفصلا ولا يجوز ان يكون بارزا متصلا فالف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب

(وابرزته) اى الضمير المذكور (مطلقا) اى وان امن اللبس (حيث تلا الخبر (ما) اى مبتدا (ليس معناه) اى معنى الخبر (له) اى لذلك المبتدا (محصلا) مثاله عند خوف اللبس ان تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمر وضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استرا ذن التركيب بعكس المعنى

والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التي اهملت مصادرها واستظهر بعضهم ان نحو ربعة ليس مشتقا اصلا بل اجري مجرى المشتق لكون معناه كما قاله المصنف في نحو شعر دلبا معنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) اى واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو من لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الآخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستتر في الثاني لان الاول بمنزلة الجزء من الثاني والثاني هو تمام الخبر وقال ابو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم ان يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى انه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال ابو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الا احدهما تعين ان يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم ابوه (قوله مستكن) اى وجوبا لاعراض يقتضي البروز كالمصر في نحو زيد ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمر وضاربه هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمة هو ان يكون فاعلا وتوكيد الضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر ان المراد الى مبتدا ذلك الخبر واورد عليه انه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمر وضاربه هو واجيب بان كلامه يجري على الغالب وسيأتيه على خلاف الغالب بقوله وابرزته الخ واجاب شيخنا بان فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذي شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها الان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله في هذه الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الصارضي (قوله وأبرزته) يوهم كلامه ان وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع انه يجب في الجملة ايضا نحو زيد عمر وضربه هو لوجود المحذور فيها ايضا وكذا ما احتمل ان يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمر وفي داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الايهام قال ابو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة كركب عمر والفرس طارده هو ومر زيد برجل ضاربه هو ويكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المقرون في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أي الابراز عند خوف

اللبس

اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضي فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاني لغة أكلوني البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذ لم يلبس استتاره عموم قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثان وبانوها جمع بان من بنى يبني خبر الثاني والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذري المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذري مبنية لا بانية ولو ابرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى وجمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذري المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذري المجد بانوها وفيه ان اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر *(فائدة)* تكتب ذري بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أي من مفهوم قوله ما ليس معناه له محصلا (قوله بظرف) اى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكاني والزماني الواقع خبرا عن غير جثة او عنها مع الفائدة وقصره على المكاني كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذي هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه هذا وقد حقق الرضي ان المحل اى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه الخبر او بالمتعلق الملفوظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبني للمجهول في نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معاني الافعال وما في حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذي حققه لا يقتضي أن الاخبار في الظاهر الذي أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتي على كلام الرضي ان الخبر المجرور فقط وان المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد في حواشي الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر وللمجرور فقط في اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنبه والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا اذا كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا ومثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة لموصوف مجرور ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر بزيد بالبناء للمجهول وتارة يكون نصبا كما في مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذ هو الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضي وابن الهمام والفاكهي بالاول نظرا الى أن العامل هو

ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هي فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ وافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وقحطان

(تنبيهان) الاول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له ان يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء في ابوه هو الضمير الذي كان مستكنا في قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع ان يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا *الثاني قد عرفت انه لا يجب الابراز في زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار في هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام ضاربية زيد (واخبر وا بظرف) نحو زيد عندك (او بحرف جر) مع مجرور نحو زيد في الدار (ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة

الاصل وان معموله قيده والقائل بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف
مقصود المخبر على كل منهما قال الزوزانى حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق
التأمل علم أنه حقيقى ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر
ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو
ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان
ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو
زيد على الفرس أى راكب وقيل المستقر ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو
مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور
اه ومعنى اللغو لغوا خلوه من الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا اى مستقرا فيه لاستقرار
الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع
اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بان هذا يقتضى ان المحذوف كون عام اذ الخاص
لا يجب حذفه فى هذا المقام مع ان المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد لله
من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) فى
كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون بان الخبر الظرف او الجار
والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم
ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين فى ان الخبر الظرف
او متعلقه المقدر وان التحقيق الثانى نصها والوجهان جاريان فى عامل الرفع هل هو له حقيقة
او المقدر وفى تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة او فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على
ان الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الزوزانى هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى
الخ دليل على ضعف ان الخبر المتعلق او منعه ودليل على ترجيح انه الظرف لان الضمير انما
يستكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم ان
الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم عليه تفريغ
العامل من الضمير وهو ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد
يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف
وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان
أجيب بان البصريين أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف
والجار والمجرور) فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى
ان جاء بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله فى واحد منهما) اى الظرف والجار
والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه ان أجمع لا يصح كونه تأكيدا لفؤادى
ولا للدهر لتصيبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع حذف المؤكد على الراجح لمنافاة
الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله
فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه
ضرورة قاله فى التصريح اقول سبق فى باب المعرب والمبنى ان الخليل وسيبويه يجيزان حذف

حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى انه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما وهو مردود بقوله فان يك جثمانى بأرض سواكم فان فؤادى عندك الدهر اجمع

المؤكد

المؤكد وسيأتي في باب ان أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب للعمل وانه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه لايتم الرد على السيرافي وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف اى سوى ارضكم قاله السيوطي في شرح شواهد المغني وهو يفيد ان بأرض سواكم تركيب توصيفي لا اضافي والا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عند ضبطه البغدادي بكسر الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب جماعة الذكور مبالغة في سترها (قوله ناوين معنى الخ) اى ناوين كائنا او مستقرا وما في معناهما الاخصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما في معنى كائن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن وما في معناه من كل وصف عام المعنى ولو بمعنى الماضي لان الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف او الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر لمتعلق آخر وهكذا الى مالانهاية له نقله الشمني عن السعد واعلم ان الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخرا نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوي الوجهان لان رجحان تقديره مؤخرا بكونه في الحقيقة الخبر والاصل في الخبران يتأخر عن المبتدا يعارضه ان المتعلق عامل والاصل في العامل ان يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام في المغني (قوله او الجملة) فيه ان المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغي ان يقول والمتعلق المنوي اما من قبيل الاسم وهو ما في معنى كائن الخ او الفعل وهو ما في معنى استقر ويمكن أن يجاب بان تعبيره بالجملة للاشارة الى ان الخبر الذي هو ظرف او جار ومجرور لايخرج عن أحد القسمين المارين في قوله *ومفردا يأتي ويأتي جملة* وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر او الى انه لا يتعين فيه واحد فانهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويهما مالم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم او المضارع او على الاستقبال قدر المضارع او على المضي قدر الماضي قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال فالمخرج من العهدة ان لا يقدم على تقدير شيء معين بل يرد الامر ويقال ان أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة اى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدماميني بان كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أي الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) اى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) اى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في اسم الفاعل اى فلا بد من تقدير الفعل به تأويلا ليظهر الرفع وفيه ان هذا يقتضي ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق ان

والمتعلق المنوي اما من قبيل المفرد وهو ما في (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر (او) الجملة وهو ما في معنى (استقر) وثبت والمختار عند الناظم الاول قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولى لوجهين أحدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه العمل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من تقدير اسم فاعل ليحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل

* الثانى ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعدا ما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل

فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذى دلت على أولوية هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك ان تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره فى الاول معارض بان أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعدا ما واذا انما هو لخصوص المحل كما ان وجوب كونه فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة على ان ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى هل يجوز اذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ابلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله فى أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لانهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرون فى الملفوظات سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا فيكون التقدير أما فى الدار فزيد استقر وخرجت فاذا فى الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخرا فهو فى نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه

تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعدا ما الخ) فى قوة التعليل لمقدر اى ولا عكس لانه بعدا ما الخ (قوله واذا الفجائية) فى بعض النسخ واذا المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أما فلانها مقدرة بادادة الشرط وفعله أعنى يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر ايلاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما فى اذا فلانها لا يليها الا اسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) اى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفى خبرها الفاء (قوله وجب رد المحتمل) اى ترجح لان الخلاف انما هو فى الراجح (قوله لا دلالة) اى معمولا بها فلا يرد ان المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض الخ) قد يقال يتقوى الاول بان الاصل فى الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) اى اعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كما ان الخ) تنظير فى كون التعين لامر عارض وقوله كذلك اى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بان كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى الخ (قوله فى نحو جاء الذى فى الدار) قال ابن يعيش انما لم يجز فى الصلة تقدير المفرد على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا اه مغنى ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فاما قوله

كل أمر مباعد او مدانى * فمنوط بحكمة المتعالى

فنادر اه مغنى (قوله الواقعة مبتدأ) اى أو مضافا اليها المبتدأ كما فى المثال (قوله على ان ابن جنى الخ) هذا رد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعدا ما واذا الفجائية الخ اورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية والا لاتفق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) اى لزوما مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا فى مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغى ان يقول اذ يجب لما سيأتى انه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا او مقدرا عن المبتدا فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون فى الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد فى المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله الشيخى (قوله ليس فى مركزه) اى محله الاصلى بل مقدم فمتعلقه الذى هو ذلك العامل كذلك فالوالى لا ما فى الحقيقة والرتبة هو المبتدا

المبتدا (قوله لكونه خبرا) اى بحسب الظاهر او على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر انه وجه آخر اضعف ماذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) اى فى قول المصنف ناوين معنى كائن او استقر لكن لا يفيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون قول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض البعض تبعا للشيخ انا على الحصر بانه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صمت فيه والامثال نحو الكلاب على البقر اى أرسل وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف او الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله وجب ذكره) اى ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعاليل فان دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس اى راكب ومن لى بفلان اى من يتكفل لى به لكن لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله رفعا ذكره الدمامينى (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) اى ذات والتقييد باسم الزمان والجثة نظر اللغالب من ان اسم الزمان انما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا او حينا وبالمكان عن الجثة او المعنى نحو زيد او القتال مكانا امتنع هذا محصل ماذكره الشاطبى قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وماذكره المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز واعلم ان الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهرا اى زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفى فان لم يستغرق الجميع او الاكثر او كان الزمان معرفة نصب او جر بفى غالبا نحو الخروج يوما او فى يوم والصوم اليوم او فى اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات وان ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد أمامك وداري خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف كفوق ثم اعلم انه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم الجمعة أو السبت او العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور فى نحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم أفاده فى الهمع وقوله وان ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن اسم عين الخ الظاهر ان اسم المعنى كاسم العين فى ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم ان الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة الاول أن يتخصص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفى نحو فى يوم طيب أو شهر كذا الثانى أن تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس فى محله وأن نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف لشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم فى تسهيله لكن يدفع عنه

لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا * (تنبيه) انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك أو ناثم فى الدار وجب ذكره لعدم دلالة ما علق به عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فأخبرا) كما فى قولهم الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع واليوم خمر

الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تتمة المثال ولا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذى به حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة) لان معناها غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالموصوفات الآتية ولا يرد مجىء الفاعل نكرة مع انه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها اى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بان اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى ان الفاعل كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامينى ثم ماذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) اى عدم الافادة والاحسن ان الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر اى وتخصيص النكرة بالذكر مع ان الافادة شرط فى الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى أنهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن النكرة دمامينى (قوله الا لحصول الفائدة) أى لم حصولها اذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى سوغ مذ ومنذ (قوله فمن مقل مخل) فيه أوجه من أظهرها ان من تبعيضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل (قوله انحصار مقصود ماذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ماذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدمامينى (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعندز يدفرة) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قبل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول ان المبتدا يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعد وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا او جارا ومجرورا أو جملة مع انه يرد عليه ان اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم

فيكون

وغدا أمر وقوله
أكل عام نعم تحونه
اى طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر واحواز نعم فالاخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن معنى لاجثة هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله الى عدم تقدير مضاف نظرا الى ان هذه الاشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضيه اطلاقه (ولا يجوز الابتدا بالنكرة مالم تفد) كما هو الغالب فان أفادت جاز الابتدا بها ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا * الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعندزيد فرة) وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان قبل ولا دخل للتقديم فى التسويغ

وانما هو لما فى التأخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولا نسان ثوب امتنع

فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه أنها لا تكون الا مختصة مع أنها قد تكون غير مختصة كما فى ولد ولد رجل كذا ينبغى ان يمثل وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على ان ما مبتدأ والعائد محذوف اى ما تفعله أفعله لا على ان ما مفعول مقدم لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بان الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما فى الآية التى مثل بها الشارح لانه فى معنى النفى لا اذا كان غير انكارى كما فى مثال المصنف نعم قد تكون فى غير النفى وما فى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف على انه لا مانع من جعل الاستفهام فى مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا فى الحال (قوله ان تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان فى الدار لوصف المبتدا فى الاول وعدمه فى الثانى مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن فى الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى ما نصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فى بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوى فيهما بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طرد للباب فافهم سم ينقل فى مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر اهر ذا ناب) أى بجعل الكلب هارا أى مسوغا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى أن استفادة الوصف فى الاول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كإفادة التصغير أو حالية كما فى التعجب وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فاذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) اى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى او استفهام وتعقبه الدماميني بان الكلام فى المبتدا المخبر عنه أما الوصف الرافع لمغنى عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه ان تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لان المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدا وجملة كتبهن الله اى أوجبهن نعت وقوله فى اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع ان الكتب فى ليلة الاسراء

لعدم الفائدة * الثانى أن تكون عامة اما بنفسها كاسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام او نفى نحو أاله مع الله (وهل فتى فيكم فاخل لنا) وما أحد أغير من الله * الثالث أن تخصص بوصف اما لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أى وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه ومنه قولهم شر أهر ذا ناب أى شر عظيم او معنى نحو رجل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شئ عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة * الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه او نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (ورغبة فى الخير

خير) وافضل منك عندنا اذ المجرور فيهما منصوب المحل بالمصدر والوصف او جوا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل بريئين)

اظهارا وفى الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير فى الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف متى دخل فيه يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بان يكون معرفة او نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال فى غير القرآن أما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف قليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى او هو خبر وأولى مبتدأ (قوله ان يراد بها الحقيقة) اى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولى لانه المسوغ وفى تفريعه على ارادة الحقيقة فى ضمن فرد مما نظر لم أر لغيره وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على ارادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكانه قيل كل رجل خير من كل امرأة اى باعتبار حقيقته فلا ينافى أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله بعجب) مبتدأ لتلك خبره وقضية بالنصب على الحال أو تمييزا المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لان الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما فى نحو الخ اى كالمسوغين فى نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله ان منعه) اى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) اى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) اى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى افادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعدا الفجائية بان الاعادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الاسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الاول (قوله بحبالك) اى وجهك وقوله كل شارق اى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت ضأنى تود الذئب راعيها * وأنم الا ترانى آخر الابد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فانه جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير فى بيدى وروى نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أى تمسكا كما فى المغنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدماميني وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجئ ليلا وضمير يطرقها بضم الراء كما فى المصباح وغيره للضأن وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها

ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود * به نحو طاعة وقول معروف
اى امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى * السادس ان يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة * السابع ان تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل لاهل الفتنة ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله
عجب لتلك قضية وأقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب
ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما فى نحو وعند نا كتاب حفيظ فقد بان ان منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء به مرفوعه وهو الاعتماد * الثامن ان يكون وقوع ذلك المنكر من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع ان تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله
سرينا ونجم قد اضاء فذبذبا * بحبالك اخفى ضوؤه كل شارق
وكقوله
الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى

الخ

الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك فى الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية يرد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدا خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما فى القاموس أى بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هى الخبر والمسوغ وصفه فى المثال بقوله بالباب وفى البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين لكون المبتدا فيه اسم معنى وأما فى المثال فلا يظهر على القول بانه ظرف زمان لكون المبتدا فيه اسم عين الا ان يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد او وجود اسد (قوله ان تقع بعد لولا) انما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا فيها بالنكرة (قوله لأودى كل ذى مقة) بكسر الميم اى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يقه بالكسر فيهما اى احبه فهو وامق (قوله ان تقع بعد لام الابتداء) اى لتخصيص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل الا على ضعف لان الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضى انه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ) اى بنى على ان كم خبرية او للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف اى كم مرة او كم حلبة بجر التمييز ان كانت خبرية ونصبه ان كانت استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وولك صفة عمة وفدعاء صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان اما على ان كم استفهامية وعمة بالنصب تمييزها او خبرية وعمة بالجر تمييزها فلا شاهد فى البيت لان كم نفسها على هذين الوجهين هى المبتدا فى محل رفع خبره قد حلبت لأن المبتدا ما بعد كم والفدعاء بقاء ودال وعين مهملتين المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التى أتى عليها من زمن حملها عشرة أشهر وأشار بعلى الى أنه كان مكرها على أن يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لانهما عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يريد أن ابهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول عمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء والموت وفى القاموس وسع الصبى كمنع شد فى يده أو رجله خرزا لدفع العين اه وهو مبتدا وبين ارساغه خبره وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع وفى قوله أرساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس فى مفصل الرسغ نعوج منه اليدو يتثنى أى يطلب والارنب حيوان معروف وفى الكلام حذف مضاف أى كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين والسحر لان الجن تتطير الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوغة مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعند زيدة نمرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرار أفاده سم

* العاشر ان تقع بعد اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا اسد بالباب وقوله
حسبتك فى الوغى بردى حروب
اذا خور لديك فقلت سحقا
بناء على ان اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج * الحادى عشر ان تقع بعد لولا كقوله
لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة
* الثانى عشر ان تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر ان تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك التقدير رجل عندى * الرابع عشر ان تقع بعد كم الخبرية كقولهم
كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى
الخامس عشر ان تكون مبهمة كقوله
مرسعة بين ارساغه
بعسم يبتغى ارنبا

(قوله والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) اعلم أن للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا ولهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل او تقييد وقوله لما أى للمبتدا الذى هو أى الخبر له أى خبره وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة اى الذات أى ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد وقوله أو على شئ من سببيه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الاول وذات داره فى الثانى والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببى صفة كزيد غزير علمه وبهذا التحقيق يعلم أنه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب) أى حالتها المتسببة فى وجوب الخ أى التى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى اعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه أن كلا منهما واجب التأخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من ان التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقانى ثم بالثانى لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) اى مبغوض (قوله فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن اذ تعليلية وهو خلاف ما رجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل فى التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجمهور وقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد أنهم اجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدا وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى فعلم ان فى تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتنكير) أشار الى أنهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعانى الى تعين الاعرف للابتدائية ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مر قريبا عن الدمامينى والقول المغنى يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متقاربتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير

(والاصل فى الاخبار أن تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه الصفة من حيث انه موافق فى الاعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شئ من سببيه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا) فى ذلك نحو فى الدار صاحبها وقائما زيد فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك (فامنعه) أى تقديم الخبر (حين يستوى الجزآن) يعنى المبتدا والخبر (عرفا ونكرا) أى فى التعريف والتنكير

كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمني ثم قال المغني فان علمهما وجهل النسبة يعني واستويا تعريفا فالمتقدم المبتدأ يعني وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدأ وادخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من أن المشتق خبر وان تقدم هو رأي الفخر الرازي قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هي المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدأ فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدأ والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص وردبأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسندا قال بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فال فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن اهل المعاني قول المطول والمختصر الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به والذي يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه أخوك قلت زيد أخوك واذا عرف ان لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخو زيد قال ويتضح هذا في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أي لان الاسود لا بد لها من الغاب فيكون معلوما فاعرف ذلك والاستواء في نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة او نكرة موصوفة وان اختلف الموصوف فلا يؤثر الاستواء في جنس التنكير مع كون احدهما فقط نكرة موصوفة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء في جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمي بيان لان الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمي بيان) حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح اي قرينة الخ (قوله نحو صديقي زيد) فالمجهول للسامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله افضل منك افضل مني) اي لكوني دونك او مساويك (قوله لاجل خوف اللبس) علة لامتنعه (قوله للعلم بخبرية المقدم) اما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو ابو حنيفة ابو يوسف فللقرينة المعنوية الدالة على تشبيه ابي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا التفات الى احتماله قال في المغني اللهم الا أن يقتضي المقام المبالغة (قوله اذا ما الفعل) قال الرودا في مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو زيد هيهات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا في الافراد جاز لامن نحو أقائم زيد وماذا هبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه

(عادمي بيان) أي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد وافضل منك افضل مني لاجل خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر واستويا واجدي بيان اي قرينة تبين المراد نحو ابو يوسف ابو حنيفة جاز التقديم فتقول حاضر رجل صالح وابو حنيفة ابو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد

أي بنو ابنائنا مثل بنينا و (كذا) يمتنع التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه

والحالة هذه فاعلية المبتدا فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد على أن زيدا مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر اسم فعلا في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة أكلوني البراغيث

وليس ذلك ما نعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر راجح قاله في شرح التسهيل وأصل التركيب كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أو قصد استعماله منحصرا) أي وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود ولا شعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدا فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك الا أنهم الزموه التأخير حملا على المحصور بانما وأما قوله وهل الا عليك المعول فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدا نحو لزيد قائم كما أشار اليه بقوله (أو كان) أي الخبر (مسند الذي لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله تعالى لأنت ومن جريرخاله * يمل العلاء ويكرم الاخوالا فشاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل باللام اللام داخلة على مبتدا محذوف أي لهو أنت وقيل أصله لخالي أنت أخرت اللام للضرورة

والحالة هذه) اي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدا أي فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا التقوى والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا والاول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) اي او نائبة الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول قاما الزيدان) فيه أن الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فالبس حاصل لفظا وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال في جوازه (قوله الا على لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه أي منحصر امبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بادوات الحصر فلا يظهر في الحصر بانما ويروى بفتحها أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف بأن الحذف والايصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول) الحصر اضافي وكذا في انما أنت منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بانحصار المبتدا) أي بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه (قوله وأما قوله وهل الخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الا عليك المعول) صدره * فيارب هل الابك النصر يرتجى * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول العجز عليهم والاستفهام انكاري بمعنى النفي (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الاما نعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد (قوله يمل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت من موصولة اجراؤها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع أي وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع علياء بالضم والقصر والاخوال مفعول يكرم ان بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بني للمجهول أي للاخوال هذا ما ظهر (قوله اي لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد

(أو) مسند المبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمن لى منجدا) ومن يقم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعا قد حلبت على عشارى

بالام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله مبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر ويتنفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم أن يتقدم كل من زيد وضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده اضربت او أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا او عمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب فى أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لابد من تقديم جزء على جزئهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها أن هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية جرعة على أن كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) أى لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط نخلعهما ذلك على المضاف وظاهره أن الجازم المضاف لا من لكن قال الرودانى الظاهر أن الجازم من لا بغلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لان الفاء انما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدا مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عندى من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع فى المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندى درهم) اعترض بان هذا معلوم من قوله سابقا كعندى زيد نمره وأجيب بأن ذكره هنا لئلا من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى وطر) أى حاجة (قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا مرجحا لان الاحتمال على استواء اجمال ولا محذور فى الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله لتقييد الاخبار) علة لحاجة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التى تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أى مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبى للضرورة قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زيدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عندهم

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر * (تنبيه) يجب ايضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندى درهم ولى وطر) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا الايهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندى ووطر لى ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدا وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص لتفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر مما) أى من المبتدا الذى (به) أى بالخبر (عنه) أى عن ذلك المبتدا (مبينا خبر) والمعنى انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمر مثلها زبدا

وقوله أهابك اجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها فلا يجوز مثلها زيد اعلى التمرة ولا حبيبها على عين

لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام وعلى هذين فمثل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحته اعراب أو بناء وبحث الدماميني في تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زيدا بان الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخرا لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبني على أن الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه في نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في الثاني دون الاول (قوله وقد عرفت) أي من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه) يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا علمه نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره لي آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صيحة أي يوم سفرك) أي ابتداء سفرك لانه المظروف في الصيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصيحة ولا أكثرها فيكون صيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبرا لمحصور) أي المحصور فيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أي لنظير ما سلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو ولله درك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا لتبست) أي خطا فقط في التباس أن المفتوحة بالمكسورة لفظا وخطا في التباسها بان التي هي لغة في لعل (قوله ولهذا) أي لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم أي نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان أما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجمالا بأن يعلم أن في الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أي المبتدا والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله يس عن الشاطبي وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدا أو الخبر فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالايجاز وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عند كما لاحتمال أن المجيب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغي لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر ايضا بعده)

لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملابسه وكذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا استوجب التصديرا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كأين من علته نصبا) وصيحة أي يوم سفرك (وخبر) المبتدا (المحصور) فيما الا أو بانما (قدم أبدا) على المبتدا (كما لنا الا اتباع أحدا) وانما عندك زيد لما سلف * (تنبيه) * كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدا أن وصلتها نحو عندي أنك فاضل اذ لو قدم المبتدا لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة وأن المؤكدة بانما هي لغة في لعل ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله

عندي اعتبار واما انني جزع

يوم النوى فلو جد كاد يبريني

لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائز كما تقول لزيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر ايضا بعده

والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) اى جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب اجزاء الجملة فقوله الاعلى ضعف اى خلاف الاولى كما افاده سم والا يمعنى لكن (قوله قل دنف) اى مريض من العشق او غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى على ان كيف اسم غير ظرف وانها فى محل رفع اما على قول سيبويه انها ظرف كائن وان المعنى فى اى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدماميني اعلم ان فى كيف ثلاث عبارات احداها انها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها فى اى حال على ان الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فوضعها عنده نصب دائما الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على اى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فوضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثالثة انها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول والثانى بامور ثم قال واما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر ان كيف قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اه ملخصا (قوله هو دنف) قدره ضميرا تبعا للنحاة الثلاثة وهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ انه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم ان قال ازيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر لا على القول بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بأنها مفهومة من نعم بلا تقدير هما واعل كلام الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائى لم يحضن) انما لم يجعل اللائى معطوفا على اللائى قبله ومابينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم ان الخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وايضا لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع انه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد فى الدار وعمرو نقله يس عن ابن هشام وفى استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال المذكور فليس فيه قبح لفظى بخلافه على ان لذى فى المغنى صحة عدم تقدير شئ فى الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع المبتدا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة اشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال فى المغنى والاولى ان يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى تقليل المحذوف ما امكن ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعاقب حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو مجرورا مجوز وراجائز على ما قال التفتازانى انه الحق وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد ان كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا والا جاز (قوله الامتناعية) خرج

قال فى شرح التسهيل ولا يجوز ان يكون التقدير عندى رجل الاعلى ضعف (وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر المبتدا (فزيد) المبتدا (المستغنى عنه) لفظا (اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد كقوله تعالى واللائى لم يحضن اى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التى قبلها وهى فعدتهن ثلاثة اشهر عليها. واعلم ان حذف المبتدا والخبر منه ما سيبويه الجواز كما سلف ومنه ما سيبويه الوجوب وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالبا)

التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدا كما صرح به الناظم فى قوله واولينها الفعلا (قوله اى فى غالب احوالها وهو الخ) اشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافى الغلبة وحاصله ان الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من احوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسدا لخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لا لوجوبه لا يرد ما قيل ان العلة التى هى العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع أن الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكتفون فى وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع ان فى الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما فى لولا أنصار زيد حموه ما سلم ولولا الغمد يمسكه لسالا لدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان اراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالة لولا فى وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم فى الجواب ما نصه كلهم اعتبروا فى وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ما ذكرناه فى الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع أن حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسد جوابها مسده) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق فى ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أى لاذن لكم فى الفتح وان لزم فى الثانى حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله فى قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أى قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه فانقل عن ابن أبى الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه (قوله وان دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك فى جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد أى محسن الى لهلكت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعرى الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضى عدم السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضى وجوده لان الاذابة الاسالة وهى ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة او لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرمانى الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى فى كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) اى وأما نحو

اى فى غالب احوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أى ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده اما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم وجعل منه قول المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

واعلم ان ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والسلوبين ومذهب الجمهور الى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون المقيد جعل مبتدا فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ما سلم اى موجودة

لولا زيد لما سلم فتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور فى الروايات لولا حداثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد وردبأنه يؤدى الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أوغالبها على أنه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا أما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا اقتيام الحجة بأسانهم اه سم وفى حاشية المغنى للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا مايعترض بذلك على الامام ابن مالك فى استدلاله بها وردّه شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم انها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها الان الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها باعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الاحكام بل فى الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير ما لم يدوّن فى كتب أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع فى الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة ولا يضرنا توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولغوا المعرى) اى خطؤه ورد تلحينه بورود مثله فى الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير جفانى كنت معتذرا وكان يغنى الجمهور عن تلحينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يسكه حذفت أن وارتفع حينئذ الفعل كما افاده الدماميني (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره لكون العام ضرورة اومراده بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ما قيل فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده (قوله لعمرك) اى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح فى غيره الفتح والضم افاده الدماميني (قوله وايمن الله) اى بركته (قوله للعلم به) اى من كون ماذكر نصا فى اليمين (قوله نحو عهد الله) انما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصرح واقره شيخنا والبعض وفيه أن قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل او مبارك فيه والاقرب عندى ان المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله وبجعل أثبات أهل العربية صراحة العمر فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا يتعقد به اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء او الحياة وبالعهد استحقاقه لايجاب ما أوجبه علينا بخلاف ما اذا أطلق او نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط الشنوانى نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعنى لعمرك لافعلن وقوله المثال الثانى يعنى ايمن الله لأقومن (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل الحذف

واما الحديث فروى بالمعنى ولغوا المعرى (وفى نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر وجوبا (استقر) نحو لعمرك لا أقومن واى لعمرك قسمى واى الله يمينى فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدا غير نص فى اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لافعلن وعهد الله على لافعلن

* (تنبيه) * اقتصر فى شرح الكافية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف

حينئذ اى حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسده اه اى لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على ان يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق ان الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فشرط فى وجوب حذفه ذلك (قوله لكان لام الابتداء) اى كونها أى وجودها فكان مصدر مبنى من كان التامة واعترض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل فى قوله خالى لأنت فوجودها لا ينافى كون مدخولها فى اللفظ خبرا وأجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع ان حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن عصفور تجويز الوجهين فى المثالين وعن غيره الجزم بأنهما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) اى كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن يقال كل صانع وما صنع مختلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر ان ما مصدرية لان الصنعة هى الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أى حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها اولانها تضيع بتركها فان قلت الضمير فى ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو أيضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها او ضمير مدخولها أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بان تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فعلى بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى الظاهر ان الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) اى ظهورا بان لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان أو للمصاحبة لا نصا اى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية كما قاله الشنوانى قال ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن كافيا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب اى يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) ردبان كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلتها الان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) اى مفردة او جملة او ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصيانه على جعله حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) اى بحسب ذاتها كالمثال الاول او قصد المتكلم كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا فاندفع الاعتراض بان المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعى المثال الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مسببا على وجه المجاز وأجيب

والتقدير قسمى اين الله بخلاف المثال الاول لكان لام الابتداء (و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد) مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك (كل صانع وما صنع) وكل رجل وضيعته تقديره مقرونان الا أنه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف قال الشاعر

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان

وزعم الكوفيون والاخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته فكأنك لو جئت بمع وضع الواو ولم تحتج الى مزيد عليها او على ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومحصوبها (وقبل حال لا يكون خبرا) أى ويجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا

بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر في المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذي خبره قد أضمرا) أي وان صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذي الخ فالمقصد منه الاشارة الى ماذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أي قدر (قوله مصدرا) أي صريحا لا مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم أنه لا فرق نحو أن ضربي زيدا قائما (قوله في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين أو مضمر كاياه في قولك العبد ضربي اياه مسيأ وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضي اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أولهما الا أن يقال قصده التعميم في الاضافة لاشتراطها وقوله أولهما اى كما في تضاربنا أو مضاربتنا في بعض حواشي الجامي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربي زيدا الشديد قائما ولا شربي السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير في اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على أن الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو حقيقية ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أي بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جارا على الحق) أي جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جارا على المبتدا بأن قصد ايقاعه على معنى المبتدا وأرجع الضمير في الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أي أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي تقديرا زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذا المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أي عند ارادة المضي أو اذا كان أي عند ارادة الاستقبال قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما وفي الرضي ان اذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقال الرودا ني بقي انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنوا ني انه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أي مع الظرف المضاف اليها وقوله التي هي الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أي مع الظرف أي من كون المراد الاخبار عن المصدر وما أضيف اليه بالكون

(عن) المبتدا (الذي خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدا مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور او الى مؤول به فالاول (كضربي العبد مسيأ) والثاني مثل (أنتم تبيني الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جارا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو اخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اذ كان أو اذا كان مسيأ ومنوطا وقائما فسيأ ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها

وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لما بينتها للمبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصح ان يخبر عنه بالاسامة فان قلت بجعل هذا

مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسدت الحال مسدها أي مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام اذ كان لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته في وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كساد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله لما بينتها) أي بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الأسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافي أي لا معارف ولا جوامد فلا ينافي مجيء الحال جملة كما سيأتي (قوله لجاز) أي جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر أن التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وأن النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائي وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربي زيدا وهو قائم (قوله موقعه) أي موقع المنصوب (قوله حليف رضى) أي اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضى قاله العيني وبه يعرف أنه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما في معناها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندي أنه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضى أي مصاحبا للرضى بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضى المحالف المعاقد على الرضى (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بان تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته) أي متعلقا نائبا فعلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره الا اذا كان في محله أفاده يس (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالاجنبي للخلاف في كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأي كوفي) أي اعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده رأي كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة وبعمل وجه افادة نحو ضربي العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر في الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شيء مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقة ان أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيئا) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المغني لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيآن والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع ثم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأي عيفى الخ) رأي مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله

المنصوب حالا مبني على ان كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة أكثر فالجواب انه منع من ذلك امران احدهما انا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع الا اسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بأنها أحوال اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر خيرا قترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان فان قلت فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع ان يعمل فيها المصدر فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيأ موجود وهو رأي كوفي وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العبد ضربه مسيأ واختاره في التسهيل وقد وأبى منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله ورأي عيفى الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعلك ذا كا

أما اذا صلح الحال لأن يكون خبرا لعدم صلاحيته للمبتدا فانه يتعين رفعه

وأما البدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سدت مسد خبر رأى وقوله فعليك ذا كأى الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لرجل حكموه عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى نافذا (قوله أى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان أما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لاسيما فى لاسيما زيد برفع زيد ومنها المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور صفين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا يلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى وهذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى أنه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل امر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة أما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء دمامين بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت لتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا حيث لهم أم

خبرا فلا يجوز ضربى زيدا شديدا

وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك ثابتا نافذا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة

(تنبيه) لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة * الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم * الثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لأفعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحى عارف

أى امرى حنان اى رحمة وقول الراجز شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى اى أمرى صبر جميل

للمعرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العينى فلقنته الحجة موهمة انها لا تعرفه (قوله وأخبر واباثنين أو بأكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبيه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها اسر يجمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام اذا كان لفاعلين كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذابت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا لصدر كلام العينى المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذابت فانا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على ان المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على ان المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو وأفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى أن الموجود فى الرمان هو المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس لمعى هنا كلامى فى زيد كاتب شاعر من انه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد قاله الناصر اللقانى (قوله أى أضبط) أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى أنه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل

(وأخبر واباثنين أو بأكثرا عن) مبتدا (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله

من يك ذابت فهذا يقى مقيظ مصيف مشتى

وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقى بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه ان لا يصدق الاخبار بعضه عن المبتدا نحو هذا حلو حامض اى مز وهذا أعسر يسرى أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له

اما حقيقية نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه وقوله يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظة واما حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل

حصل الفرق بين هذا النوع ونحوهم سر انه شعر الان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا الان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بانه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يداك يد الخ) يد خبر المبتدا وأخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الافراد (قوله أنما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ما ذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وأن يتوسط بينهما مبتدأ) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع نقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) انما ردبهذا مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى هذا الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى * (فائدة) * فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ماقبله ويؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالرابط نحو زيد عمرو هند ضاربته فى داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو فى داره من أجل زيد الثانى أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبته) أى الخبر من المبتدا أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى ان الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب فى نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص

امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ وأن نحو قوله يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لاعدائها غائظه فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وأن نحو أنما الحياة الدنيا لعب ولهو الثانى تابع لاخبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر أما ما قاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكره ضابطا بان لا يصدق الاخبار بعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو ان كون يداك ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدا واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لاخفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدأ وغير ذلك وهو أيضا ظاهر * (خاتمة) * حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف

ما قاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماء أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترن خبره بالفاء جوازا اما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صوره موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أو مداني * فمنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى ان يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وأن لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو يقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله او بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله اما موصوف) اى اسم منكر موصوف وقوله بهما اى بواحد من الفعل والظرف (قوله او مضاف الى أحدهما) اى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم ان المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط ان يكون لفظ كل وما بمعناها بجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط ان يكون لفظ كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ما قبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلا وعدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من اصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدا المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله

الا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد أما نحو وأما ثمود فهديناهم وأما قوله

* اما القتال لا قتال لديكم *

فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل لا حرف شرط معه او بظرف واما موصوف بهما او مضاف الى احدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم

واستقبال

واستقبال معنى الصلة او الصفة نحو الذى يأتينى او فى الدار فله درهم ورجل يسألنى او فى المسجد فله برد وكل الذى تفعل فلك او عليك وكل رجل يتقى الله فسعيد والسعى الذى تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال او وجد مع الصلة او الصفة حرف شرط واذا

دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدا الذى اقترن خبره بالفاء ازال الفاء ان لم يكن ان او أن او لكن باجماع المحققين فان كان الناسخ ان وأن ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك فى ان وأن سيبويه وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله خمسه قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر بكل داهية الفى العداء وقد يظن أنى فى مكرى بهم فزع كلا ولكن ما ابديه من فرق

لكى يغروا فيغريهم بى الطمع وقول الآخر

واستقبال معنى الصلة) يفهم انه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على ان ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة او الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لان ما ذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه نحو من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا امس له كذا واجاز بعضهم دخول الفاء هنا ايضا تمسكا بقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واول على معنى وما يتبين اصابته اياكم قاله الدماميني (قوله الذى اقترن خبره بالفاء) اى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله ازال الفاء اى ازال جواز دخولها وليس المراد ان النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فازالتها كما توهمه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما ازال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) اى لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية اخوات ان فانها قوية فى العمل لتغيرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الاولى تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بانه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام فى كلامه سابقا (قوله من فرق) اى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء فى الخبر) اى خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله احسن واسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

(كان واخواتها)

اى تظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة اصلية وافرد كان بالذكر اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بزيادة احكام وانما كانت ام الباب لان الكون يعم جميع مدلولات اخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجىء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجىء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدا) أى تجدد له رفعا غير الاول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وال فى المبتدا

فوالله ما فارقتكم قالينا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون وروى عن الاخفش انه منع دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه اداة الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه اداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن واسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد والله اعلم *(كان واخواتها)* (ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه

للجنس فان منه مالا تدخل عليه كلازم التصدير الاضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه ببعت مقطوع ومالا يتصرف بان يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا فى الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا فى كان زيد قائما اسم للذات لا للكان والافعال لا يخبر عنها الا أن يقال الاضافة لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى المخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أى ماعدا الفراء فانه موافق للبصريين ورد مذهبهم بانه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له واما الرد عليهم بأن العامل اللفظى اقوى من المعنوى فلا ينهض عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل فى المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه ايضا للجنس فان منه مالا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيد اضربه والانشائى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهى صفات لمصادر أخبارها فى الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما زيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى اصبح زيد قائما زيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافى حصوله فى الماضى فينا قض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيما طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما اى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله وكونى بالمكارم ذكرينى * فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وان اختلف الطلبان كان يكون احدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال افاده الرضى وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها الدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضى على انقطاعه فبينا فيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الاصح فلا يقال لا اكلمك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا اين مايكون زيد ولا اين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد واين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدمامينى نقلا عن غيره ينبغى أن تكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر ان لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن واخواتها وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ماله الصدر او تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدمامينى ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم ان ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم ابن خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده

ويسمى (اسما) لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول (والخبر تنصبه) ويسمى خبرها باتفاق ويسمى (اسما) فعمر (كان سيدا عمر) فعمر اسم كان وسيدا خبرها

والبصريون

والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لورود باطراد معرفة وجامدا واما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكان في ذلك) اى في العمل المذكور لا في المعنى ومعنى كان اتصاف الخبر عنه بخبرها أي بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها (قوله ومعناها) اى مع معموليها الان معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض نهاري وقوله بالخبر اى بمدلوله التضمني وقوله نهارا أي ماضيا ومثل ذلك كاد يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أي فهي موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لا وضوعها فحصل الفرق افاده سم (قوله وليس) اصلها عند الجمهور ليس بكسر العين مخففا بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء الفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن تخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا في الهمع مع زيادة من الدماميني *(فائدة)* ذكر في التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى به ليس احد أي هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال ابو حيان نص اصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعي اصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه او ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن النحويين من اجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب بهم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو ان خيرا فخير من ان خير الاول اسم كان المحذوف مع خبرها فقد جوز واحذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو بحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهي عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهي في هذا الماضي واسمها ضمير الشأن ونحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهي في هذا للمستقبل (قوله لنفي الحال) أي لانتفاء الحدث في الحال ويرد عليه انه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها السائر الافعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود وفي المعنى (قوله ماضي يزال) احتراز عن زال ماضي يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى مازو عن زال ماضي يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثاني الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما في التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعة) أي مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة

و(كان) في ذلك (ظل) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا و(بات) ومعناها اتصافه به ليلا و(اضحى) ومعناها اتصافه به في الضحى و(اصبحا) ومعناها اتصافه به في الصباح و (امسى) ومعناها اتصافه به في المساء (وصار) ومعناها التحول من صفة الى صفة (وليس) ومعناها النفي وهي عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن يجب به و (زال) ماضي يزال و (برحا) و(فتئ وانفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو وما زال زيد ضاحكا وما برح عمرو ازرق العينين وكل هذه الافعال ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط

(وهذى الاربعة) الاخيرة لاتعمل الابشرط كونها (شبه نفى) والمراد به النهى والدعاء (أو نفى متبعه) سواء كان النفى لفظا نحو مازال زيد قائما ولايزالون مختلفين ٢٢٠

مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال زيد أزرق العينين مازال الله محسنا أولا نحو مازال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) اى موادها فاندفع ماقيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لايدخل على الماضى (قوله الابشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازا * ت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قبيل وصلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس امامهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولايصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والمقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أى قسمى أو هو المبتدا والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) اى مع الافعال الاربعة (قوله الافى القسم) اى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منطقا مجيدا) اى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لابرح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب او الثانى نعت للاول بناء على مقابله (قوله محى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكانه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وقوله على البلا اى منه وهو بكسر الباء من بلى الثوب كرضى اذا صار خلقا والجرعاء ارض ذات رمل مستوية لاتنبت شيأ والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) اى الناقصة أما التامة كما فى مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) اما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبنى مادمت صحيحا اى دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقى وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ) اى كأعط المحتاج درهما مادمت مصيبا له فنى الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله مادمت) اصله دومت بضم الواو لثقله من باب فعل المفتوح العين الى مضمومها عند ارادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار فى العمل) أى على خلاف فى ذلك (قوله وبالمخض) اى وربيته أى ذلك البعير بالمخض وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما فى القاموس وانسبها هنا الاخيران فعلم ما فى قول البعض الجعد الكريم كما فى القاموس والمراد به فى البيت الغليظ اه من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما فى القاموس الطويل والغارب

لن نبرح عليه عاكفين وقوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
كل ذى عفة مقل قنوع
أو تقديرا نحو تالله تفتؤ
تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا
ولو قطعوا رأسى لديك
واوصالى
ولايحذف النافى معها
قياسا الا فى القسم كما رأيت
وشذ قوله
وأبرح ما ادام الله قومى
بحمد الله منتطقا مجيدا
أى لا ابرح ومثال النهى
قوله
صاح شمر ولاتزل ذاكرا المو
ت فنسيانه ضلال مبين
ومثال الدعاء قوله
ألا يا اسلمى يا دار مى على البلا
ولازال منهلا بجرعائك
القطر
(ومثل كان) فى
العمل المذكور (دام
مسبوقا بما) المصدرية
الظرفية (كاعط مادمت
مصيبا درهما) اى مدة
دوامك مصيبا * (تنبيه) *
مثل صار فى العمل ما وافقها
فى المعنى من الافعال وذلك
عشرة وهى آض ورجع
وعاد واستحال وقعد وحار
وارتد وتحول وغدا وراح
كقوله
وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا * اذا قام ساوى غاربه الغين
وفى الحديث لاترجعوا بعدى كفارا وقوله وكان مضلى من هديت برشده * فقد عاد بالرشد آمرا

وفى الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب ارهفت شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم
وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع وقال الله تعالى القاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس
وبدلت قرحا دامیا بعد صحة فيا للناس من تعمى تحول ابؤسا وفى الحديث لو رزقتم ٢٢١ كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا

بالغين المعجمة والراء المكاهل (قوله غربا) أى دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أى سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدرا بكأن واستحسنه الرضى فلا يقال قعد زيد كأنما يعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة الا قضاها وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها اى جراحا دامیا أى سائل الدم والتعمى مثل النعمة وهى بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وانعم كافلس وجمع النعماء انعم أيضا مثل البأساء والابؤس كذا فى المصباح ومثله فى القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت ان التعمى فى البيت بالضم لانها فيه بالقصر ودعوى ان القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن التعمى بوجهيها مفرد لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها فى قوله تحول ابؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار ان هذه النعمة التى هى الصحة بمنزلة نعم عديدة لانها ام النعم فقول البعض التعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كافلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح انه يصح ان يكون جمع باساء (قوله تغدو خماصا الخ) فى التمثيل به نظر لان الظاهر ان الفعلين تامان بمعنى تذهب فى الغدوة وترجع فى الرواح اى المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما فى التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني ان الاندلسى قال جاء لا تستعمل بمعنى صار الا فى خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره وجعل منه جاء البرقفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم (قوله وادخل التأنيث على ما) أى اوقعه على ضمير ما اى انث ضمير ما أو المراد ادخل علامة التأنيث على الفعل المسند الى ضمير ما (قوله بتيهاء) أى ارض يتيه فيها السائر تقفر اى خالية والمطى الوا والحال وهو اسم جنس جمعى للمطية سميت مطية لانها تمطو فى سيرها اى تسرع كأنها أى فى سرعة السير قطا الحزن اى القطا فى الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الارض وفائدة هذه الاضافة ان الحزن لا تألفه القطا لان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها الان اسراعها الى فراخها غالبا أشد من اسراعها الى البيض (قوله فألوت) أى طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فاصبحوا الخ) فى الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد فى هذا فقط لا فى الثانى لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخفى عليها أهلكها ولبد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجئ منها اسم

وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت فالنصب على ان ما استفهامية مبتدأ وفى جاءت ضمير يعود الى ما وأدخل التأنيث على ما لانها هى الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل واضحى وأصبح وامسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله
بتيهاء قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله
ثم اضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور
وقوله
فأصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
وقوله
امست خلاء وامسى أهلها احتملوا * اخفى عليها الذى أخفى على لبد قال فى شرح الكافية وزعم الزمخشرى ان بات ترد ايضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر

(٢) قوله ولبد كعنب صوابه كصرد كما فى القاموس والصحاح اه مصححه

مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال فى شرح اللمحة ان أبا الفتح سأل أبا على عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أى عملا مثل عمل الماضى ويشكل على كل منهما ماذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلا له غير متفق عليه (قوله وهى) اى هذه الافعال فى ذلك اى التصرف ثبوتا مع التمام او النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابل ما قاله الاقدمون وقليل من المتأخرين ان لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره فى التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لانها من تصرفات دام التامة ولى بالاقدمين ومن وافقهم اسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا اكلمك مادمت عاصيا وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندى ان لها مصدرا أيضا بدليل انهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم ان ما المصدرية تؤول مع مابعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انها مع مابعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدرا ناقصة وصالحا خبرها مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبى اذ لم يجئ لها اسم مفعول (قوله ولم ألك بغيا) أصل الك اكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من اصول الكلمة الا فاؤها واصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وادغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل ان فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر ان بغيا هنا بمعنى فاعل واما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة او حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح قال الرودانى ان قيل لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو ولم ألك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير فوجب حذف الواو ومن التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال بسكونها الفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى واصبح وامسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) اى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا تلفه) اى تجده واعلم انه اذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما الى مرفوع يسند عن خبره

(مثله) أى مثل الماضى
(قد عملا) العمل المذكور
(ان كان غير الماضى منه
استعملا) يعنى ان ما تصرف
من هذه الافعال يعمل غير
الماضى منه عمل الماضى
وهى فى ذلك على ثلاثة
اقسام قسم لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق
ودام على الصحيح وقسم
يتصرف تصرفا ناقصا وهو
زال وأخواتها فانه لا يستعمل
منها الامر ولا المصدر
وقسم يتصرف تصرفا تاما
وهو باقيها فالمضارع نحو
ولم ألك بغيا والامر نحو
قل كونوا حجارة أو حديدا
والمصدر كقوله
يذل وحلم ساد فى قومه
الفتى
وكونك اياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله
وما كل من يبدى البشاشة
كائنا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
وقوله

من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم والخبر او الاسم فقط او الخبر فقط ويرد على الاول ان فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثاني ان المبتدا لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث ان المغني عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية انه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه خبرا منتقلا من حيث النقصان سد مسد خبر منتقل من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو سادمسده وربما ينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه اغلبي والاقرب عندي انه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك العارض نقصان المبتدا فافهم (قوله ان لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا احبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها واحبك خبرها (قوله اجزاجماعا) لم يكترث بالمخالف في دام وليس لغلطه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك او يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لاطيب للعيش) اى الحياة وبحث شيخ الاسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال انه من التنازع واعمل الثاني وهو منغصة واضمر في الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو باذكارنا جنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري (قوله والصواب ماذكرته) ان كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورود ان المثبت مقدم على النافي الا ان يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصرا (قوله الامكان) أي صقيرا والتصديه التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا والحاصل أن للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما وكان صاحبي عدوي وجوب التوسط نحو يجبني أن يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد ووجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما ووجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك

ليس ومادام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا بنصب البر وقوله

على ان جهلات الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول وقوله

لاطيب للعيش مادامت منغصة

لذا نه باذكارنا الموت والهرم

*(تنبيهان * الاول) * منع ابن معطي توسط خبر مادام وهو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ماذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شئ في الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس في تلك الدار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شئ في الاسم نحو كان غلام

هند مبغضها لما عرفت أيضا (وكل) اى كل العرب او النحاة (سبقه) اى سبق الخبر (دام حظر) أى منع سبق مصدر منصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد انهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها

ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيده ما بعده (قوله مسألة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو ايضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح في علة المنع بأنها لانقيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق بجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزي في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التعليل بان علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال يس قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لا دليلا ولا عليلا اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أي باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا وضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضي وجعل السيوطي ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجيء بها الخ) هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) اي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها النفي وهي للنفي ونفي النفي ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير واجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو ما زال زيد قائما في باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورجح الفتى) أي الشاب للخبر اي لفعل الخبر وما زائدة على السن أي على زيادته أي كلما ازداد عمره (قوله وهو خبرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله ايضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام في التقدم على النفي لا في التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان في الدار زيدا جالس وزيد ان

لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد اجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى اقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا ان يسبق ما النافية (فجيء بها متلوة لا تاليه) اي متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال اولا كان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب *(تنبيهات الاول)* افهم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية اضرب عند الجميع واستدل له بقول الشاعر ورجح الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد اراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا

لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

معاذلى فهائما ان أبرحا * بمثل او أحسن من شمس الضحى ٢٢٥ الثانى انهم ايضا جوازا توسط الخبر بين ما والمنفى

اضرب أولم أضرب وعن نحو عمر ازيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو أما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فى شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) اى انه يمنع التقديم فى جميع حروف النفى (قوله ومن شواهده) اى جواز التقديم على النفى بغير ما (قوله بمثل او احسن) اى بمثل شمس الضحى فحذف من الاول لدلالة الثانى والاحسن ان او بمعنى بل (قوله بين ما والمنفى بها) يصرح الشارح فى الخاتمة بأنه اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ كان المنفى هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى ان يقول بين ما والفعل وقد يجاب بان المنفى فى الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفى (قوله وانما اراد الخ) اى وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف فى غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون فى الاستثناء وافهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر امتنع ظاهرا نحو كان زيد كريما ابوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبى كما فى الفارضى وغيره فان قدم مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيدا عمرا الا ان منصوبه ليس كجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او فى الدار اذا الظروف يتوسع فيها اهـ ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل او فعلية نحو كان زيد يقوم ابوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل املاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصدرها (قوله ألا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من أن تقديم المعمول الخ) اى غالبا فلا يرد نحو زيدا ان أضرب وانما امتنع تقديم اضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) اجيب ايضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف اى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الرودانى فيه انه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا او عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وايضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان

بها نحو وما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز * الثالث قوله كذا يوهم ان هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالجمع عليه وانما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس فى محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة فى موضع رفع خبر المبتدا والتقدير منع من منع ان يسبق الخبر ليس اصطفى أى اختيره وهو رأى الكوفيين والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج والجرجانى وأبى على فى الحلبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع

الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن ان يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يرده ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من ان بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بأن المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) اى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذلو كان خبر مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وذلك ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى ان التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب ايضا فتسمية هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أوليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد وصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث اصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان تبعا له ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا ان يكون اصحاب هذا القول ينكرون مجئ مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن يرد الانكار وكونك اياه عليك يسير الا ان يدعى انه مصدر التامة وان التقدير وكونك تفعله أى المذكور قبل من البذل والحلم على ان الجملة حال فلا حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل فى لاضربنه كائنا ما كان ان ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لاضربنه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى ان الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى فتئ) اى لا بفتح التاء أما منتوحها فيجئ تاما بمعنى كسر واطفأ يقال فتأته عن الامر كسرته والنار فتأتها اطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اه (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئياته معناه مراعاة للانسبية والاوضحية فلا ينافى ان كان التامة التى ليست بمعنى كفل او غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة اى وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر الكان مطلقا الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكينونة كالحراسة قاله الدماميني (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم اى الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها الهاء وخبرها له بناء على مذهب الزمخشرى أن بات تأتى بمعنى صار والعائد بالعين

مع عدم الاختلاف فى فعليتها
فليس أولى بذلك لمساواتها
لها فى عدم التصرف مع
الاختلاف فى فعليتها
* (تنبيه) * خبر فى كلامه
منون ليس مضافا الى ليس
كما عرفت والا لتوالى خمس
حركات وذلك ممنوع (وذو
تمام) من أفعال هذا الباب
اى التام منها (ما برفع
يكتفى) اى يستغنى برفوعه
عن منصوبه كما هو الاصل
فى الافعال وهذا المرفوع
فاعل صريح (وماسواه)
أى ماسوى المكتفى
برفوعه (ناقص) لافتقاره
الى المنصوب (والنقص
فى فتئ) و (ليس) و (زال)
ماضى يزال التى هى من
أفعال الباب (دائما فى)
فلا تستعمل هذه الثلاثة
تامة بحال وماسواها من
افعال الباب يستعمل
ناقصا وتاما نحو وما شاء الله
كان أى حدث وان كان
ذو عسرة أى حضر وتأتى
كان بمعنى كفل وبمعنى غزل
يقال كان فلان الصبى اذا
كفله وكان الصوف اذا
غزله ونحو فسبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون أى
حين تدخلون فى المساء وحين
تدخلون فى الصباح خالدين
فيها ما دامت السموات
والارض اى ما بقيت
وكقوله وبات وباتت له ليلة * كالئه ذى العائر الارمد

المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى اذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسيرا التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه اى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم اى دام ظله) فى التسهيل ان ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدمامينى الاول بنحو ظل الظلم هلاك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت * ومن فعلاتى أنى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) اى اوقطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره اى ضمه اوقطعه اه ومنه بمعنى الضم قصرهن اليك وفى الهمع أنها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه الا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) اى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من أن يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة أما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وأنهم يقولون لا أزيل افعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ما زال لا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) اى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال يفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول ايضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم ان نحو كان زيدا آكلا طعامك يحصل فيه اربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على اربعة الفاظ وفى تقدم كل واحد منها ستة اوجه حاصلة من التخالف فى الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيدا فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما ان يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيدا آكلا وكان طعامك آكلا زيدا وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق يجو رهط جرير بالعجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلا فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح

وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله

اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

أى بقى جليدها حتى أضحى أى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص

(تنبيهان) الاول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضأنك عن معزك أى مزها بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضى يزول فانه فعل تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال

*الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وان تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أى كان واخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيدا آكلا وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان أياهم عطية عودا وخرج على زيادة كان

والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو ابو جرير فالشاهد فى ابلائه كان معمول عود الذى هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) اى لكان وقوله مراديه الشأن اى وحينئذ فعائد الموصول محذوف اى عود هم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا الجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أى جعله ضرورة متعينا أى بالنسبة لبقية التأويل المذكورة فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الاول وسلمى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغربا محذوف أى لك ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعيين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها أو المراد رؤيتها فى الحلم بالضم اى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشان (قوله الى اقرب مذكور من قوله الخ) فيه أن اقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا ان يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقيد المضاف فافهم (قوله او حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا او جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر اى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشان الا مبتدأ فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة *(فائدة)* قال فى المغنى ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه ثانيها ان مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين ثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها انه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه خامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو احاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفة القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة قبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم ان تقديره انك وفى كتب اليه أن لا تفعل انه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا يرفع على انك اه بتلخيص وبعض زيادة وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كونهم

أو اضمار اسم مراديه الشان أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين فى قوله
باتت فؤادى ذات الخال سالبة
فاعيش ان حم لى عيش من العجب
وقوله
لئن كان سلمى الشيب بالصد مغربا
اقد هون السلوان عنها التحلم
لظهور نصب الخبر واصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم ويعود الضمير الى أقرب مذكور من قوله (الا اذا ظرفا أتى) أى معمول الخبر (أو حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (ومضمر الشان اسما انو) فى العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع) كما تقدم بيانه فى قوله قنافذ هداجون البيت

الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكلامهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما لجواز ما استبان امتناعه وجهة بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية ايصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزولهم وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هواى الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول وتلقى المساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث امكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل انه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيا أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضمير الشان ان كان ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثانى تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام او النقصان فاعرفه ثم هى باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك ان الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند فى الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادة كان كثيرة فى نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس *(فائدة)* قال فى المغنى يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهى أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة ثانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان فى فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون ثانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام

وقوله
فاصبحوا والنوى عالى
معرسهم
وليس كل النوى تلقى
المساكين
فى رواية تلقى بالتاء المثناة
من فوق وبه احتج من أجاز
ذلك مع تقديم الخبر وقال
الجمهور التقدير ليس هو
أى الشان وقد عرفت أنه
انما يقدر ضمير الشان حيث
أمكن تقديره ومن الدليل
على صحة تقدير ضمير الشان
فى كان قوله
اذا مت كان الناس صنفان
شامت
وآخر مثن بالذى كنت أصنع
(وقد تزاد كان فى حشو)
أى بين شيئين وأكثر
ما يكون ذلك بين ما وفعل
التعجب (كما كان أصح علم
من تقدما) وما كان أحسن
زيدا

وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله فى غرف الجنة العليا التى وجبت * لهم مقالة بسمى كان مشكور وجعل منه
٢٣٠ فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام وردذلك عليه لكونها

سيبويه قول الفرزدق

زائدة للضمير وليس ذلك مانعا من زيادتها كما يمنع من الغاء ظن عند توسطها أو تأخرها اسنادها الى الفاعل وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله

فى بلدة غمرت أبالة بحورها
فى الجاهلية كان والاسلام
وبين نعم وفاعلها كقوله
ولبئست سربال الشباب أزورها

ولنعم كان شيبة المحتال
ومن زيادتها بين جزأى الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور كقوله

بمراقبين ابى بكر تسامى
على كان المسومة العراب

*(تنبيهات) * الاول أفهم كلامه انها لا تزاد بلفظ المضارع وهو كذلك الا ماندر من قول ام عقيل

انت تكون ماجد نبيل
اذا تهب شمأل بليل

* الثانى افهم قوله فى حشو انها لا تزاد فى غيره وهو كذلك خلافا للفراء فى اجازته زيادتها آخرا * الثالث أفهم أيضا تخصيص الحكم بها لان غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها وروى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله

وخبرا كان على النقصان والمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمنى (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه الخ) المتجه فى البيت ماذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثيرا أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى أعمالها هى تامة والضمير فاعلها وعلى اهمالها قيل الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر فتحصل فى كان فى البيت أربعة اقوال أفاده المصرح وعلى القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله (قوله وردذلك الخ) الرد مبنى على ان معنى زيادتها انها لا تعمل أصلا (قوله وليس كذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على ان معنى زيادتها صحة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بان الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله فى لجة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله وابست سربال الشباب) أى تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال والشيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة جمع كامل قال الزمخشرى فى المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد العبسى الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس فكلهم ان كنت أعلم ايهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله نعم شذت الخ) استدراك على اطلاق قوله فى حشو فانه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى ايده به وفى شرح ابن عقيل على النظم انها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التعجب اللهم الا أن يكون له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس تسامى أى تفاخر والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة لتترك فى المرعى والعراب العربية ويروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل بن أبى طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى ثانيها شأمل كجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بتحريكها وبليل بمعنى فاعلة أو مفعولة أى بالة أو مبلولة لما فيهما من الندى والمراد انها رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد فى غيره) أى الاول والاخر للاحتمالين بعدهما (قوله أبردها الخ) الضميران للدنيا

كما

(٦) قوله اى باغضهما يقتضى ان هنا لبغض متعديا للاشياء وهو لغة رديئة كما فى القاموس أولا يقال كما فى المصباح فكان الاول ان يقول اى مبغضهما من أبغض الرباعى اه مصححه

كما قاله زكريا (قوله وثانيهما) أى باغضهما(٢) والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان الحب لا يرضى الشركة فى حبيبه (قوله اعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأولى من التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لارى (قوله أى كان) أى هذه المادة لابقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمر من تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر بيقاته على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أى لان الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله وبعدان) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن أنه حال من فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى قال فى التصريح والغالب فى ان هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) أى المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز الاحشف ولو تمرا وانما كثر حذفها بعدهما لان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات مالم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون باعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبى ولذلك حكاه الحافظ فى المجمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون باعمالهم الخ وكذا فى همع السيوطى فيما رأيته من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم الخ يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أى بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدبت) الخ حدب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ويروى بكسر الضاد وتشديد النون ومدلولا العينين متغايران (قوله ان كان فى عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب لان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص فى التسهيل على انه رب ما جر المقرون بان أو ان لا اذا عاد اسم كان الى مجرور برب قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أى ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح الخ أى ان لا يكن المرور برب صالح فالمرور بطالح الخ وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اه بعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان اضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثانى والثالث لسلامة كل من

عدو عبدك وثانيهما أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولى ما هويت فأولى كثيرا أرى أمسى لديك دنوى

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص المعنى (ويحذفونها) اى كان اما وحدها او مع الاسم وهو الاكثر (ويبقون الخبر) على حاله (وبعدان ولو) الشرطيتين (كثيرا ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر

وقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

وقوله حدبت على بطون ضبة كلها ان ظالما فيهم وان مظلوما

وفى الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

(تنبيهان) الاول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وان كان فى عمله شر فجزاؤه شر وفى هذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع عكس الاول أى رفع الاول ونصب الثانى وهذا الرابع اضعفها

أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجهه بان الحذف فى الرفع أقل منه فى النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان فى علمهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس علمهم خيرا الا ان كان لهم اعمال منها خير وقد يدفع بأنه على التجريد مثل لهم فيها دارا الخلد فالمسم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم الا ان يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفيد منه أن الحذف ليس خاصا بلفظ الماضى بخلاف الزيادة (قوله من لدشولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التى خف لبنها وأرتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التى تشول بذنبها للقاح أى ترفعه لاجله ولا ابن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفارز الدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى تبعها أى من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا فى التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لدأن كانت شولا) أتى فى التقدير بأن لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بانه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بانه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لدن الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لدشالت شولا فجعل شولا مصدرا لاجعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة فى نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله فتحذف كان) أى وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضى (قوله وجوبا) أى عند الجمهور وأجاز المبرد أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا فى ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيدا هو ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال ان أنت برا قاله الفارضى (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثانى مسبب (قوله فان مصدرية) أى عند البصريين وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض فى بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثانى عن البصريين سبق قلم قال الفارضى وان المصدرية حينئذ فى محل نصب أو جر على الخلاف فى محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أى اسم كان وقيل العامل نفس مالنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت برا) أى الاصل الثانى والاصل الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الى آخر ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أى وصلة الموصول الحرفى قد تحذف نحو ما أن حراما مكانه أى ما ثبت أفاده يس (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة صحابى وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلول العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر افتخرت على لا تفتخر على فان قومى الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام

والاول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر يجوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر * الثانى قل حذف كان مع غير ان ولو كقوله

من لدشولا فالى اتلائها

قدره سيبويه من لدان كانت شولا (وبعدان) المصدرية (تعويض ما عنها) اى عن (ارتكب) فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل اما انت برا فاقترب) فان مصدرية وما عوض عن كان وانت اسمها وبرا خبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وادغمت فيها النون ومنه قوله

أباخراشة اما انت ذا نفر
فان قومى لم تاكلهم الضبع

*(تنبيه) *حذفت كان مع معموليها بعد ان في قولهم افعل هذا مالا اى ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية للخبر ومنه قوله امرعت الارض لو أن مالا * لو أن نوقا لك اوجمالا * اوثلة من غنم اماله ٢٣٣ التقدير ان كنت لا تجد بين غيرها

كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أي وجوبا وقوله مع معموليها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكانه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائز جاز أن تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكون ان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر أن لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني مازائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير اكان كما في فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الرودانى بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبان الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت والارض بضم المثلثة وقد تفتح القطعة من الشئ والظاهر أن لو في الموضعين للتمني كما في لو أن لنا كرة وخبر أن في الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل ان نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءتين) أي قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تك المرآة الخ) كانه نظر وجهه فلم ير محسنا تسلى بانه يشبهه وجه الضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لا ضرورة الخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقدم ما فيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة فيه ان هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا اخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أي التي بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفي ونحو يعيج أحد ودار وعريب فلا يقال ما كان من ذلك الا أحدا (قوله في كل ماذكر) أي في أن المنفي هو الخبر وفي أنه اذا قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفي أنه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز أن يقترن بالا بقي أن ليس وما كان يشتركان في شئ آخر نبه عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو ان كان جملة ووجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله

(ومن مضارع لكان) ناقصة كانت او تامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون) هي لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز (ما التزم) نحو وان تك حسنة في القراءتين بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء وتكونوا من بعده قوما صالحين ان يكنه فان تسلط عليه لم يكن الله ليغفر لهم وخالف في هذا الاخير يونس فاجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة

فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله أقول اذ لا ضرورة لامكان أن يقال فان تكن المرآة أخفت وسامة وقد قرئ شاذا لم يكن الذين كفروا *(خاتمة)* اذا دخل على غير زال وأخواتها من افعال هذا الباب نفى فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم ليس حكم ما كان في كل ماذكر

ما كان من بشر الا ومبتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا أناسا ينفعون فاصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يفني دمعة العين بالمهل

وهذا انما أجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف انتهى وقال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه اي حملا لها عند اتقاض نفيها على ما في الاهمال كما في المغني قال الدماميني حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل في رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجودا وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا سادّ مسده ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل ابي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المغني طيبا (قوله فنفيها الايجاب) اي باعتبار ما كان المعنى لما عرض من انها للنفي ونفي النفي ايجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) اي لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام (قوله فؤول) اي بوجهين أولهما احسنهما للاعتراض على ثانيهما بان عامل الحال ان جعل تنفك فنفيه ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخلف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادر وبان الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الايجاب وخرّج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة والازائدة كما جوزوا الواحدي في قوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوجة بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة السمينة او الشديدة او الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعني انها تناح معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادي فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمي بالنون قال الدماميني وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا في حال اناختها الخ) اي فهي تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف اي على وجه الخسف

(فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس) اي في العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لمشابهتها اياها في المعنى) وهو النفي والمثبت لا عملها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها عمل ليس لان المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النص فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال بعض انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بليس كان من حيث ظهور عملها الرفع

والنصب

وأما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فؤول كقوله

حراجيج ما تنفك الامناخة * على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

اي ما تنفصل عن الاناخة الا في حال اناختها على الخسف الى أن نرمي بها بلدا قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال أي لا تنفك على الخسف الا في حال اناختها

والله أعلم

(فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

انما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها اياها في المعنى وانما أفردت عن باب كان لانها حروف وتلك

والنصب كثيرا الكثرة مجئ خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها البعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله أعملت ما) اى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله واهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع (قوله شروط) اى اربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن ان شرط عملها ان لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين ان لا تتكرر ما نحو ما مازيد قائم وان لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شئ الا شئ لا يعبأ به وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه ان لا تتكرر على ان الثانية نافية مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه ان لا تتكرر على ان الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل فى شرط بقاء النفى لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع ان ابن عقيل رجح فى شرحه على النظم ان ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح فى الاستثناء جاعلا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان جئت بما مكان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وورد عليه مع ان ان لا تلى ليس كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها ان ليس تعمل وان وليها ان مع انها لا تلى ليس أصلا هذا مراد مع ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) اى المزيدة لا النافية المؤكدة بما يستفاد من قول الشارح فخرجة على ان ان نافية الخ وبالاولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى وان خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام ان تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) اى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا مع (قوله أى علم) اى من باب المبتدا والخبر فانه علم منه ان حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين المعجمة والصريف القضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) اى كما هى على رواية الاهمال فالتأكيد بان على انها نافية لفظى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى انها زائدة معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وكذا) اى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فاتضحت عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم (قوله وما الدهر) قال الناصر المراد به نفس القلة مجازا لا بركته فيكون اسم عين فصح انه من باب ما زيد الا سيرا والمجنون الدولاب الذى يستقى

أفعال (اعمال ليس أعملت ما) النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين شروط أشار اليها بقوله (دون ان مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفى مهمل وان زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره ومنه قوله

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فخرجة على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفى بالا نحو وما محمد الا رسول فما قوله وما الدهر الا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات الا معذبا

عليه الماء وضم دالها أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب مازيد الاسير او الاصل وما الدهر الايدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا معذب معذبا اى تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف فى الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا او مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين اى يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا المكتفى به عن الخبر فلا اشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا فى هذا الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) اى لحن وفيه ان المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا فى الرودانى ثم قال والذى ينبغى أن لا يشك فيه ان ذلك اذا ترك العربى وسليقته أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى انه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربى وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين على ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسئلة كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى مرهم يا أمير المؤمنين ان ينطقوا بذلك لابد من تأويله كأن يقال المراد ممن لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار اه وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى (قوله وقيل مؤول) أى بأن فتحته بناء لاضافته الى مبنى فهو فى محل رفع بالابتداء او بان الخبر محذوف اى موجود ومثلهم حال من الضمير فى الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من ان الشاعر تميمى (قوله وفاقا لسيبويه فى الاول) ردبان المنصوص عن سيبويه المنع وانما هو الجرمى والفراء (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول فى قوله كما فى الخ لا يخصص والقاعدة تحمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع ان التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور الخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بانه يتوسع فى الفضلة ما لا يتوسع فى العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبران واخواتها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا أجيب بان هذه الحروف ضعيفة لانها فروع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان واخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لان هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على أن تتصرف معها او يؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال مازيد طعامك آكلا ولا مازيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبى وان تردد فيهما سم كذا فى يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها مما بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا (قوله او ظرف) لا يعدان او مانعة خلو تجوز الجمع (قوله مدخولى ما) مفعول سبق دفع به توهم ان

فشاذ أو مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله

وما خذل قومى فاخضع للعدا ولكن اذا أدعوهم هم فهم هم

وأما قول الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فشاذ وقيل غلط سببه انه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول * (تنبيهان) * الاول قال فى التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها ووجبا بالا وفاقا لسيبويه فى الاول وليونس فى الثانى * الثانى اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا او مجرورا قال فى شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور (وسبق حرف جر) مع مجروره (او ظرف) مدخولى ما مع بقاء العمل

(كما بي أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (أجاز العلماء) سبق مصدر نصب بالمفعولية لاجاز مضاف الى فاعله والمراد انه يجوز تقديم معمول خبرما على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله

بأهبة حزم لذوان كنت آمنا ٢٣٧

فما كل حين من توالى موال
فان كان غير ظرف او مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل ومنه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى أنا عارف

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن او بل من بعد) خبر (منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو بل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أي بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفا جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب

المراد سبق ذلك على ما لا متناعه لان ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله باهبة حزم) الاهبة كما في القاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف اى ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا والواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره سم (قوله ولا يجوز نصبه) اى على رأي الجمهور أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب اى بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد العاطف صيره ما قبله غير منفي فما وجه نصبه وجوابه أن النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أي على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لازائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أي بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفي فان كان لم تدخل الباء لان الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) اى غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن بالباء كذا في التصريح وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جر الباء الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك باحد وان لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ٢ ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها النصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر ما لم يقع في القرآن مجردا من الباء الا منصوبا او رفع على الاهمال *(فائدة)* قال في التسهيل وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة انه غير قياس ثم قال في التسهيل وينذر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما ثم قال وان ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما

(تنبيه) قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجازا اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعدما) النافية (وليس جر الباء) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده

٢ قوله الحشى ليس البر بأن تولوا الصواب ليس البر أن تولوا بالاتيان

وصف يتلوه سببي نحو ليس أو مازيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببي وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدا وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدا فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به اغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وان تلاه اجنبي عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين لان جر المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواه نصبت خبرها او جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعدلا) اى عامله عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفي كان) اى وكان المنفية أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فتنفي مسلط عليها والمراد النواسخ غير ان وأخواتها وغير كاد واخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فكن) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي في شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق اى اغناءما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذا أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما في التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعني الفرسان والقعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني (قوله أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير ابطالي وفي التصريح ان هل في البيت للجحد (قوله لشبهه اياه) اى في عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجو من الفرزدق لجرير بان قومه كليبا يأتون الاتن فالضمير في يقول الى الكلبي اذا اقلولى اى ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف اى اصقت بالارض وسكنت الاهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بانه خروج عما نحن فيه اذا الكلام في زيادة الباء بعد النافي وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بأن يكون الاستفهام داخلا على نافي وان اوهمته عبارته بل هو اعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجرى النفي الداخل على النافي فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله وندر) أي قل جدا (قوله كخبران الخ) وكالحال في ماجاءني زيد براكب (قوله فان تنأ) اى تبعد عنها اى عن ام جندب المذكورة في قوله أول القصيدة

خليلي مرابي على ام جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

حقبة اى مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم ليكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته لاصبت أو هي للتمني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر وحاصله كيف تدعي ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعمالا وحاصل الجواب ان دخولها في الآية لان مدخولها يؤول بحسب المعنى الى خبر ليس (قوله لانه في معنى الخ) يدل التصريح به في قوله تعالى أو ليس الذي خلق السموات والارض بقادر او يقال لان ان ومعمولها سادا مسد مفعولي يروا العلمية

(وبعدلا) النافية (ونفي كان) وبقية النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة

بغن فتيلا عن سواد بن قارب

وقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن

باعجلهم اذا أجشع القوم أعجل

وقوله

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه اياه كقوله

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت

ألا هل اخو عيش لذيذ بدائم

وندر في غير ذلك كخبران ولكن وليت في قوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها

فانك مما أحدثت بالمجرب

وقوله

ولكن أجر الوفعات بيثرب

وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

وقوله

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

على احدى الروايتين وانما دخلت في خبران في قوله اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر

(تنبيهات) الاول لافرق فى دخول الباء فى خبرما بين ان تكون حجازية اوتميمية كما اقتضاه اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب وزعم أبو على ان دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود فى اشعارهم فلا التفات الى من منع ذلك *الثانى اقتضى اطلاقه أيضا انه لافرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول ان وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ومنه قوله

لعمرك ما ان أبو مالك
بواه ولا بضعيف قواه

*الثالث اقتضى اطلاقه أيضا انه لافرق فى لابين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل ان نحو قولهم لاخير بخير بعده النار اى لاخير خير (فى النكرات أعملت كليس لا) النافية بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

(تنبيهات) الاول ذكر ابن الشجرى أنها أعملت فى معرفة وأنشد للنابغة الجعدى

وحلت سوادا القلب لا انا بالغا
سواها ولا عن حبها متراخيا

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت فاجاز فى شرح التسهيل القياس عليه وتأوله فى شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب بالغيا على الحال تقديره لا أرى بالغيا

وهى من النواسخ فدخولها اجزء من معمولى الناسخ فكانه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما فى الآية أجاز ما ظننت ان أحدا بقائم (قوله فى خبرما) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لاخبر لها اى الخبر الواقع فى حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى تقيه اه دماميني اى بدليل دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما (قوله فى اشعارهم) كقول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) اى او بعدم الترتيب لا بانتقاض النفى بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لاخير بخير) بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لازائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدماميني ظهوره وانا اقول لابد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا بالمعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخير الذى بعده النار اى نفى وجود شئ من الخير فى الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعلت الباء ظرفية اونفى الخيرية عن الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لاخير بعده النار خير وليس المقصود نفى الخيرية التى بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون لا لنفى الجنس انها لنفى الخبر عن الجنس فان قلت يغنى عن التزام القلب جعل بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذى هو خلاف الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وقال الدماميني فتدبره فانه فى غاية الحسن والمتانة (قوله فى النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفى الجنس بر جحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اه سم اما التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل ان واورد على تخصيص عمل لا بالنكرات انه وقع فى امثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا واجيب بانه لا عمل للا بل هى زائدة والاصل ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا كما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا ومفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفى والترتيب) اى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وان لا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز الخ لان التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على ما مر) أى من البيان قيل ومن الخلاف (قوله تعز) اى تصبر وتسل والوزر الملجأ والشاهد فى الشطرين وقيل لا شاهد فى الشطر الاول لاحتمال ان باقيا حال من الضمير فى على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه انا لو سلمنا ان على الارض خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر أنه فى الاول بقرينة الثانى (قوله سواد القلب) اى حبته السوداء وباغيا حالا (قوله مرفوع فعل) اى على انه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا

لا حالا ولم يجعلها عاملة والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده اى قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بان الوجه الاول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قال شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم ان هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد ان اعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاؤه المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بان الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامي وعلات القلة بنقصان شبهها بليس لانها للنفي مطلقا وليس لنفي الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به في تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف اى فأنا لا أصد لاني ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل ان لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الرودانى (قوله وقد تلى) من ولى الشئ يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط في ما الا الشرط الاول لان ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد ان النافية بان نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيدلات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبي بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات اجماع من العرب وعلى تسليم ان قد للتقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافي قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على اعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب على اعمالها كما في الرودانى انه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس في قوله اعمال ليس لا الى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم في ان لانها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده في التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يخرج عليه قول بعضهم

فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا فانصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أي حكمك لك مسمطا اى مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل احق واولى هذا لفظه * الثاني اقتضى كلامه مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب * الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله من صد عن نيرانها

فانا ابن قيس لابراح

اى لابراح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلى لات وان ذا العملا) المذكور امالات فاثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش واما ان فاجاز اعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين

واختلاف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما من النثر قولهم ان اخذ خيرا من احذ الا بالعافية وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على ان ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا امثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين

تدعون من دون الله عبادا امثالكم

ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا فعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده المغنى قال الدماميني قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اه وانظر لم لم ترسم ان قائم بألف عقب النون مع انه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس ان خطأ بأنا التى هى ضمير رفع منفصل واعراب لكنا هو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) اشار به الى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمماثلة ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع ان النفى والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الانسانية واحوالها كالعقل (قوله الاعلى اضعف المجانين) يعلم منه ان انتفاض النفى بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) اى من الامثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم ان المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) اى فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله أن ليس) ان تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء اى بقاء للصلح (قوله أى وليس الخ) تفسير لقوله ولات اوان (قوله منوى الثبوت) اى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) اى عند الجمهور وذهب الفراء الى انها قد يجر بها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بان الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء امام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهفى) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس اى حزنى مبتدا خبره عليك او اللهفة اى لاجل اللهفة اى أتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك اى اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أولات له مجير (قوله او الفاعلية) اى بفعل محذوف (قوله اى لات الخ) اف ونشر مشوش (قوله هنا) اى بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها والمشهور ان الثلاثة

فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على احد
الا على اضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت انه لا يشترط فى معموليها ان يكونا نكرتين (ومالات فى سوى) اسم (حين) اى زمان (عمل) بل لا تعمل الا فى أسماء الاحيان نحو حين وساعة واوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات اوان
فأجبنا ان ليس حين بقاء

اى وليس الاوان اوان صلح فحذف المضاف اليه اوان منوى الثبوت وبنى كما فعل بقبل وبعد الا ان اوانا لشبهه بنزال وزيانى على الكسر ونون اضطرارا واما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء والفاعلية اى لات يحصل مجير اولات له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان * (تنبيه) * للنحويين فى لات الواقع بعدها هنا كقوله

* حنت نوار ولات هنا حنت * مذهبان أحدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي والثاني أن تكون هنا اسم لات وحنت ٢٤٢ خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه أيضا أعمال لات في معرفة وانما تعمل في نكرة واختصت لات بأنهم لا يذكر معها معمولاها معا بل لابد من حذف أحدهما (وحذف ذي الرفع) منهما وهو الاسم (نثا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص اي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر (والعكس قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين مناص برفع حين على انه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم اي كائنا لهم * (خاتمة) * أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمت قيل لتقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل اصلها ليس قلبت الياء الفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين الاول ان فيه جمعا بين اعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه الا ماء وشاء الا ترى انهم لم يدغموا في يطد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثاني ان قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم * (أفعال المقاربة) *

جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما في الدماميني (قوله وهنا في موضع الخ) اي خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) اي والفعل اذا أضيف اليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) يرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات في معرفة) اي ظاهرة كما في المغني وقوله وانما تعمل في نكرة اي عملا ظاهرا فلا ينافي ان المقدر لابد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفي كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه لانفي كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) اي كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله اي كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما في ربت وثمت) اي فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال في التصريح زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعني ليس اذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة فلا ينافي ان التاء في لات لاصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) اي بكسر الياء كما في المغني والتصريح وان صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضي يليت أي ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) اي قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قوه وعوه بل قد يجتمع اكثر من اعلالين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الاماء وشاء) اصلهما ماوه وشوه قلبت الواو الفا والهاء همزة (قوله في يطد ويتد) مضارعا وطد الشيء وطدا وطدة أثبته وونده وتدا رتدة أثبته واصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) اي ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

لم يقل كادوا أخواتها على قياس ماسبق لان هذه العبارة تدل على ان كادام بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان أحداث اخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ماليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لامن اثنين كقاتل أفاده يس وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وهل عين كاد ياء اووا وقولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة اكود لكنهم شذوا فقالوا اكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) اى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لايستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق اى الخوف منه مكروها في كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما في المغني قال الدماميني فالاولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر اى ماكرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنيمة او الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الشمني الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ماعندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ماعندهم من المحبة (قوله على الشروع) اى التلبس بأول اجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) اى تغليب بعض انواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو افعال الرجاء وما قاله الشارح اولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان في أفعال الرجاء وأفعال الشروع ايضا مقاربة وممن افاد ذلك الشيلي حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لتقديره به وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا الاتغليب ايضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام افاده الرودانى (قوله في العمل) اى لا في كل احكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المسئلتين على كلام في الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق مذا لم يقترن بأن وعلى احد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا في الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) اى واخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على اصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة انواع من الفعل أفعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهي ايضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (كاد) في العمل (كيكاد) زيتها يضيء (وعسى لكن ندر غير) جملة فعل (مضارع لهذين) وأخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك اقترنا بأن

خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا نبه على الاصل شذوذا فى مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بأن خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله واخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع أن فى المتن حذف الواو مع ما عطفت اى لهذين واخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب ايضا بان غير نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك افترقا) اى لاختصاص خبرها بما ذكر وهذا ايضا حكمة تاخير خبرها عما حمل على ليس مع انها احرف وهذه افعال (قوله فأبت) اى رجعت الى فهم قبيلة (قوله لا تكثرن) اى من العذل (قوله اى يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم واجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق اى فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل واعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل اى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على أن اذا ظرف لا رسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة ارسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا فى التصريح ما يرده ويصح الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم ير من يحسن تقريره ووجهه أن اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة ارسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه ان وقيل تجردها من ان خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلا مع انه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف اى عسى حال زيد ان يقوم او عسى زيد ذا ان يقوم او على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع اولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسدا المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خيرا لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى واول منفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح أنه مهدر بل ان البدل مستقل بنفسه لاتمام متبوعه

وغير جملة المضارع المفرد كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا

وقوله

لا تكثرن الى عسيت صائما

وأما طفق مسحا بالسوق فالخبر محذوف اى يمسح مسحا والجملة الاسمية

كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد من الاكوار مرتعها قريب

وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما يخشى الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا

(وكونه) اى كون المضارع الواقع خبرا (بدون ان) المصدرية (بعد عسى نزر) اى قليل ومنه قوله

كادت النفس أن تفيض عليه

وقوله

ايتم قبول السلم منا فكدتمو

اى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل

وأنشد سيبويه

فلم أرمثلها خباسة واحد

فنهنهت نفسى بعدما كدت افعله

وقال اراد بعدما كدت ان افعله فحذف ان وابقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لايحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا خبرها حقا بأن متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولايجوز حرى زيد يقوم (والزموا الخلوق ان مثل حرى) فقالوا اخلوقت السماء ان تمطر ولم يقولوا اخلوقت تمطر (وبعد اوشك انتفا أن تزرا) اى قل واكثير الاقتران بها كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا

اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله

يوشك من فرّ من منيته

فى بعض غزاته يوافقها

(ومثل كاد فى الاصح كربا)

* لما رأيت نبهسا ثبورا

كالنعت والبيان وحينئذ لامانع من جعل المبدل منه اسم عسى واول مفعولى تحسب كما أن الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لابدل الاشتمال فتأمل *(فائدة)* قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع واجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنه الماوجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجا لها فى نظم اخواتها ومنه يتحقق ان المراد الوضع الحقيقى او التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لايكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد امر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى اى للرجا مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق أن المراد اى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدماميني ينبغى أن يجعل فرج مبتدا خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الاخبار اجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) للدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة اى تخرج (قوله فلم ارمثلها) اى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان اراد نهبها وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة اى مغنم ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله اراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعدما كدت أفعلها اى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات اكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل أن اثبات أن فى البيت السابقين شاذ لقليل فقط (قوله وألزموا الخلوق أن مثل حرى) للاشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد اوشك انتفا أن تزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من أن امر عارض فيها دون اختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى اوشك فى قوله وبعد اوشك بسكون الكاف الثلاثى منقول من الرجز التام مهوظاهر لان هذا انما هو فى اوشك فى قوله بعد عسى اخلوق اوشك (قوله غزاته) بكسر الغين اى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) اى فى انها للمقاربة وفى أن الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيآن مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا والبعض على كونه اشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قدبرت) بضم

الموحدة أى هلكت وبيس اسم رجل والثبور الهلاك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة راد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون فى الغنى والعطاء وان اصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله اعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لهم اللعين بايا ذلك على انها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوأة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح انه الدلو التى فيها ماء قل اوجل وتقطعا اصله تتقطع (قوله من جواه) اى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف ان خبر افعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها اربعة اقسام مايجب اقترانه وهو حرى واخلولق ومايجب تجرده وهو افعال الشروع ومايغلب اقترانه وهو عسى واوشك ومايغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) اى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) اقول يجب ان يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر او مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) اى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال ابو حيان نص اصحابنا على انه لايجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ماذكروه فى نحو ان خيرا فخير من أن خبر الاول اسم كان المحذوف فمع خبره اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر كان واخواتها وقدمنا فى بابها (قوله أن يكون رافعا لضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدماميني بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بأن قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية اما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا اسند الى ضمير المؤنث وكذا لايأتى ان يكون فى الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفى كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا ارجع الضمير فى يزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله واسقيه) اى ربع ميسة يدمعو وشكوى مما به اظهره وما موصول اسمى وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) اى السكران (قوله بدلان من اسمى كاد وجعل) اى الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من اجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثانى اى لافاعلان لينقلنى وتكلمنى والتقدير جعل نوبى ينقلنى وكانت احجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار ينقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لاخبرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ لغير رافع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله ان يرفع السببى) اى الاسم الظاهر المتصل بضمير

ومنه قوله

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان افعال الشروع للحال وان للاستقبال (كأنشأ السائق يحدو وطفق) زيد يعدو ويكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء ايضا و (كذا جعلت) اقرأ التكلم (واخذت) اقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله

أرانى علقت القلب من اجرنا ... وقالم اجارا ذلال الجبر

* (تنبيهات) * الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب او كاد ومن عجل اخطأ او كاد * الثالث يجب فى المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله واسقيه حتى كادمما به تكلمنى احجاره وملاعبه وقوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ... نوبى فانهض نهض الشارب الثمل

فأحجاره ونوبى بدلان من اسمى كاد وجعل واما عسى فانه يجوز فى المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببى كقوله يعود

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد روى بنصب جهده ورفعه ولا يجوز ان يرفع ظاهرا غير سببي
وأما قوله عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب فان في يكون ضمير الامر والجملة بعده خبر كان
(واستعملوا مضارعا لا وشكا) كما رأيت وهو اكثر استعمالا من ماضيها (وكادا لا غير) اى دون غيرهما من افعال الباب فانه
ملازم لصيغة الماضي (وزادوا موشكا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله فوشكة أرضنا ان تعودا *
خلاف الانيس وحوشا يبابا وقوله فانك موشك ان لا تراها * ٢٤٧ وتعدو دون غاضرة العوادى وهو نادر

يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدا وذا ملغاة او اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول
صلة لان الانشاء لا يقع صلة اى ما الذى يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذى يرجى للحجاج ان يناله
في احبسى ام قتلى اى لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام
الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق
وزياد هو اخو معاوية بن ابى سفيان كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روى
بنصب جهده) اى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفعه ضمير الاسم وعائد الموصول
محذوف اى يبلغ به وقوله ورفعه اى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على
الموصول هو العائد (قوله خبر كان) اى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان احسن (قوله
كما رأيت) اى من قوله يوشك من فراخ (قوله فوشكة ارضنا الخ) موشكة خبر مقدم وارضنا
مبتدا مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وان تعود خبرها خلاف الانيس اى بعد الانيس
كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو اى متوحشة
وبضبطها اى ذات وحوش يبابا اى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين
والضاد المعجمتين اى تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر
(قوله قوله) اى قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ولا ينافيه
قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير اى بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت
استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح انه قول كثير عزة
وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه
يقول انى لاعرف صالح بنى هاشم ببغضه الكثير وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) اى حزنا
والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقعت به وقعة لرهن اى مرهون بالذى أنا كائن اى كائن
آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) اى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل
من كرب التامة) واصله كارب يومه برفع يوم اى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم)
الاحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر ايضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر
المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا
المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) اى لا بعد غير هذه
الثلاثة وكانه لعدم السماع (قوله غنى بأن يفعل الخ) اعلم أن مذهب الجمهور انها فى هذه
الحالة افعال تامة وان يفعل فاعلها والخبر لها ومذهب الناظم انها ناقصة وان يفعل سد مسد
معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما

* (تنبيهان) * الاول أثبت
جماعة اسم الفاعل من كاد
وكرب وأنشدوا على الاول
قوله
اموت أسى يوم الرجام
وانني
يقينا لرهن بالذى أنا كائد
وعلى الثانى قوله
أبنى ان ابالك كارب يومه
فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
والصواب ان الذى فى
البيت الاول كابد بالباء
الموحدة كما جزم به ابن
السكيت فى شرح ديوان
كثير اسم فاعل من
المكابدة غير جار على فعله اذ
القياس من مكابد قال ابن
سيده كابده مكابدة وكابدا
قاساه والاسم كابد كالكاهل
والغارب وأن كاربا فى
البيت الثانى اسم فاعل
من كرب التامة نحو
قولهم كرب الشتاء اى قرب
كما جزم به الجوهرى وغيره
* الثانى حكى الاخفش
طفق يطفق كضرب
يضرب وطفق يطفق كعلم
يعلم وسمع ايضا ان البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و (اخلولق) و (أوشك قدير دغنى بأن يفعل) اى
يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (فقد) وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيأ واخلولق ان يأتى
وأوشك أن يفعل فأن والمضارع فى تاويل اسم مرفوع بالفاعلية

لمستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعدان والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى انه يجب ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة لاخبرها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه فى النية وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية ٢٤٨ والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا أوشك واخلولق *(تنبيه)* يتعين الوجه الاول فى نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بأجنبى وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (ويجوز عسى واختيها الخلولق وأوشك من الضمير وايجابها مسندة الى ان يفعل كما مر (او رفع مضمرا بها) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا)

ومعناه على مذهب الجمهور بغنى بان يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بان يفعل عن اول وثان لكن لم يذكر الاول اظهورا غناه أن يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم أن أن يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين فى نحو اعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) اى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بان الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان أن والفعل اغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) اورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل ابدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح افاده سم واغا منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما فى الاوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل بأن نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه واقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير أن لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) اى لجوازهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى ضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) اى ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على انه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية اى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وأن تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) اى انظا كما مثل اورتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدا مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح فى شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخرا انه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) اما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز اسناد الفعل الى

الفعل

يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق وأوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثانى الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهندعست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم *(تنبيهان)* الاول ماسوى عسى واخلولق وأوشك من افعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان اخذا بكتبيان وطفقا يحصفان ولا يجوز اخذ بكتبيان وطفق يحصفان * الثانى اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف

واخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه في موضع نصب حملا على لعل كما جاءت لعل على عسى في اقتران خبرها بان كما في الحديث فلعل بعضكم ان يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا
وطالما عنيتنا اليكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك انت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل

يا أبتا علك او عساكا

لانه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما اشبهه انتهى وفيه نظر (والفتح والكسر أجز في السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير او نونه كما في (نحو عسيت) وعسينا وعسين (واتقا الفتح زكن) اتقا بالقاف مصدر اتقى الشئ اى اختاره وزكن علم اى اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه

الفعل وأما فيما يقترن بان كرى فلعدم السماع (قوله واخواتها) كالهاء والياء التحتية في عساه وعساني (قوله في موضع نصب) اى اسما لها فذهبه ابقاء طرفي الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له * فقلت عساها نار كاس وعلها * برفع نار (قوله حملا على لعل) اى في العمل بجامع الترجي او الاشفاق في كل قال في التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهي حينئذ اى حين ذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي ونقله اى نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته فالحاصل في عسى ثلاثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه ببعض حذف (قوله ألحن) اى افصح (قوله لكن الذي كان اسما) اى كان حقه ان يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرا اى مقدما والذي كان خبرا اى كان حقه ان يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا في الاصل جعل اسما اى مؤخرا فذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه) اى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحالهما فالالزم على مذهبه انما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) ردبامرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما أنا كأنت وأما * يا ابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على انه في محل نصب وان افترقا في أن سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عسا كاف على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع الاقتصار في علك على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على أنه في موضع نصب اسم علك ويدفع بأن عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذي يشبه الفاعل والذي يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوب الامر فوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثاني) اى من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر احكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى يوزن رضي لغة فاحفظه (قوله أو نونا) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) اى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على ان عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن تفسدوا في الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير

اكثر القراء في قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر * (خاتمة) * قال في شرح الكافية قد اشتهر القول

بأن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا أنحوى هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب
بل حكم كاد حكم سائر الافعال ٢٥٠ وأن معناها منفي اذا صحبها حرف نفي وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي

واثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد
المقاربة فهي في معنى الخبر (قوله بأن كاد اثباتها نفي الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور ان كاد
اثباتها نفي لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتي مبني على حمله على هذا الظاهر وحمله
كثير على أن كاد اثباتها نفي للخبر ونفيها اثبات للخبر ورده على هذا الحمل بأن الخبر بمقتضى كاد
منفي على كل حال فالشق الاول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أنحوي هذا العصر الخ) قائل
المعري وجرهم وثمود قبيلتان من العرب واراد باللسان اللغة وقد اجابه الشهاب الحجازي بقوله

لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكرتي * وما كدت منه أشتفي بورودي
فهذا جواب يرتضيه أولو النهى * ويمتنع عن فهمه كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) اي لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف
متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغني لان الاخبار بقرب الشيء
يقتضي عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا أن
يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا
(قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب
ذا الرمة لانه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب
يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله الناي) اي البعد والرسيس يطلق على اول الشيء وعلى
الشيء الثابت كما في القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى او للهوى ويشير الى الاول قول
الشارح لم يقارب حبي ولو جرى على الثاني لقال لم يقارب رسيس حبي و يبرح يذهب (قوله واما
قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها
الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضي قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت
مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت مضمونه في
وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت
آخر وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون
عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون
مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون
حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) اي ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر

(ان وأخواتها)

(قوله تنصب المبتدأ) أل في المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا ما لا تنصبه كلازم التصدير
الاضمير الشأن وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والانشائي

والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء عن ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله أعلم *(ان وأخواتها)* قال
(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدأ اسمها وترفع الخبر
خبرها (كان زيدا عالم بأني كف ولكن اباه ذو ضغن) اي حقد وقس الباقي هذه اللغة المشهورة

قال الدماميني ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتي الخ الى ما ذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما هو متجه ولئن يجعلهما للانشاء تأويل الآتيين باضمار القول كما قيل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثاني في نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما أخبارا كما سيأتي في باب نعم وبئس قال في المغني ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما في قوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم أما ان جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما القرينة جائز على قلة الا الاسم الذي هو ضمير الشان فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر في ليت شعري مرددا باستفهام نحو ليت شعري هل قام زيد اى ليت شعري جواب او بجواب هذا الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقديره مضاف اى ليت مشعوري جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال أن ومعمولها بها مادة مسد معمولها نحو ليت انك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا وقاس الاخفش اعل على ليت نحو زعموا أن زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفي يا ليت الخ أقبلت رواجعا وفي كأن أذنيه الخ يحكيان قادمة بل التأويل في الثلاث متعين لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة وركاء كما في الصحاح وهي نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت (قوله كأن أذنيه) اى الحمار والتشوف التطلع والعامل في اذا معنى التشبيه في كأن والقادمة واحدة قوادم الطير وهي مقادم ريشه وهي عشر في كل جناح اه شمني (قوله نظرا الى كونها الخ) واعلم ان كأن مع أن أصلها ان المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانسباك هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها مسبوكا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله في الهمع (قوله في لزوم المبتدا والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن الا وأما الاستغناءيتين لدخولهما على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احترز عن لولا الامتناعية لاحتياجها معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جملة المفرع اذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكونا الخ فينبغي جعله معمولا لمحذوف

وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقوله

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وقوله

كأن أذنيه اذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

*(تنبيهات * الاول) لم يذكر الناظم في تسهيله ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة * الثاني أشار بقوله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكونا معها من كتمول قدم وفاعل اخر

اى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ (قوله تنبيها على الفرعية) اى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان وأخواتها اصالتها فأعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان وأخواتها اه بقى أن الدماميني اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة الاولى فتأمل (قوله فأعطيا) اى الاخبار والاسماء وقوله اعرابهما اى العمد والفضلات وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) اى تقوية النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن والثانى واجب والثالث لا ولا قاله فى التصريح فالثالث عربى الا أنه غير بليغ ولذا لم يذكره أهل المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى الشئ لا يلزم أن يساويه فى كل ما يفيده فاندفع ما لابى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس ان رفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبى فقط لانه قد لا تكون لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريف ان المذكوران مبنيان على الغالب وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم ما بعد لحكم ما قبلها مع التوهم أو لا وهذا أعم (قوله والتوكيد) اى على قلة نحو لو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أن لان الضرر حصل بها ويدفع أيضا لزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست بآتيه اى ما دعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لاوان) اى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام يس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) اى المفتوحة اصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله يس وقال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) اى بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدمر (قوله وليت) ويقال ات بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء همع (قوله فى الممكن) اى غير المتوقع اى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) اى الغنى فى المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فاعلم تاركا الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بأن المراد بالممكن فى

تنبيها على الفرعية ولان معانيها فى الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اعرابيهما الثالث معنى ان وأن التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الاصح وقال الفراء اصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله

ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولا ألك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمنى فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجئ وأما قوله تعالى فقالوا الموت مع انه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى المكروه نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد فى التسهيل انها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو وما يدريك

قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبى بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلى كما قرر فى فن الكلام (قوله لعله يزكى) اى أيزكى اى ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلى أطلع الى اله موسى لانه فى زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما ان الشك فى أو كذلك وفى شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اه وفيه نظر ظاهر وكاعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الرودانى ان معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق وفى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلاف فى اطماع الكريم وأنه جازم بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بأن عدم صلوحها للمجرد معنى العلية يأباه ألا ترى تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشىء من هذه المعانى كما فى قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز فى الطلب نعم ان قلنا بان لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال فى التسهيل وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأن ورعن ورغن ولغن اى بغين معجمة فى هذين ولغات قال شيخنا وزاد بعضهم الغتين رغل وغن بالمهملة فيهما وفى الهمع زيادة لون ولعار ولعل بمهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم على المشددة اللام فى كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) اى المؤكد وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى

لعله يزكى وتابع فى الاول الاخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح وفيها عشر لغات مشهورة وكان التشبيه وهى مركبة على الصحيح وقيل باجماع من كاف التشبيه وان فاصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان

الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه بنفسه * (فائدة) * قال الرضي أولى ما قيل في كائنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كأنك تبصر بالدنيا اي تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأني بالليل وقد أقبل وكأني بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه أن ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) اي المعلوم من الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا في الذي الخ) ان قلت حيث توسع في الظرف والمجرور نهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها الصدر كما في الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها الصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة فانها فرعها فان قلت فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بان هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء أن المفتوحة من لزوم الصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرفه (قوله غير البدي) اي فاحش اللسان (قوله بعد الاسم) هذا يؤدي الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على أن الخبر هو العامل مع ان كلامه في تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما في قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) اي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على الخبر كما يأتي في قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن في تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا (قوله فلا تلحق) اي تلبي جم كثير بلا بله وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه في ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعهم هنا لم أفاده سم وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بانه أغلبي كما مر لا كلي (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ) اي من كل تركيب لا يلبس فيه الاسم ضميرا يعود على شيء في الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمتنع نحو ان زيدا في الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام وأما التمثيل لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان التأويل في الثاني أحنى قوله وفي سوى ذلك اكسر بجعله شاملا للكسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الامر في

لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (الا في) الموضع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كانت فيها أو هنا غير البدي) للتوسع في الظروف والمجرورات قال في العمدة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف * (تنبيهان * الاول) حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب ومنه قوله

فلا تلحني فيها فان بجبها
اخالك مصاب القلب جم بلابله

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم * الثاني محل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا في غير نحو ان عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف (وهمزان افتح) وجوبا (لسد مصدر مسدها) مع معموليها لزوما بان وقعت في محل فاعل نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو

حقيقتها و مجازها أولى من التأويل بها وابقاء الثانى على ظاهره (قوله استة مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل) اى ولو الفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا اى ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما ان زيدا جالس اى ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل اجماعا فان ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله مفعول) اى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وأنك تحدثنا وتمم مستثنى نحو يعجبنى أمور لا الا أنك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره (قوله غير محكى) اى بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدا) اى فى الحال كما فى الآية أو فى الاصل نحو كان عندى انك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه ان اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته انك ترى الارض أفاده فى التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله ان الخبر عنه اذا كان اسم معنى فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبرا ان صادقا على اسم المعنى اى يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبرا ان صادقا عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبرا ان عليه فمعهما أولى نعم فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبرا ان قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) اى على المعنى خبرا ان (قوله اعتقادى انك فاضل) اى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدا لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد المجعول مبتدأ الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) اى متلبس بحقية الله (قوله أو الاضافة) اى ان كان المضاف اليها مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ما سيأتى فاندفع اعتراض سم وغيره بان الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا كان المضاف الى ان مما لا يضاف الا الى الجملة لكن وجوا الفتح والكسر اذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنى فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنهم اليكم) اى استقرارها اليكم وهو بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) اى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) اى ابتداء جملة اما حقيقة بان لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بان يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد كلا بناء

مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل أوحى الى انه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فاضل بخلاف قولى انك فاضل واعتقاد زيد انه حق أو مجرورا بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو الاضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شئ من ذلك نحو واذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم *(تنبيه)* انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى ذا اكسر) على الاصل (فا كسر فى الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا أو حكما كالواقعة

على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا الابتداء بها بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بأنها مكية لان أكثر منازل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من القسم الثاني وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه قال مكي وهي حينئذ اسم كرادفها ولتنوينها في قراءة بعضهم كلا سيكفرون بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الآي ثم وصل بنية الوقف أفاده في الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) اي التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لما كد مضمونه عند المتكلم اه دماميني وفي المغني ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها وبما يلونها اه ويقال فيها هلا بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) اي عقب حيث نحو جلست حيث زيد أنه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذا مثل حيث في جواز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال ومما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو اما انه قائم أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صلة) اي الموصول اسمي أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان مناتحه لتنوء) اي تثقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) اي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجما (قوله سواء مع اللام) اي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أولا وقوله أو دونها اي مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على أن من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان بذلك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتي لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا

بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا غائب (وفي بدء صلة) نحو ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل ولا أفعله ما أن في السماء نجما اذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجما (وحيث ان لمين مكمله) يعني وقعت جوابا لها سواء مع اللام أو دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر حم والكتاب المبين انا أنزلناه

قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع أن القول بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال فى بيان ذلك كما نقله شيخنا وعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أوحكيت بالقول) الباء للآلة (قوله فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن) اى بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أوحلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعا على أن السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال ليخرج نحو خروج زيد وعندى أنه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) اى المرسلين والكسر ان فى الآية بسبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) اى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لتسرى وقوله سناهما اى ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى نمى الراجع الى همزان (قوله ظاهر) اى حقيقة أو حكما بان كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) اى همزان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا الموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتبار ان ومعمولها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظرا وضميرا لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعمال المبنى للضم فى معنى أظن كما قاله يس وان جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا وتتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضممت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعدية المضموم الى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقسمة موخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان

مجرى الظن وجب الفتح ومن ثم روى الوجهين قوله

أتقول انك بالحياة ممتع

(أوحلت محل حال) اما مع الواو (كزرته واتى ذو أمل)

كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله

ما أعطياني ولا سألتهما

الا وانى لحاجتى كرمى

أو بدونه نحو الا انهم ليأكلون الطعام (وكسروا) أيضا (من بعد فعل) قابى (علقا) منها (باللام كاعلم انه لذو تقى) والله يعلم انك لرسوله وأنشد سيبويه

ألم تر انى وابن أسود ليلة

لنسرى الى نار يعلو سناهما

و (بعد اذا فجاءة أو) فعل (قسم) ظاهر (الا لام بعده بوجهين نمى) اى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية اى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير

لكن ذهب قوم الى أن اذا هي الخبر والتقدير فاذا العبودية اى ففي الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله أو تحلفي بربك العلى * انى أبوذيالك الصبى يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض اى على انى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز

الفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل اى ظنا موافقا لما يقوله الناس من أنه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل أنه من كلام الناظم وانه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا يتم على المصنف لان مذهبه أن اذا حرف بل دفع ما يتوهم من أن أولوية الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) اى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله اى ففي الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى أنها ظرف زمان وأنها خبر اى ففي الوقت العبودية (قوله أو تحلفي) أو بمعنى الى أو الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) اى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) اى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان ليمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) اى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك اى مما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان ليمين مكمله كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) اى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) اى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى أن الظرف معطوف على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلوفا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما في قوله واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدا محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس اى فهو يؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احواجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بأن المفتوحة) اى كقوله ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم أنه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح انه من عمل منكم سوأ بجهالة ونافع ممن فتح انه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا في البيضاوى (قوله وذا الحكم) اى جواز الوجهين (قوله خبر قول) اى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال في قوله وكان خبرها قولا (قوله خبر القول) انما كان الخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح) اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد في كل حال من جعل أل للعهد اى قولى أو القول مني اذ لا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) اى اللغوى بأى عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم يحتج الى رابط لانها عين المبتدا قال الشارح في شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على أنه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به

لان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما في (نحو خير القول انى أحمد) الله فالفتح على معنى خبر القول والخبر حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خير القول هذا اللفظ أما اذا انتفى القول الاول فالفتح متعين

والخبر محذوف كانك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال فى بيان ذلك وعال فى شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا للهم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) اى حكاية لفظ الجملة اى الاتيان بها بلفظها وليس المراد أنها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع أنها مقول القول (قوله نحو على أنى أحمد الله) محل وجوب الفتح فى هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى انى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا لخفيد الموضح وابن قاسم الغزى وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول كالكلام فما لا يراد فيه مما يريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور اولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ اه وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) اى لم يصرح بذلك والافهى داخلة فى كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازا عن نحو ان لى مالا وان عمرا فاضل فمالا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لى مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) اى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية وبحث البعض فى عد هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جواز هما فى تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بأن اتحادهما قيل ان فى التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز فى المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر أنها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله أما استفتاحية) اى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا البسيطة وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على أن المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم أنك فاضل اه وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صوبه فى المغنى أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا النصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع ان ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) اى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لا نافية ردا على الكفرة ثم رأيت

(تنبيه) سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الاول ان تقع بعد واو مسبوقة بفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى فرأنافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف او العطف على جملة ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على ان لا تجوع * الثانى ان تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل * الثالث ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت اما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا
اى أفى حق هذا الامر

* الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل اى وجب أن الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء

الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) اى العرب (قوله فيقول لاجرم لآتينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى ان لآتينك جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء وزاد فى الاوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة و بالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر اى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحن هن فالحصر اضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدا وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو لقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا او جملة اسمية وأول جزأيها أولى بالام فقولك ان زيدا لوجهه حسن أولى من ان زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط انه شاذ لاعدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدا أو على غيره بعد ان المكسورة العاملة فيما اصله المبتدا (قوله وكان حق هذه اللام الخ) اى كما أن حق ان وأخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا أن هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لافوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بأنه قد يعارض بأن ان واخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أو رد عليه أمران الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى واجيب بان التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه أو مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظر وان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عد من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب * نعم جيران كانت أبيحت دعائره

وسيأتى هذا الشارح فى باب التوكيد فافهم الثانى أنهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أو للابتداء لان كلا منهما تأكيد للنسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرف تنبيه فى ألا يا ليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بان الاجتماع سوغه زوال صورة مالها الصدر بابدال همزتها هاء كما فى الرودانى (قوله فزحلقوا اللام) بالفاء والقاف اى أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى أن الاصل فى ان زيدا لقائم لان زيدا لقائم ولم يدع أن الاصل ان لزيد اقائم لئلا يفصل بين ان ومعمولها معابحال هو صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على

من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لاجرم لآتينك (وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء) نحو انى لوزر) اى ملجأ وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتأكيد وان للتأكيد وكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر * (تنبيه) * اقتضى كلامه أنها

ان فى قولهم لهنك ولان صدارتهما بالنسبة لما قبل ان دون مابعدها دليل الاول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثانى أن عمل ان يخطاها تقول ان فى الدار لزيدا وان زيدا القائم وأن على العامل بعدها يخطاها تقول ان زيدا طعامك لآكل كذا فى المغنى (قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لاتصحب خبر غيران المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبر غيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف اخواتها فانها تحدث فى الخبر المعنى ولعل الترجى وكأن التشبيه ولكن تصير الجملة لاتستعمل الا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة فى تأويل المصدر فالبس (قوله بزيادتها) اى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها الام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) اى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسرها فى صدر الحال (قوله لعبيد) من عده اذا عشق بكسر الميم اى هذه (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم انه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أى لهى يجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غيران المكسورة (قوله شهربه) اى فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف اى بلحم عظم الرقبة وبعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف اى من سألوه او للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتبت بصورة الالف ولعدم احواجه الى تقدير وان كان فى الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غير مسلم وصدر البيت

مروا بعجالى فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى) اى من اجل حبها او الهائم الذاهب لايدرى اين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى أن وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع الى أن اللام بمعنى الا فلا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نفى بأداة النفى مع انه ممتنع وانما يليها الان غالب أدوات النفى مبدوأة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وصل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل او عطف بيان او صفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما اى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا اى للتسليم للامتشابهان اى متقاربان ولا سواء اى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لاسواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه اى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس أن لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فأدخل

لا تصحب خبر غيران المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف الا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله

ولكننى من حبها لعميد

ومنه قوله

أم الخليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وقوله

فقال من سئلوا أمسى لجهودا

وقوله

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المقصى بكل مراد

وقوله

أمسى أبان ذليلا بعد عزته
وما أبان ابن أعلاج سودان

(ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا) ذى اشارة والام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية اى لا تدخل هذه اللام على منفى الا ماندر من قوله

وأعلم ان تسليما وتركا
للامتشابهان ولا سواء

(ولا) يليها أيضا

عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجودهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما المقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل او عطف بيان لقوله ما كرضيا واشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيدا لرضى) اى على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم (قوله وأجازه الكسائي وهشام) اى على اضمار قد كما في المغني وسيأتي في الشرح وفي الاوضح بدل الكسائي الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) اى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله او غير متصرف) اى تصرفا تاما والا فقد جاء لينذر أمر نحو فذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل في ظاهر عمومه ليس مع انه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبي ولعلهم لم يحترزوا عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفي لانها للنفي (قوله كالاسم) اى الجامد في عدم التصرف (قوله مستحوذا) اى غالبا (قوله فاشبه حينئذ المضارع) اى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) اى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء المعارضة قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب بن يوسف المارديني حيث ذهب الى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم أن الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة تجوز دخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بان هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بما ألفمها صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا اقترنت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط اى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والحالة هذه) اى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام اى لما مر من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) اى المتوسط من وسط الشئ كوعد أي توسطه وقوله بين اسم ان وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لي الدار زيدا جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل او عطف بيان او حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضرب اضرب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلا لاقادم ونازع ابو حيان في الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد في المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق انه يصح اقترانه باللام والشرط الرابع ان لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمرا لضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره ان الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض في التنبيه

الفعل مضارعا دخلت عليه متصرفا كان نحو ان زيدا ليرضى أو غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله (وقد يليها مع قد كان ذا القسما على العدا مستحوذا) لان قد تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان ان زيدا لرضى وليس ذلك عندهما الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا اقترنت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا لرضى (ونصب) هذه اللام أعني الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا لضارب فان لم يكن الخبر صالحا لها لم يكن

المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) اى وهي لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافهما افاده المصرح وسم (قوله لانحجب المعمول المتأخر) اى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه بخلاف معه المتأخر وكما تأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندك زيدا جالس (قوله وتحجب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه اكثر النحاة كما في الرودانى فتسميته ضميرا مجاز لعلاقته المشابهة في الصورة وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كأن اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أنواعهما ونصب على ثانيهما وفي نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال او في الاصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كما فعل من وفي بعض هذه الشروط خلاف يبسطه في المغني وفائدته الاعلام من اول الامر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا انما يأتي فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال في المطول التحقيق أنه قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى اى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذ لم يعرب هو مبتدا) فان اعرب مبتدأ كان جزأ من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الخبر) في هذا البيت ايطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبرا الثاني وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار اسما كان رجل (قوله او على الاسم المتأخر) اى عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) نحو ربت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما الزائدة واعلم أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى

لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا اعرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا راكبا لمنطلق واقتضى كلامه أنها لا تحجب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا (و) تحجب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا نحو ان هذا لهو القصص الحق اذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تحجب (انما) لان (حل قبله الخبر) نحو ان عندك لبرا وان لك لاجرا وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان في الدار لزيدا قائم

(تنبيه) اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو القائم ولا ان في الدار لزيدا الجالس ولا ان في الدار لزيدا (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف

قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد اى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والانفراد بثبوت الوحدة نافع للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بقوانه عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لانه أمر تقديرى ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للنفى فصرف الاثبات للمذكور والنفى لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد فى ان زيدا القائم مثلا والاول بأنه ينافى ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وان زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثانى بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركيبهما قوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفى بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعترض فى المغنى الاول ايضا بأن ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم او نفيا نحو ان زيد اليس بقائم قال الشمنى فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) اى وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) اى ما عدا ليت كما سيأتى (قوله فوجب اهمالها) اى ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقديقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتى فى كلامه استعمال المشترك فى معنييه (قوله ماغاة) اى عن الكف (قوله قالت) اى زرقاء اليمامة وافظ مقولها

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه اونصفه قديه * تم الحمام ميه

وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ماذكر ثم ان القطا وقع فى شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله اونصفه) او بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامينى ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل أنه مسموع من العرب وذلك انه قال فى باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيد قائم وانما بكرا قائم فينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) اى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى التسكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة كجواز اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما فى وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكنما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * لان ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفاحشة وأضاف قد يستعمل متعديا كما فى البيت (قوله ولذلك) اى لبقائها على

مبطل اعمالها) لانها تزيل اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكانما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتم للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكنما يقضى فسوف يكون
وقوله
أعد نظرا يا عبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا
بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال فى إذا

اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسيأتي بقية الاوجه ولو قال رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفي التسهيل أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل او أبو عبد الله او نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل وقاس الرضي البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استخدم ما شملتهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في الهمع وهو الاصح قال في شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو ولان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا أو لا عمرو اه والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (قوله بعد أن تستكملا) متعلق برفعك او معطوفا لا يجائز خلافا للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبي من الخبر (قوله لم ينجب) اي يلد ولدا ناجيا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل اي المنجبة او الاصل النجيبة أبناؤها بحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) اي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ما جاءني الخ) ظاهره أن رجلا اعرابه محلي وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديري ويلزم عليه ما ذكر اكن مر في اول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي وهو الخبر وذلك ممنوع كما في الرودانى (قوله ابتدائية) اي استئنافية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف اي ذات الابتداء اي الجملة الابتدائية اي المستأنفة وفي عبارته أمران الاول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) اي كونه من عطف الجمل اي عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) اي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم يجوز الرفع قبل الاستكمال على انه مبتدأ حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضي انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدا هو المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو

وهو يشكل على قوله في شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على منصوب ان المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا آكل طعامك وعمرو ومنه

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فان انا الام النجيبة والاب وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءني من رجل وامرأة بالرفع لان الرافع في مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان فاصل كما في المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الاصل والارجح أما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب

قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد كما سيأتى قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الرودانى وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائى الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل ان زيدا وعمرو فى الدار ان زيدا وعمرو قائم وقدر الفاضل الرودانى كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق أن نحو ان زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) اى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه او خفى فالاطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) اى منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فانى الخ دليل الجواب اى فأنا لا يمسى فيها رحلى لانى الخ (قوله على التقديم والتأخير) اى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابؤن والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبران وخبر الصابؤن محذوف اى كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابؤن وخبران محذوف لدلالة خبر الصابؤن عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثانى وعلى الاول من الثانى لدلالة الاول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف اى من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه تقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية هذا وقال الرودانى اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه فى تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى انه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس (قوله ويتعين الاول الخ) نظر فيه سم بجواز ان تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الا أن قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع انا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) اى فى تركيب خفى الخ أى لكونه مبنيا او مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك وقال الرودانى قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ ان خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ما ذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى انه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بانه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بانه لا مانع من ذلك لما سبق من أن الحق قدرة العربى على الخطا اذا قصده الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه بالغلط

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على التقديم والتأخير او حذف الخبر من الاول كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول فى قوله

فانى وقيار بها لغريب

لاجل اللام فى الخبر وانى فى وملائكته لاجل الواو وفى يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها فى رب ارجعون وافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان (والحق بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لكن)

مجرد توهم ان ليس في الكلام ان وهذا هو مايدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني ويحتمل ان مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على ان (قوله في التسامح) اي العلو والعراقة في النسب خؤولة اي ولا عمومة بدليل ما بعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه مافيه (قوله وان المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بان وقعت في محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما اصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك نحو أعجبني ان زيدا قائم وعمرا قيتعين النصب لانها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان في نحو علمت ان زيدا لقائم وامتنع ذلك في نحو اعجبني ان زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب (قوله او معناه) أي دال معناه كاذان في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) اي بالرفع وقرئ شاذا ورسوله بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما في الفارضي (قوله لزوال معنى الابتداء) اي معنى الجملة ذات الابتدا لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها التفي المسند للمسند اليه او ترجيحه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لايتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر ان ونحوه اقال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان ولكن ان قدر مبتدأ الخ وكذا لايتم على ان العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر ان الكلام مع كان انشاء لاخبر وقد يتوقف فيه فتامل ثم رأيت صاحب المغني صرح بان كان للاخبار ورأيت الدماميني نقل قولا آخر عن بعضهم انها للانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع واجازه أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) اي بشرط أن لايكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام لايتوهم معه أن ان نافية تقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) اغفاقل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ اجنبي زيد وهو ما بخلاف انه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ماذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما في الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وان اسمها ضمير الشان والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله نحو وان كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدنا متعلق بدأ وجميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والموقع للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم اما على قراءة التشديد فلا

باتفاق كقوله
وما قصرت بي في التسامي
خؤولة
ولكن عمي الطيب الاصل
والخال
(وان) المفتوحة على الصحيح
اذا كان موضعها موضع
الجملة بان تقدمها علم او
معناه نحو واذان من الله
ورسوله الى الناس يوم الحج
الاكبر ان الله بري من
المشركين ورسوله
(من دون ليت ولعل وكان)
حيث لايجوز في المعطوف
مع هذه الثلاث الا النصب
تقدم المعطوف أو تأخر
لزوال معنى الابتداء منها
واجاز الفراء الرفع معها
ايضا متقدما ومتأخرا
بشرطه السابق وهو خفاء
الاعراب (وخففت ان)
المكسورة (فقل العمل)
وكثر الاهمال لزوال
اختصاصها حينئذ نحو
وان كل لما جميع لدينا
محضرون وجاز اعمالها
استعمالا باللاصل نحو وان
كلا لما ليوفينهم

شاهد فيه لما مر واعمل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته في المغني واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة خبر ان ولديهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال في المغني لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر محذوف وأقيم معموله وهو جملة القسم مقامه أي وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون واما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه ان لما هي الجازمة حذف فعلها تقديره لما يمطلوا واعترضه في المغني بان لما تفيد توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط في المتوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المغني والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه والتوقع التوفية (قوله وتلزم اللام) اي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغني الخ وينبغي كما بحثه الرودانى ان محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء (قوله اذا ما تهمل) أي او تعمل مع حصول اللبس بان كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به الدماميني (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو ان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب فتحها) أي لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر ان المفتوحة المخففة مع أنها لا تلتبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انما دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وابقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب الفتح الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله وربما استغني عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير بربما يقتضي ان اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها ان يراد بان النفي اذ لو أريد ما ذكر لجيء بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهي انه لو اريد بان النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساده ظاهر وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا صيغة للنفي لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا ابن اباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما مر من امتناع ان يلي اللام فعل متصرف متأخر من قد وما قبل

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة وقد عرفت أنها لا تلزم عند الاعمال لعدم اللبس

(تنبيه) مذهب سيبويه ان هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثاني يجب فتحها (وربما استغني عنها) اي عن اللام (ان بدا) أي ظهر (ما ناط اراده معقدا) على قرينة اما لفظية كقوله

ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة او معنوية كقوله

انا ابن اباة الضيم من آل مالك

وان مالك كانت كرام المعادن

(والفعل ان لم يبن ناسخا) للابتداء وهو كان وكاد وظن واخواتها (فلا تلغيه) اي لا يجوز

من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبي حيان في ارتشافه باستوائهما في ذلك و بأن اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحي قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان اومكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الازمنة اوفي غالب التراكيب وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك أن وجود الناسخ موصلا بان لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفي لكان المفهوم ان وجود الفعل الناسخ موصلا بان غالبي مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة افاده يس (قوله موصلا) اسم مفعول من اوصل الرباعي المتعدى وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا للمانقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ) شرط كونه غير زاف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان اومفعولا ظاهرا أوضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو وان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والمفعول الظاهر نحو وان قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكالوعطف على قولك ان قتلت لمسلما قولك وان اهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت اومستترا نحو زيدا ان ضرب لعمرا (قوله واكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أومن نحو وان يكاد الخ والحاصل أن الاقسام أربعة كثيروا كثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وفي القياس عليه خلاف واندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلي في الجملة وكان الماضي اكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه في الاخير كان اندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع في هذا العز والتوضيح والتسهيل والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام ايجابية بمعنى الا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن لهم ان يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم في مثلها ومامزيدة للفصل بين اللامين اوموصولة أو نكرة على ما مر ويمكن الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه ان ان مخففة واللام لام الابتداء افراد الشارح خلافا لمن ذكر واقي مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذي هو ضمير الشان) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجري في حل كلام المصنف على

(غالبا بان ذى) المخففة من الثقيلة (موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومن النادر قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولا يقاس عليه نحو ان قام لأنا وان قعد لزيد خلافا للاخفش والكوفيين وأندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه (وان تخفف أن) المفتوحة (فاسمها) الذي هو ضمير الشان (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لأنها لما حملته لانها حرف وايضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن

مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشان قول الشاعر

في فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا أن ضمير الشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذي سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا لا كون ان بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بروزا الخ) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو انك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدو وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجرا فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع الشيء أي نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده في القاموس والثمل بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أو لا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه ان المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة واهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد في الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع ايضا الا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا اصلية (قوله فلذلك) اي لكونها اشبه بالفعل الخ أوثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق اي وعملت على وجه الخ اي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على اصله وبه يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل والفرع الفرع وبهذا ايضا يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسم وقوله وصليتها أي كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) اي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) اشار به الى ان الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف اي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان احسن وان كان المآل واحدا اورد على ذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر نفس الفعل فان قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) اي ذا دعاء اي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) اي للفرق

وأما بروزا الخ) وارد على قوله فاسمها الذي هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو انك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدو وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مصادقة بفتح الدال أو من اجرا فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مريع) بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من أراع الشيء أي نما وكثر كراع يريع ريعا أفاده في القاموس والثمل بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أي من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أي ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أو لا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه ان المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا أن المفتوحة واهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب أن الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد في الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع ايضا الا أن يقال صيغة المجهول محولة عن صيغة المعلوم لا اصلية (قوله فلذلك) اي لكونها اشبه بالفعل الخ أوثرت أي خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا يتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق اي وعملت على وجه الخ اي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على اصله وبه يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في محذوف غالبا والمكسورة في مذكور وجاب بعضهم بان ذلك اعطاء للاصل الاصل والفرع الفرع وبهذا ايضا يجاب عما قيل لم اعملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسم وقوله وصليتها أي كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) اي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) اشار به الى ان الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف اي صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان احسن وان كان المآل واحدا اورد على ذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر نفس الفعل فان قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادي (قوله دعا) اي ذا دعاء اي قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) اي للفرق

بين أن (الفصل) بين أن (يكن) ذلك الفعل (دعاء ولم يكن) تصريفه ممتنعا فالاحسن (حينئذ الفصل) اي للفرق

بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وانعز التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبيره الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي ان يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم والا لم يقبح كما في الرودانى ويظهر ان ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الاولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كما في ان تهبطين (قوله وبينه) اى الفعل (قوله بلا) اى مع الماضى والمضارع وكذا لو استشكل الفصل بلا بأنه لا فائدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم واما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب ان كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع ان الفصل بالمذكورات امالئلا تلبس بالمصدرية او لكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله ان لا تكون) اى على قراءة تكون بالرفع على ان ان مخففة (قوله زعيم) اى كفيل والزاخ بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف اى المنون العرض اى العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا يحتاج الى فاصل) اى لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد ان الناصبة للمضارع (قوله ان غضب الله) اى في قراءة نافع ان بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية وما في التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) اى حذف وعلم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه اثبت لها منصوبا مرة ونابتا اخرى فالبس لكن جوز الدماميني في قوله كأن ظبية الخ على رواية رفع ظبية ان يكون الرفع لاهمال كان بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد ان منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله ونابتا الخ وانه قد ينوى وهو غير ضمير الشان وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عابه المصنف من ان اسم كان المخففة المحذوف كاسم ان المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح ان الخبر في الشاهد الثانى مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز ان يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو رجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا ان اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وان يكون مفردا كما في الثانى فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله ونابتا الخ (قوله كمنصوب ان) التشبيه في مطلق الثبوت والذكر فلا يناقى ان ثبوت منصوب ان ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كان فانه ليس بضرورة (قوله فمن الاول) اى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثانى فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على ان الدماميني قال لا يظهر لى تعين كون الاسم في الشاهد الاول ضمير الشان اذ يجوز ان يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر اى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) اى

(ونابتا أيضا روى) وهو غير ضمير الشان قليلا كما مر وبأن فمن الاول قوله وصدر مشرق النحر * كأن ثديا حقان

(اولى) بلا اولى أولم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة بحسب ان لن يقدر عليه أحد بحسب ان لم يره احد (أو) حرف (تنفيس) نحو علم ان سيكون وقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ما قدرا (أولو) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وقليل) في كتب النحاة (ذكر لو) وان كان كثيرا في لسان العرب وأشار بقوله فالاحسن الفصل الى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله علموا أن يؤملون فجدوا قبل ان يسألوا بأعظم سؤل وقوله انى زعيم يا نويـ ـقة ان أمنت من الزاخ ونجوت من عرض المنو ن من العشى الى الصباح ان تهبطين بلادقو م يرتعون من الطلاح اما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد او دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها (وخففت كأن أيضا) حملا على ان المفتوحة (فنوى منصوبها) وهو ضمير الشان كثيرا

مضى العنق ثدياه اى الصدر اى الثديان فيه حقان اى فى الاستدارة ويجوز ان يكون ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) اى تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أى تأخذ وعد امالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدماميني اى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق واورق يورق اى صار ذا ورق (قوله هما من الثانى) وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة ويروى ظبية بالجر ايضا على ان الاصل كظبية وزيدت ان بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى ان راجع للمنفى لا للنفى (قوله وأن يكون مفردا كما فى الثانى) لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كانها اى المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما اورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل فى اطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) اى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد او لم) للفرق بين كان المخففة وان الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولنك) اى لا يفزعنك واللظى النار ففى اما استعارة لشقات الحرب او اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة او التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت كان قد الما أى نزل اى فالموت لابد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين تم

(تم الجزء الاول ويليه الثانى اوله لا التى لنفى الجنس)

وقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى وارق
السلم
على رواية من رفع فيهما
وعلى رواية النصب هما
من الثانى وقد عرفت أنه
لا يلزم فى خبرها عند حذف
الاسم ان يكون جملة كما فى
أن بل يجوز أن يكون جملة
كما فى البيت الاول وأن
يكون مفردا كما فى الثانى
(تتميم) اذا كان خبر
كان المخففة جملة اسمية لم
يحتج الى فاصل كما فى البيت
الاول وان كانت فعلية
فصلت بقد او لم نحو كان لم
تغن بالامس وكقوله
لا يهولنك اصطلاء لظى الحر
ب فمحذورها كأن قد ألما
(خاتمة) لا يجوز تخفيف
لعل على اختلاف لغاتها
واما لكن فتخفف فتهمل
وجوبا لقصورها لكن الله
يتلهم واجازيونس والاخفش
اعمالها حينئذ قياسا وحكى
عن يونس أنه حكاه عن
العرب

فهرسة الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشمونى

صحيفة		صحيفة	
٢	لا التى لنفس الجنس	١٢٣	الاستثناء
١٥	ظن وأخواتها	١٥٠	الحال
٣١	أعلم وأرى	١٧١	التمييز
٣٣	الفاعل	١٧٩	حروف الجر
٤٩	النائب عن الفاعل	٢٠٥	الاضافة
٥١	اشتغال العامل عن المعمول	٢٤٠	المضاف الى ياء المتكلم
٧٢	تعدى الفعل ولزومه	٢٤١	اعمال المصدر
٨٤	التنازع فى العمل	٢٤٨	اعمال اسم الفاعل
٩٢	المفعول المطلق	٢٥٧	أبنية المصادر
١٠٥	المفعول له	٢٦٦	ابنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
١٠٨	المفعول فيه وهو المسمى ظرفا		
١١٨	المفعول معه		

(تمت)